وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

نظرية العلاقات الدولية

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة ثانية ليسانس علوم سياسية

إعداد الدكتور: رشيد ساعد

السنة الجامعية: 2023-2024

قائمة المحتويات

مقدمة

أولا: المدرسة الليبرالية العلاقات الدولية.

1- المثالية.

2- الليبرالية الدولية.

3- الليبرالية الجديدة.

4- الوظيفية.

5- الوظيفية الجديدة.

ثانيا: المدرسة الواقعية العلاقات الدولية.

1- الواقعية التقليدية.

2- الواقعية الجديدة (البنيوية).

3- الواقعية التقليدية الجديدة.

ثالثا: المدرسة الماركسية في العلاقات الدولية.

1- الماركسية.

2- نظرية التبعية (النيوماركسية).

رابعا: النظريات التكوينية في العلاقات الدولية.

1- النسوية في العلاقات الدولية.

2- النظرية البنائية في العلاقات الدولية.

3- النظرية النقدية في العلاقات الدولية.

4- نظرية ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية.

مقدمة

نتيجة لعدة متغيرات أصبح العالم يمثل نسيجا واحدا ليصبح من الصعب على الدول التواجد بمعزل عن غيرها، بالرغم من أن العلاقات الدولية قائمة منذ القدم حين عرف الإنسان أشكالا مختلفة من العلاقات، والتي كانت تنشأ بين الكتل والتجمعات البشرية في إطار روابط الجوار نظرا إلى اضطرارها للحفاظ على بقائها وتأمين احتياجاتها .الا أن تلك العلاقات وتلك الروابط لم تقوى الا بعد قيام الدولة الحديثة، بعد مختلف التطورات التاريخية التي عرفها المجتمع الإنساني، الذي تحول فيما بعد إلى مجتمعات سياسية تحولت بدورها إلى وحدات شكلت نواة الدولة، والتي كانت تتميز فيما بينها بعلاقات قائمة على القوة والحروب كوسيلة لفرض سيطرة الأطراف القوية على الأطراف الضعيفة.

بناء على ما سبق تمثل النظرية وعملية التنظير جوهر البحث في العلاقات الدولية إذ عدت النظرية بمثابة المنظار الذي يعطينا القدرة على رؤية الواقع بكل تجلياته، كما أنها تمكننا من زيادة الفهم والوعي والإدراك في ظل تقاطع العوامل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والاستراتيجية مع دوافع وإدراكات الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.

أوّلا: المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية.

عرفت الليبرالية أكاديميا كأولى المحاولات التنظيرية للعلاقات الدولية بعد تأسيس الحقل المعرفي بداية القرن العشرين، وقد حملت طابع النظريات التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم (عالم مليء بالحروب والنزاعات والصراعات) واستبداله بعالم خالٍ من الحروب. فالهدف المحوري للتنظير الليبرالي تمثل في طرح مبادئ وقواعد تكون بمثابة ضوابط لنظام دولي يجنح للسلام ويبتعد عن الحروب والصراعات، وبذلك فإن همّ الليبراليين الأول تمثّل في إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بنزع فتيل الحروب والأسباب أو الظروف المفضية إلى ذلك، وفي المقابل إعادة تأسيس العلاقات الدولية على قواعد جديدة تضمن عدم العودة إلى الحرب[1].

نشأت الليبرالية نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوروبا مع نهاية العصور الوسطى والتي تأثّرت بالتوجهات الفلسفية التي جاءت كرد فعل على تسلّط الكنيسة والاقطاع ممّا ساهم في إحداث تغيرات فكرية واجتماعية ما أدّى بالتالي إلى انتفاضة الشعوب خاصة منها الطبقة الوسطى[2]. تعود جذور الفكر الليبرالي حسب كارين مينغست إلى تفاؤلية الحركة التنويرية في القرن الثامن عشر، الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية في القرن التاسع عشر والمثالية الويلسونية في القرن العشرين، ومساهمة الحركة التنويرية في الفكر الليبرالي تعود بدورها إلى الفكرة اليونانية القائلة بأن الأفراد كيانات عقلية قابلة لفهم وإدراك إمكانية التطبيق العالمي للقوانين وبالتالي لهم القدرة على تطوير ظروفهم وحياتهم عن طرق خلق مجتمع تسوده العدالة[3].

حسب بيتر ساش Peter Sutch وخوانتا إلياس Elias Juanta يمكن العودة بأصول الليبرالية إلى نظرية القانون الطبيعي لجون لوك John Locke، النظرية النفعية لجيريمي بينثام Jeremy Bentham والنظرية السياسية لإمانويل كانط Immanuel Kant:

---

1 محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، (رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015)، ص 147.

2 لحسن الحسناوي، **محاضرات مادة المدخل للعلاقات الدولية**، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، شعبة الدراسات القانونية، 2022/2021، ص 29.

3 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 148.

1- جون لوك والقانون الأخلاقي: تعتبر الاسهامات الفكرية لجون لوك عامل مهم في صياغة الكثير من المنطلقات الفكرية للمنظومة الليبرالية، وفي هذا الإطار يجادل لوك بأن القانون الطبيعي وجد قبل السياسة كمعطى إلهي، وبأن الله خلق الناس كلّهم متساوون، ما يعني أن الحقوق الطبيعية أسمى وأولى من المبادئ التي تحكم السياسة، بل ويجب على هذه الأخيرة بأن تتوافق وتتناغم مع هذه الحقوق[1]. وبناء عليه يرى لوك بأن الدولة قد نشأت لحماية حقوق البشر وحرياتهم التي منحتهم إيّاها الطبيعة، وفي هذا الصدد يقول:" إن الدولة إنما نشأت لحماية حقوق كانت قائمة، وتنازل الفرد عن جزء من حقوقه إنما ليضمن لنفسه التمتع بما بقي له من حقوق وحرّيات أساسية[2]." كما يؤكد لوك بأنه لمّا كان البشر أحرارا ومتساوين ومستقلين بالطبع استحال تحويل أي إنسان عن هذا الوضع وإكراهه للخضوع لسلطة إنسان آخر دون موافقته وبذلك يرسم لوك حدودا للسلطة بحيث لا تتعدى على حريات الأفراد وممتلكاتهم، وقد استلهم إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 مقولة لوك عندما أكد:" أن الناس قد خلقوا سواسية وأنه لا ينبغي للسلطة أن تسلبهم حقوقهم الطبيعية في الحياة والحرية والسعادة، وأنه من أجل ذلك أقيمت الحكومات التي تستمد سلطاتها من رضى المحكومين، وأنه من حق الشعب أن يغيّر هذه الحكومات إذا ما انقلبت هادمة لتلك الحريات[3]."

2- جيريمي بينثام: ينتمي بينثام إلى المدرسة الفلسفية المعروفة بالنفعية ويعد أبرز روّادها والنفعيون يجادلون بأنه يجب علينا أن نرتكز في أحكامنا السياسية على أيّ شيء يمكن قياسه فالنسبة لبينثام فإن مفهوم المنفعة يعطي معنى ومحتوى لأصناف مثل الجيّد والسيئ، الصواب والخطأ، وفي هذا السياق يجادل بينثام بأنه بينما يكون الدول ضرورة حيوية (حيث يمكن تعزيز منفعة الفرد داخل الدولة) فإن مشروع تشييد/ بناء قانون دولي

---

[1] المرجع نفسه، ص 149.

[2] إيزيا برلين، **الحرية: خمس مقالات عن الحرية**، تر: يزن الحاج، القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر، 2015، ص ص 40- 45.

[3] أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1995، ص 76.

يجب أن يضحى في سبيله بالمصلحة الوطنية الذاتية من أجل الفائدة العالمية المتمثلة في الخير والسعادة لكل الأمم[1].

3- امانويل كانط والفيدرالية العالمية: يعتقد كانط بأن لدينا واجبا أخلاقيا ببناء حياتنا السياسية والاجتماعية بما فيها السياسة الدولية بطريقة توفر لنا الظروف الأساسية التي تجعل هذا الهدف الأخلاقي ممكنا، لذلك يؤكد كانط بأن الحل الأمثل لمشكلة الفوضى الدولية يجب أن يكون سياسيا ومؤسسيا، فالنسبة إليه تتمثل الأسباب الأولية للصراع في عدم الاستقرار والظلم الموروث من حالة الطبيعة، لذلك يعد تأسيس السلام متمثلا في التغلب على حالة الطبيعة من خلال تغليب منطق العقل. لقد حاول كانط إيجاد حل سياسي للخروج من حالة الفوضى التي تميّز العلاقات الدولية، لذا قدّم فكرة الكوسموبوليتانية التي تنظم عالم الدول بدل حالة الطبيعة القائمة على الفوضى، حيث انطلق من فكرة وجوب احترام استقلالية الآخرين، وأن الفشل في هذا الأمر يعني مصدرا مباشرا للصراع، فالأسباب الأولية حسبه متأصلة في اللااستقرار واللاعدالة الموجودين في حالة الطبيعة، وإيجاد السلام يعني ببساطة التغلب على حالة الطبيعة هذه، فقد كان كانط يحذوه الأمل في تغيير حالة الطبيعة إيمانا منه بقدرة العقل على أن يقود البشرية دائما نحو الأحسن[2].

تعريف الليبرالية:

جاءت الليبرالية لتفسير العلاقات الدولية من خلال اعتمادها على الحقوق والحريات الفردية بشكل أساسي وعلى نظام سياسي ضامن للحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تركيز رئيسي على الحريات الاقتصادية وحرية التملك وحرية عمل السوق مع تدخل بالحدود الدنيا للدولة.

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 149.
[2] المرجع نفسه، ص 150.

لغة: يشير مفهوم الليبرالية بالرجوع إليه لغويا إلى الحرية، فهي مأخوذة من الأصل اللاتيني Liber الذي يعني الحر[1]. في حين يري الطيب بوعزة أن لفظ الليبرالية من حيث الاشتقاق اللغوي يرجع إلى اللفظ اللاتيني Libiralism الذي يعني الشخص الكريم، النبيل والحر ومن بين هذه الدلالات الاشتقاقية التي يحملها اللفظ نجد أن المعنى الأخير أي "الشخص الحر" هو المعنى الذي سيكون مرتكز البناء الدلالي للمفهوم لاحقا[2].

اصطلاحا: عرّف جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau الليبرالية بأنها:" الحرية الحقّة في أن نطيع القوانين التي اشترعناها لأنفسنا." في حين عرفها توماس هوبز بأنها:" غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء[3]." كما جاء في المعجم الفلسفي بأن الليبرالية هي:" مذهب يقوم على احترام حرية الفرد واستقلاله ومنحه أكبر قدر ممكن من الضمانات ضد أيّ تعسّف[4]." كما جاء في موسوعة لالند الفلسفية بأن الليبرالية هي:" الاستقلال عن المؤثرات الخارجية، وهي أنواع مادية، ليبرالية سياسية، ليبرالية مدنية، ليبرالية دينية وليبرالية اقتصادية." أمّا جون استوارت ميل John Stuart Mill فيرى بأن معنى الليبرالية هو:" إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التي يرونها، طالما لا يحرمون الغير من مصالحهم أو يعرقلون جهودهم لتحقيق تلك المصالح، فكل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة سواء كانت هذه الثروة جسمانية أم روحية أم فكرية[5]."

من خلال التعريفات السابقة نستنتج ما يلي:

- أن حرية الفرد هي الأساس الروحي للفكر الليبرالي.

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982، ص 465.
[2] الطيب بوعزّة، **نقد الليبرالية**، بيروت، دار المعارف الحكمية، 2007، ص 18.
[3] عبد العزيز بن مصطفى كامل، **معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية**، القاهرة، دار الكتب، 1996، ص ص 32-33.
[4] **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الوثائق، 1983، ً 43.
[5] اندريه لالند، **موسوعة لالند الفلسفية**، نقلا عن محمود الصاوي، الفكر الليبرالي تحت المجهر، سلسلة تيارات فكرية معاصرة، القاهرة، جامعة الأزهر، 2011، ص ص 21-22.

- الليبرالية منظومة فكرية شاملة تعطي تصورا عن الإنسان وغاية وجوده وأسباب سعادته.
- العقل المجرد هو ميزان معرفة الحقيقة دون الحاجة إلى مصادر أخرى.
- أي مؤثرات خارجية عن العقل والنفس هي عقبات لابدّ من إزاحتها عن طريق العقل والنفس.

أسس الفكر الليبرالي:

1- الحرية: تعتبر الحرية جوهر الإنسان وغاية وجوده لتحقيق الكمال، وحيثما توفرت الحرية حيث يسود التفاهم والثقة المتبادلة بين الأفراد حكّاما ومحكومين، انعدم بذلك الإحساس بالظلم والعنصرية والاستبداد. وللحرية حسب المفهوم الليبرالي مظهران أوّلهما **سلبي** يؤمن بأن الحرية هي غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان في فعل ما يريد، وبهذا يصبح هامش الحرية الموجود في مجتمع ما هو العوائق التي تضعها السلطة السياسية لمنع الفرد من فعل ما يشاء، فإن زادت العوائق الخارجية قلّت الحرية، وإن قلّت العوائق الخارجية زادت الحرية. وثانيهما **إيجابي** ومُؤداه أن غياب العوائق الخارجية غير كاف لتوفير الحرية على اعتبار أن الإنسان إذا كان عبدا لمنافعه ورغباته الخاصة وأهوائه فلن يكون حرّا، بل يكون حرّا فقط عندما يعبر عن المنفعة العامة أو الإرادة العامة[1].

2- الفردية: يستخدم مصطلح الفردية لتوصيف كل فكر أو سلوك من شأنه أن يمنح الفرد قيمة جوهرية تتفوق على قيمة المجتمع، ما يعني أن الفردية هي تفضيل القيم الفردية الشخصية على القيم الجماعية اللاشخصية، وعلى هذا الأساس تكون الفردية السياسية كل فكر أو سلوك يتبنى مثلا سياسيا أعلى قوامه الإيمان بالمبادرة الفردية

[1] إيزايا برلين، مرجع سابق، ص ص 43- 44.

وتطويرها بعيدا عن تدخل الدولة ما يفضي في النهاية إلى تقليص أدوار الدولة إلى أقصى حدّ ممكن[1].

3- العقلانية: هي مذهب فلسفي ينحو منحا وثوقيا في التمسك بالعقل كمصدر للمعرفة وكوسيط للحقيقة، وفي هذا السياق يعرف ادغار موران Edgar Morin العقلانية بأنها:" هي أولا تقصي من الواقع اللامعقول وما لا يتوافق مع العقل، وثانيا هي تصور أخلاقي يؤكد أن الأفعال والمجتمعات الإنسانية ينبغي أن تكون عقلانية في مبدئها ومسلكها وغايتها." وبناء عليه فالعقلانية تعني اعتماد الفرد على عقله في الوصول إلى جميع المعارف والمصالح والمنافع[2].

تستند الليبرالية إلى الافتراض بأن الكائنات البشرية كائنات عقلانية وبناء على ذلك فهي قادرة على التعبير عن مصالحها والسعي لتحقيقها، وعلى تفهّم المبادئ الأخلاقية والعيش وفقًا لحكم القانون وسيادته. وقدمت الليبرالية رُؤية للعالم وصفها عالم الاجتماع الفرنسي إميل بولا Emil Paula بقوله:" إنّ هذه الأيديولوجيا التي كشفها التنوير للعالم والتي تُضاد المسيحية عن طريق الخروج منها، تحمل اسما رمزيًا مُثقل بالمعنى ومشحونا بدلالة الواقع في القرن الماضي إنّها الليبرالية[3]." والليبراليون يُعلون قيمة الحرية الفردية ويضعونها فوق كل ما سواها، ويؤمنون في الوقت نفسه بإمكانية إيجاد تفاعلات ايجابية ومشروعات تعاونية بين الدول. والتعاون عامة هو من الخصائص المركزية للنشاطات الإنسانية قاطبة بما فيها العلاقات الدولية متى ما حصل ضمن إطار من القيّم والأعراف المشتركة التي تُفضي إلى بناء الثقة بمُضي الوقت.

---

[1] عبد الرضا حسين الطعان، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، ج2، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، د ت ن، ص ص 21- 22.

[2] محمد سبيلا ونوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، منشورات المتوسط، بغداد، 2017، ص 346.

[3] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص271.

حدّد أرنست أوتو زمبيل Ernest Otto- Czempiel نوعين أساسيين للفكر الليبرالي هما: الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية، ويبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المُسمّاة (الليبرالية) هو إرادة تطبيق المبادئ المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية، هذه المبادئ الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يحيون داخل الدول الليبرالية، ومن هذه المبادئ الحاكمة: الحرية- الديمقراطية النيابية- أسبقية القانون- الملكية الخاصة- التنافس الاقتصادي الحر- التسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات، على أنّ رفع هذه المبادئ إلى المستوى الدولي كفيل بحل عدد كبير من المشاكل بخاصة الحرب[1].

صاحب تزايد عدد الدول المستقلة حديثا بروز المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الدولي التي أخذ دورها في التزايد على الساحة الدولية باعتبارها فاعلاً دوليا متميّزا عن الدولة، فضلاً عن مساهمتها في قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين مُحدثة تغييرات في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية، هذه التغييرات على الصعيد الدولي دحضت عددًا من مقولات الفكر الواقعي باعتبار الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية فأوضحت التغييرات التي حدثت في النظام الدولي خلال عقد السبعينات أن الدولة لم تعد المحور الرئيس في العلاقات الدولية، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى (المؤسسات والمنظمات الدولية) يُمكن أن تؤثر ويفوق تأثيرها تأثير الدولة القومية في العلاقات الدولية[2].

مع سيطرة الواقعية في منتصف القرن العشرين على الأطر التحليلية للسياسة الدولية كان الجميع يُرَدّد مقولة ماوتسي تونغ Mao Zedong:" أن القوّة تنمو من خلال فوهة المدفع " إلاّ أن أزمة حظر النفط العربي سنة 1973 أقنعت العالم بأن القوّة أيضًا تنمو

---

[1] قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 85.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد119 ، صيف 2008، ص 16.

من خلال برميل النفط، وبالتالي أظهرت هذه الأزمة أن هناك تهديدات غير عسكرية يكون تأثيرها وعواقبها أكبر بكثير من التهديدات العسكرية، فمثلاً يرى هانز مورجانثو أنّها أزمة غير مسبوقة في التاريخ لأنها فصلت بين القوّة العسكرية والقوّة الاقتصادية[1].

في ضوء تلك التطورات المتزايدة على الصعيد الدولي ومع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جُدُد في الساحة الدولية وتزايد دورهم وقوّتهم التأثيرية بما يفوق دور الدولة القومية وتأثيره، وعدم قدرة المفهوم الواقعي القائم على القوّة العسكرية وأمن حدود الدولة القومية على تقديم تفسير لها ظهرت مدارس نظرية تتحدى مقولات الواقعية مثل الليبرالية.

تبنت الليبرالية مفهومًا للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنّما يتعداه إلى أبعاد ثقافية واجتماعية لا تقل أهمية عنه[2]، ويرى أنصار هذه المدرسة أن التهديدات قد لا تكون الدولة المستهدف الوحيد منها بل ربّما تشمل المجتمع الدولي ككل، ولهذا ركّزت الليبرالية على مفهوم الأمن الجماعي Collective Security الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرّد الجماعي على أيّ عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي[3]. وُيعرّفه أحد الباحثين بالقول بأنه:" النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنّما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزوّد بالوسائل الكافية والفعّالة لتحقيق هذه الحماية[4]."

فالأمن الجماعي إذًا هو إحدى تقنيات ضبط وتنظيم السلوك في حركة التفاعل الدولي وفي هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الأمن الجماعي يعني في العلاقات الدولية قيام حلف عالمي ترعاه وتضمنه الدول الكبرى، يهدف إلى ردع كل دولة من

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 191.
[2] المرجع نفسه، ص 37.
[3] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 27.
[4] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق ، ص 203.

داخل أو خارج الحلف تقوم بعمل يشكل تهديدًا لأمن دولة أخرى، باعتبار أن هذا التهديد هو مس بالأمن الجماعي لكافة الدول.

تستهدف مقاربة الأمن الجماعي عتبة الفترة الوسطى بين العنف وعدم العنف في سلسلة النزاع الدولي والمصممة، لأجل منع أيّ دولة من القيام بالخطوة الأولى لعبور هذه المقدمة من النزاع، فالأمن الجماعي لا يهتم ببيان المناقب والخاصيات الجيّدة لقضايا السلم والاستقرار عندما تكون الدولة تستعد للقتال، ولا يُحاول صَدّ الدول عن الحرب بواسطة تسهيل التسوية وإنّما يُركّز على تأكيد عدم شرعية المبادرة أحادية الجانب بشن الحرب ولا بد من التراجع عنها بواسطة الآليات التي تضمن أن المعتدي سيكون له معارضة ليس فقط من الضحايا وحلفائهم، ولكن تُضاف أيضًا العقوبات المشتركة من طرف كل الدول الأعضاء في نطاق الأمن الجماعي، تتجسد أساسًا هذه المعارضة في زيادة حجم كلفة شن الحرب والحرمان من امتيازات العضوية في المجتمع الدولي[1].

ومن الواضح أن ميل الدول إلى الاعتماد المتبادل فيما بينها آخذ في التنامي وبينما تتزايد أكثر فأكثر (منافذ العبور) على الحدود التي تفصل كل منها عن الأخرى، تتزايد أيضا وشائج التعاون فيما بينها قوّةً وتنظيمًا من خلال انتشار المؤسسات الديمقراطية وتكاثرها واتساع نطاق الليبرالية الاقتصادية وتعاظم أهمية المؤسسات والمبادئ القانونية على الصعيد الدولي[2]. وهناك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار وهو ما يسميه الفاعلون بظل المستقبل أي أن الفاعلين يُدركون من خلال ارتباطهم المتبادل المنافع المستقبلية للتعاون الحالي، وترتبط بهذه الفكرة فكرة استمرار المؤسسات أي فكرة لرؤية على المدى البعيد. وأخيرًا يشكل عدد الممثلين عنصرا ينبغي أخذه بعين الاعتبار حيث يمكن لعدد مرتفع من الفاعلين أن يلزموا بالتعاون لاسيما إذا قرر أغلبيتهم (معاقبة) غير المتعاونين ولهذا العدد وظيفة تشاركية لا يستهان بها.

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 52.

[2] جيريمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص ص 24-25.

وقد ارتبطت الليبرالية بثلاث اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على المستوى الدولي، تمثل الاتجاه الأول في الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرّة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أنّ التعاون والارتباط بين الدول سيضيّق من احتمالات اللجوء إلى استخدام العنف مع رفع سقف تكلفة ممارسة مظاهر القوّة في العلاقات الدولية. أمّا الاتجاه الثاني فتمثل في الليبرالية الجمهورية الداعمة لانتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أنّه سيكون من الصعب على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها. أمّا الاتجاه الثالث فيتمثل في الليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية وهذا الاتجاه يؤمن بفرضية أن تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات من شأنه تخفيف حدّة المعضلة الأمنية بين الدول[1].

رفضت الليبرالية ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلاً من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر ايجابية وقد تزعّمها جوهان كالتينغ Johan Galtung بدعوته إلى السلام الايجابي وكذلك كينيث بولدينغ Kenneth E. Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب، بل يتضمن كذلك القضاء أو على الأقل تقليص حِدّة العنف غير المباشر (التهديد غير المباشر)، كما تدعّمت وجهة النظر هذه من خلال تقرير إيقون بار Egon Bahr المقدم للجنة Palme سنة 1982 تحت عنوان (الأمن المشترك) والذي يرى فيه أن التركيز على القوّة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح تضبطه حركية الاعتماد المتبادل*[2] غير منطقي، وفي هذا السياق يميّز (كوهين وناي) بين نوعين من الاعتماد المتبادل، الأوّل يخلق هيكلا راسخا أو إطارا مُحددًا، وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس بالهيكل

[1] قسوم سليم، مرجع سابق، ص 89.

[2] * إن جوهر الاعتماد المتبادل هو أن الدولة أصبحت تتأثر أكثر من أيّ وقت مضى بالعوامل الخارجية، وفي السياسة العالمية يُشير إلى الحالات التي تظهر فيها الآثار المتبادلة للسلوك بين الدول أو بين القوى الفاعلة في الدول الأخرى، تلك الآثار تعود غالبًا إلى المعاملات الدولية للتدفقات المالية والسلعية والبشرية عبر الحدود.

نفسه، وإنّما تُعرضه لتغيرات تراكمية وجزئية ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة Sensivity. أمّا النمط الثاني فإنّه يُعرّض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أنّ السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معيّنة قد تمس هيكل العلاقات، وبالتالي يتعطّل النظام وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الانتقام ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثر Vulnerablity[1].

فالدول في سعيها لتعزيز أمنها بشكل منفرد تقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى وذلك ما أدّى إلى تبنّي مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات مُتعددة[2]:

1- **الشراكة الأمنية:** بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية.

2- **الأمن المتكامل:** بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.

3- **الأمن التعاوني:** بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

4- **الأمن المتبادل:** إذ يتم التخلي نسبيًا عن نزوع الدول مُنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.

1- المثالية:

تعد المثالية إحدى الاتجاهات المعيارية في تحليل العلاقات الدولية، فالمثالية جاءت كتعبير عن نظرة فلسفية تفاؤلية وجد طموحة بمستقبل أفضل للوجود الإنساني، عبر بناء عالم من التعايش السلمي والازدهار والرفاهية، يتحقق من خلال التعاون القائم على القيم والتطلعات المشتركة بين البشر، لذا فقد تركّزت النظرة المثالية على ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون مثالية، أي الاعتماد بالأساس على جملة من المبادئ والقيم والمثل العليا لتشكيل النظام الدولي المثالي، وفي هذا السياق يقول إدوارد هاليت كار Edward Hallett Carr:" تكمن أهمية المثالية في كونها وريثة التفاؤل الفكري الذي

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 292.

[2] عادل زقاع، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن. برنامج إعادة البحث في الأمن المجتمعي"**، على الرابط التالي: www.geocities.com/adalzeggagh/recont.htm?20079 تاريخ الاطلاع: 06-11-2014

ساد في العصر الحديث[1]." فالمثالية كمدرسة فكرية اهتمت بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي في الواقع المعاش وإنما كما يحب أن تكون انطلاقا من تفسيرها للنظام الدولي المرغوب وليس النظام الدولي القائم.

على الرغم من أن جذور المثالية تعود تاريخيا إلى الفلسفة اليونانية القديمة خاصة كتابات أفلاطون حول "الجمهورية الفاضلة"، مرورا بجيريمي بينثام Jeremy Bentham والفلسفة الأخلاقية في كتابه "مبادئ الأخلاق والتشريع"، إلاّ أن هذه الأعمال والدراسات كانت تفتقر إلى المنهجية والتنظيم وهو الأمر الذي لم يمكنهم من هيكلتها في إطار ممنهج. فالمثالية كتوجه نظري في العلاقات الدولية تأخر إلى العقد الثاني من القرن العشرين، حيث كان الرئيس الأمريكي وودر ويلسون Woodrow Wilson من المبادرين الأوائل والمؤثر الايجابي في ظهور المدرسة المثالية، إذ يعتبر إعلانه لعام 1916 " **إعلان وودرويلسون** " الذي يحتوي على مبادئه الأربعة عشرة التي تصب جميعا في قالب السلام، من خلال نبذ الحروب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها إلى جانب إقامة عصبة للأمم، حيث شكلت كلّها دعوة صريحة لاعتماد النظرة الأخلاقية في العلاقات الدولية من خلال المدرسة المثالية[2].

فالمثالية كتوجه نظري في العلاقات الدولية تأخر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث جاءت كرد فعل على المآسي الكارثية التي جاءت بها الحرب نتيجة الدمار الهائل الذي تسببت به والفظائع التي اتسمت بها، على اعتبار أن استمرار وقوع الحروب على شاكلة الحرب العالمية الأولى يُنذر بإفناء البشرية في المستقبل المنظور. فقد غُيّب صوت العقل والأخلاق في مقابل صوت المصلحة والقوّة، ومرّد ذلك حسب المثاليين يعود إلى المعاهدات السرّية وسياسات القوّة وتوازناتها والتحالفات التي مارستها القوى الأوروبية

---

[1] جميس دورتي ، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص 10.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005/2004، ص 93.

الكبرى[1]. لذلك تركّز هَمّ المثاليين الأول على ايجاد السبل الكفيلة بإنهاء الحروب ومنع تكراراها وذلك حسبهم لن يتأتّى إلاّ من خلال الدبلوماسية العلنية بدل السرّية، واستبدال سياسات توازن القوى بنظام الأمن الجماعي تسهر عليه وتدعمه المنظمات الدولية عبر تزويدها بالصلاحيات والامكانيات اللازمة للقيام بذلك بالشكل المطلوب.

تعريف المثالية:

هناك من يعرف المثالية بأنها توجه فلسفي مقابل المادية، تؤكد على ما ينبغي أن يكون عليه الواقع، فالمثالي يعترف بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية وينظر للمادة على أنها شيء ثانوي. في حين أن هناك من يعرف المثالية بأنها تلك الطريقة المنهجية المميزة في العلاقات الدولية والتي تساعد أطرافها (النظام الدولي– المنظمات الدولية– الدول) على بلوغ أهداف محددة، تصب جميعها في تكريس "الحقيقة الفاضلة" باعتبارها جاءت لتنقذ الإنسان وتجعله يواصل مشواره في هذه الحياة، ولو من الناحية النفسية برفع معنوياته وتجديد طموحاته وآماله الخيالية وغير الخيالية في مستقبل أفضل[2].

ينطلق المثاليون في تحليلهم للعلاقات الدولية من الأفكار والمسلمات الأخلاقية كالاعتقاد بأن الطبيعة الانسانية تقوم على الخير والمساواة وتسعى للتواصل والتعايش مع الآخرين في كنف السلم والتعاون، وبأن الدول هي امتداد للأفراد وبأن اهتمامها الرئيسي على التشابه بين اللاعبين الدوليين (الأفراد والدول) هو من أجل تعزيز المثاليات الإنسانية[3]. فالدولة بالنسبة للمثاليين هي عبارة عن كيان يعكس هوية وأخلاقية الفرد، والاعتقاد بوجود نظام ومعايير أخلاقية طبيعية تُلزم الأفراد كما الدول باتباعها، فالدول كائنات عقلانية قابلة للتعلم والتطور وبالتالي فهي قادرة على التفاهم والتعايش مع الآخرين انطلاقا من فكرة "انسجام المصالح" التي تعني بأن مصالح الدول يمكن تحقيقها بدون

---

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 361.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 94.

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010، ص 84.

اللجوء إلى الحرب التي تعد حسبهم أداة غير أخلاقية وغير عقلانية، فالدول يمكنها تحقيق مصالحها في إطار التعاون المشترك وبالتالي فجميع الدول لها مصلحة مشتركة في السلام[1].

خصائص المدرسة المثالية:

تتميّز المدرسة المثالية بجملة من الخصائص يمكن إجمالها كالتالي[2]:

1- تعتمد المثالية على منهج ما يحب أن يكون، أي أنها تعتمد على كيف يجب أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية، لا على أساس كيف يتصرفون فعلا. فالمثالية تدعو للاعتماد على أسس عادلة ومنصفة كفيلة بحماية السلام العالمي بالاستناد على الحكمة والتعقل في حل المشاكل الدولية.

2- تقوم المثالية على تصورات في تفسير العلاقات الدولية بالاعتماد على القانون الدولي والالتزام بأحكام المواثيق الدولية، وهنا تتجلى علاقة التداخل والترابط بين المدرسة القانونية والمدرسة المثالية.

3- تزودنا المثالية بأفكار تمكننا من استيعاب الواقع الدولي والاستشراف له.

4- تتميّز المثالية في كونها متعددة الأبعاد، فهي تحتوي في طياتها على ثلاثة أبعاد محورية تتمثل في: البعد الأخلاقي- القانوني، البعد الديني وبعد الأساطير حول أصل ومصير الانسان وكيفية تغيير العالم.

من أجل الوصول إلى عالم خالي من الحروب والنزاعات انكّب المثاليون وبشكل واسع على دراسة القانون الدولي بهدف الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي -المنظمات والمؤسسات الدولية- يقضي على النزاعات والحروب ويعزز السلم والأمن الدوليين، لذلك تعد المثالية امتدادًا للمدرسة القانونية ولكن أكثر اتساعا وعمقا منها، حيث عُني مفكروها بالدراسة المعمقة والمستفيضة لمفاهيم القانون الدولي وقواعده ومحاولة تطويرها وتطويعها

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 171.
[2] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 95.

مع شكل النظام الدولي الذي أراده المثاليون[1]. فالنموذج المعرفي للمثالية قائم على أن الحكم على العلاقات بين الدول يكون وفقا لقاعدتين: **الأولى** هي الامتثال أو الانتهاك للقانون الدولي، **والثانية** هي التعاون والإسهام في تنشيط الجهود الدولية، وبناء عليه فإن الافتراضات الأساسية للمثالية هي: الاعتقاد الجازم بحتمية انتشار المؤسسات الديمقراطية والتجانس الكامل في المصالح بين الشعوب[2].

مبادئ المدرسة المثالية:

يلخص إنيس كلود Inis L. Claude. Jn المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المثالية في ثلاث مبادئ هي[3]:

1- مبدأ عدم الاعتداء: ويتجسّد عمليا في المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم، والتي تقضي بضرورة توفير الأمن لجميع الدول بناء على ضمانات الأمن الجماعي.

2- مبدأ عدم التدخل: ويمثل حجر الأساس بالنسبة للنظام الدولي الذي يسعى المثاليون إلى تجسيده، كما أنه يعد من المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدول.

3- مبدأ المساواة: ويقصد به المساواة التامة في السيادة لجميع الدول، وبالتالي تمتعها بنفس القدر من الحقوق وتحملها في الوقت نفسه القدر المماثل من الواجبات.

استندت المثالية بشكل واسع على دراسة القانون الدولي بهدف الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي يقضي على النزاعات والحروب ويعزّز السلم والأمن الدوليين، لذلك يعتبر البعض المثالية امتدادا للمدرسة القانونية ولكن أكثر اتّساعا وعمقا منها، حيث عُني مفكروها بالدراسة العميقة والمستفيضة لمفاهيم القانون الدولي وقواعده ومحاولة تطويرها وتطويعها مع شكل النظام الدولي الذي أراده المثاليون[4]، وفي هذا السياق سنتطرق إلى فكرتي الأمن الجماعي والحكومة العالمية باعتبارهما أبرز أفكار المثالية ما بين الحربين

---

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 172.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 141.

[3] Inis L. Claude. Jn. **The Tension Between Principle and Pragmatisme International Relations**. Review of Intrnational Stadies. Vol 19. N 03. Jul 1993. Pp 5-6.

[4] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 172.

العالميتين، فالأولى طُرحت كآلية بديلة عن نظام توازن القوى، والثانية قدمت كإطار أوسع وجامع لتحقيق معنى السلام الشامل.

1- نظام الأمن الجماعي:

يقصد بفكرة الأمن الجماعي أن أمن الجزء يتعين أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن الكل وبالتالي فعندما يتعرض الجزء للتهديد أو العدوان فإن مسؤولية ردع ذلك التهديد وقمع ذلك العدوان تقع على عاتق الكل وليس الجزء المعتدي عليه. فأساس فكرة بناء نظام للأمن الجماعي يتمثل في بناء قوة متفوقة تقف أمام العدوان عبر ردعه أو عبر مواجهته، ففكرة الأمن الجماعي لا يوجد فيها ما يستهدف طرفا محددا مسبقا، وإنما يحمل فكرة مواجهة من سيقوم بالعدوان والاعتداء ولا يتوقف بالمطالبات السياسية والقانونية والاعلامية، وبذلك فهو نظام للأمن قائم على وضع حد لمحاولات بعض الدول لجعل استخدام القوة كمنهج مفضل في تنظيم العلاقات الدولية[1].

تعدّد تعريفات مفهوم الأمن الجماعي تبعا للباحثين في العلاقات الدولية، وفي هذا السياق يعرف أرنولد وولفرز Arnold Wolfers الأمن الجماعي بأنه:" نظام يعتمد في النهاية على القوة الرادعة للجماعة الدولية، وأنه يقوم على فرضية أن الهجوم ضد أي أحد هو هجوم على الجميع". فالهدف من نظام الأمن الجماعي هو تشكيل قوة رادعة لأيّ هجوم ممكن أن تتعرض له أي دولة واعتباره أنه هجوم على الجميع. في حين يرى اينيس ل. كلود Inis Claude أن مفهوم الأمن الجماعي يتجلى في:" أن الأمن يمثل الغاية والجماعي يحدد طبيعة الوسيلة والنظام يدل على مركب التنظيم الذي يشكل محاولة جعل الوسيلة تخدم الغاية". وفي سياق ذي صلة يعرف خليل حسين الأمن الجماعي على أنه:" يشير الأمن الجماعي إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث". ويتم ذلك عبر توجيه تهديدات جدية

[1] رعد قاسم صالح، **الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية: رؤية تحليلية مستقبلية**، المجلة السياسية والدولية، ع 37، يونيو 2018، ص 331.

إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود جدية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة[1].

بناء على ما سبق يمكن أن نستشف مجموعة من النقاط التي تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم الأمن الجماعي على النحو التالي[2]:

*أن مفهوم الأمن الجماعي يهدف إلى منع أي استخدام تعسفي للقوة ضد أي دولة منظمة لنظام الأمن الجماعي، ولاسيما من الدول المعادية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فهو مظلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

*تعد فكرة الأمن الجماعي فكرة مثالية قانونية سوّقها الرئيس الأمريكي وودر وولسن في مؤتمر فرساي عام 1919 بعد رفض الكونغرس الأمريكي مقترحاته، ولقد تمّ تجسيدها بشكل فعلي ضمن محاولات عصبة الأمم في إرساء السلم والأمن الدوليين، من خلال تقنيين فكرة الأمن الجماعي في المادة العاشرة من ميثاق العصبة، حيث تمت الإشارة إلى هذا المفهوم من طرف العديد من المفكرين في حقب زمنية مختلفة.

*يجسد هذا المفهوم تلازمية أساسية وهي: أمن الدولة = الأمن العالمي.

*يحظى هذ المفهوم بالاعتراف الدولي والمؤسساتي والأكاديمي والقانوني.

*يخضع هذا المفهوم لعدّة اعتبارات براغماتية تسعى القوى الدولية لتحقيقها.

ينطوي مفهوم الأمن الجماعي على مجموعة من المبادئ الأساسية، يمكن ايجازها كالتالي[3]:

1- اتفاق دولي فوري عبر المؤسسات التي ينظمها الأمن الجماعي لتحديد المعتدي في أيّ نزاع مسلح، مع وضع خطة لإجراءات قابلة لتتحقق لإزالة آثار العدوان.

---

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 81.

[2] للمزيد أنظر: المركز الديمقراطي العربي، **الأمن الجماعي في الواقع الدولي**، أكتوبر 2016، على الرابط التالي: الأمن الجماعي في الواقع الدولي - المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de) تاريخ الاطلاع: 16-11-2022

[3] رعد قاسم صالح، مرجع سابق، ص 332.

2- العمل على مواجهة العدوان وكأنه واجب لا يمكن التغاضي عنه، أو تأجيله بغض النظر عن طبيعة ونوع وحجم علاقات الدولة المعتدية مع الدول الأخرى.

3- إعطاء مكانة المساواة للدولة التي وقع عليها العدوان في التدابير وعمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم للإجراءات التي تقاوم العدوان وتمنعه من تحقيق أغراضه.

4- تنظيم قوّة جاهزة للتدخل السريع لحفظ الأمن الجماعي.

تعتبر عصبة الأمم استجابة لدعوة المثاليين لبناء عالم يسوده الأمن والسلام وتنتفي فيه الحروب، وبالعودة إلى ميثاق العصبة نجده متضمنا لمفهوم الأمن الجماعي ودوره في تحقيق السلام الدولي من خلال المواد 10، 11 و16 منه، والتي تنص في مضمونها على إقرار نظام للأمن الجماعي كبديل لنظام توازن القوى[1]. لكن تمحيص فكرة الأمن الجماعي وإخضاعها للنقد المركز من طرف منظري العلاقات الدولية، يبيّن أنها تعاني من بعض التحديات والصعوبات الواقعية أو الميدانية حسب بعض الليبراليين، ومن قصور حاد وطوباوية مفرطة حسب الواقعيين الذي قالوا بأن الأمن الجماعي لا يمكنه أبدا أن يحل محل نظام توازن القوى وحسابات المصلحة القومية. ومن جملة التحديات التي يواجهها أي نظام للأمن الجماعي نذكر منها[2]:

- صعوبة تحقيق عالمية وشمولية نظام الأمن الجماعي، حيث ترتبط فعاليته ونتائجه بمدى انخراط جميع الدول فيه بما فيها الدول القوّية.
- إذا كانت الدول القوّية خارج نظام الأمن الجماعي فلن تستطيع باقي الدول الأخرى الاعتماد على هذا النظام في حماية نفسها من الدول القوّية.

2- الحكومة العالمية:

إن دعاة المدرسة المثالية على وجه التحديد أنصار ما يسمى بنظرية الحكومة العالمية Government World of Theory يحاولون الإجابة عن مجموعة من الأسئلة

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 119.
[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 174.

الجوهرية تتعلق بمسائل: الفوضى، التعاون، الحرب، الثروة الفقر، البيئة حقوق الإنسان. فهم يعتقدون أن الإجابة الصريحة الموضوعية عن هذه المسائل، تقتضي الابتعاد عن التحليل الواقعي للعلاقات الدولية الاعتماد على الفرضية التي مفادها أن الحكومة العالمية هي نظام لسيادة الدول. فالحكومة العالمية هي الكفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي، تحقيق التعاون بين الدول نبذ الحروب، القضاء على الفقر، الاعتناء بالبيئة احترام حقوق الإنسان، وخاصة منها حق عدم التدخل وعدم الاعتداء.

لقد كان الرئيس الأمريكي ويلسن من أشد المتحمسين لإنشاء حكومة عالمية، وهو الحماس الذي أنقسم على إثره صناع القرار المفكرين إلى فريقين. الفريق الأول – هم قلة– يرى بأن ويلسن يطمح بصدق إلى إقامة حكومة عالمية يتحقق من خلالها السلام التعاون بين مختلف الأجناس البشرية على أسس قواعد عادلة بقيادة سلطة دولية. أما الفريق الثاني – وهم الأغلبية– فيرى بأن ويلسن أدرك بحتمية القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية أن المبادئ المثالية هي التي ستعتمد عليها السياسة الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية، وأن الشعوب المتضررة من دمار الحرب ستؤيد لا محالة هذا الطرح الأمريكي[1].

إن من أبرز الانجازات التي حققتها المثالية في سبيل سعيها لتحقيق عالم خالي من الحروب هو تشكيل عصبة الأمم كمنظمة دولية غايتها الأساسية هي تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية منعا للانجراف نحو كارثة الحرب على شاكلة الحرب العالمية الأولى، إلاّ أن هدفها الثاني في تشكيل حكومة عالمية فقد كان ضربا من الخيال اصطدم بواقع العلاقات الدولية القائم أساسا على مفهومي القوّة والمصلحة في إطار السيادة القومية، وهو ما رفضت الدول قطعا التنازل عنها لصالح الحكومة العالمية التي سعى إليها المثاليون بكل قوّة، كل هذه المعطيات دفعت نحو دحض الافتراضات الأساسية التي قامت عليها المثالية في تغيير شكل العلاقات الدولية عبر أخلقتها وجعلها أكثر قيمية،

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 98.

ببساطة فقد بحثوا فيما ينبغي أن يكون لا فيما هو كائن بالفعل. ومن أبرز روّاد المثالية ايمانويل كانط Immanuel Kant جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau والرئيس الأمريكي وودر ويلسون Woodrow Wilson الذي اشتهر بمبادئه الأربع عشر، والتي جاء على رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة تشكيل عصبة للأمم تضمن الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي لجميع الدول.

وجهت العديد من الانتقادات للمثالية خاصة في الشق المتعلق بتحقيق السلام عن طريق المؤسسات الدولية وعلى رأسها الحكومة العالمية، جاءت في أغلبها من التيار الليبرالي متمثلة في النسخ الليبرالية التي جاءت فيما بعد كالوظيفية والوظيفية الجديدة والليبرالية الجديدة والمثالية الجديدة، فالوظيفية رفضت الانطلاق من السياسة والقانون للوصول إلى حكومة عالمية، وقدمت في المقابل فكرتي التكامل والاندماج عن طريق الاقتصاد، أمّا الجديدة فواصلت الاهتمام بدراسة المؤسسات الدولية وتوسيع نشاطها، إلاّ أنها دعت في المقام الأول إلى ضرورة إصلاحها ودمقرطتها كي تُؤدي وظائفها بشكل أفضل.

2- الليبرالية الدولية:

تمثل الليبرالية الدولية أولى إسهامات الليبراليين في البحث عن مخرج لحالة الحرب التي طبعت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بل وكانت تبحث عن حل نهائي لمشكلة الحرب انطلاقا من تفاؤل عميق بقدرة البشرية على تجاوز كل أشكال الخلاقات من أجل التعايش في ظل قواعد تتيح فرص البقاء والازدهار للجميع.

تقوم الليبرالية الدولية على افتراضين اثنين إذا ما تحقق أحدهما او كلاهما فإن السلام العالمي سيحل محل النزاعات والحروب، الأول ذي طبيعة اقتصادية يقوم على فكرة حرية التجارة بين الدول، والثاني ذي طبيعة سياسية وقانونية يقوم على فكرة الفيدرالية.

فالافتراض الأول يربط بين حرية التجارة الدولية وإمكانية قيام سلام عالمي بين الدول، وفي هذا السياق يرى دافيد هيوم بأن مبادئ من قبيل تقسيم العمل الدولي يؤدي إلى انسجام اقتصادي للمصالح وتبادلية التجارة إذا ما طبقت على المستوى الدولي فإنها تجعل من التجارة الدولية لعبة غير صفرية ما يشجع السلوكات التعاونية ويبعد الدول عن السلوكات الصراعية، أمّا مونتيسكيو فقد اعتبر أن طبيعة الإنسان ليست هي الناقصة، بل أن المشكلات التي تبرز عندما تدخل المدنية إلى المجتمع، وتشكل دول مستقلة، فالحرب نتاج المجتمع وليس صفة متوارثة عن الأفراد، فالتعليم ضروري لتجاوز العيوب في المجتمع، وأن الآثار الطبيعية للتجارة هو إحلال السلام. وجيريمي بينثام رائد المذهب النفعي فيرى بأن كل تجارة هي في الجوهر مفيدة وكل حرب هي في جوهرها غير مفيدة وغير مقبولة، وبناء عليه فإن التجارة تسمح بتراكم سلمي للثروة، تعزز التفاهم المتبادل وتحفز الاهتمام الدولي بالحفاظ على السلام.

أما الافتراض الثاني فيربط بين قيام سلام دولي دائم بفكرة تأسيس فيدرالية عالمية تجمع كل الدول، وقد أرسى دعائم هذا الافتراض جيريمي بينثام من خلال كتابه (مقدمة في الأخلاق العامة) الذي بيّن من خلاله بأن الدول الفيدرالية كالداين الألماني والكونفدرالية الأمريكية والاتحاد السويسري، قد تمكنت من احتواء النزاعات والصراعات الداخلية واستطاعت أن تخلق مجتمعات سلمية مستقرة، وذلك باستبدال المصالح والولاءات القديمة بأخرى جديدة تقوم على فكرة التعايش.

وايمانويل كانط الذي يعتبر أكثر من ساهم في إرساء الليبرالية الدولية في كتابه مشروع السلام الدائم عام 1796 أن القانون العالمي الذي يجب أن ينظم العلاقات بين الأفراد يختلف عن القانون الذي ينظمها بين الدول، فالأول هو القانون العام، أمّا الثاني فهو قانون الأمم، وعارض حالة الوحشية التي لا تخضع لأيّ قانون على المستوى الدولي، و أن الشيء الحتمي لتحقيق السلام الدولي هو خضوع الأفراد لأنظمة تضمن لهم حقوقهم الأساسية (الحق في الحياة– الحرية والملكية)، كما اعتبر كانط أن الأنظمة الديمقراطية

(الدستورية الجمهورية) كما سماها هي التي تكفل لهم ذلك لأن الأفراد هم الذين يقررون الحروب التي سيدفعون هم الأوائل ثمنها[1].

من خلال كتابه (نحو سلام دائم) الذي عارض من خلاله وبقوّة واقع العلاقات الدولية السائدة الذي وصفه بأنه حالة من الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، فكانط يرى بأنه يجب التعامل مع البشر على اعتبارهم كيانات أخلاقية مستقلة، كما أن الوصاية الأخلاقية هي قطعية وليست نفعية، بمعنى أننا نتصرف بأخلاقية لأن ذلك واجب علينا، وليس لأن في ذلك تحقيق للفوائد، وعليه لابد من تشكيل حياتنا السياسية والاجتماعية – وبالتالي السياسة الدولية – بصورة تحقق الهدف الأخلاقي. من هنا نادى كانط بالعالمية (Cosmopolitan) وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين يونانيتين Cosmos بمعنى عالم، و Polis بمعنى مدينة، وهي من وجهة نظره حل سياسي لمشكلة الفوضى الدولية[2].

يرى كانط أنه لا يمكن تحقيق السلام في عالم يسوده اللاعدالة، كما لم يناد كانط بحكومة عالمية تنتقص من سيادة الدول، لكنه نادى باتحاد كونفدرالي مكون من دول حرة يحكمها القانون. ومن أجل الخروج من هذه الوضعية ارتأى كانط أن تحقيق السلام الدائم يمر حتما عبر تحويل الوعي الفردي إلى وعي جمعي من خلال تبني عقد فيدرالي بين الدول يكون بمثابة الإطار والتنظيم السياسي الأوسع الذي تعيش في كنفه الدول، وفي هذا الإطار قدم فكرة الكوسموبوليتانية التي تنظم عالم الدول بدل حالة الطبيعة القائمة على الفوضى حيث انطلق من فكرة وجوب احترام استقلالية الآخرين، وأن الفشل في هذا الأمر يعني مصدرا مباشرا للصراع، فالأسباب الأولية للصراع متأصلة حسبه في اللاستقرار

---

[1] ايجر أمينة، **مطبوعة في مقياس نظرية العلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، د س ن، ص 14. على الرابط التالي: 2مطبوعة في مقياس نظرية العلاقات الدولية 2 (univ-alger3.dz)

[2] مروة خليل محمد مصطفى، **القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير (دراسة تقويمية)**، جامعة الاسكندرية، 2021، ص 168. على الرابط التالي: القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية " (ekb.eg)

واللاعدالة الموجودين في حالة الطبيعة هذه. فكانط كان يحذوه الأمل في تغيير حالة الطبيعة إيمانا منه بقدرة العقل على أن يقود البشرية دائما نحو الأحسن.

وجهت انتقادات شديدة لليبرالية الدولية سواء من طرف الليبراليين أنفسهم أو من طرف باقي المقاربات النظرية الأخرى، حيث عارض المثاليون الاعتقاد بأن مجرد تبني التجارة الدولية فإن السلم بين الدول سوف ينبثق تلقائيا دونما الحاجة إلى وجود مؤسسات دولية ترعاه وتسهر على ضمانه من قبيل حكومة عالمية.

أمّا الماركسيون من جهتهم فيرون بأن حرية التجارة ونمو الترابط الاقتصادي ليسا سببا في النزاع وعدم الاستقرار فقط، بل ويخلقان علاقات اتكالية غير متوازنة بين الدول، حيث تصب فوائد التجارة الدولية في صالح الدول الأقوى على حساب الدول الأضعف.

ومن جهتهم انتقد الواقعيون فكرة الربط بين التجارة الدولية والسلم الدولي. فالتجارة ليست عاملا حاسما في توجيه العلاقات الدولية نحو السلمية أو التعاونية وبالتالي لا يمكن نظريا إطلاق تعميمات حول علاقة الترابط الاقتصادي بالسلوك الدولي التعاوني فكما يمكن للتجارة الدولية أن تلطف العلاقات بين الدول يمكن كذلك أن تثيرها وتؤزمها.

3- الليبرالية الجديدة:

لقد كانت أدبيات التعددية في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين من أولى المؤثرات في الليبرالية الجديدة، حيث تحدّت التعددية افتراضات الواقعية بأنه يمكن من الناحية التحليلية التعامل مع الدول على أنها جهات فاعلة عقلانية وِحدوية، وعلى خلاف ذلك فقد حاججت التعددية بأن مجموعة متنوعة من العمليات والجهات الفاعلة من غير الدول، هي التي تحطم الحواجز بين الشؤون المحلية والدولية، ولأن (الحدود الدولية باتت أكثر نفاذية بشكل متزايد) على ما وضح ريتشارد ليتل Little Richard، فقد جادل التعدديون بأنه لم يعد في الإمكان فهم العلاقات الدولية بمجرد دراسة التفاعلات بين الحكومات.

وفقا للأعمال الأولى لروبرت كيوهان Robert Koohane وجوزيف ناي، فإن مصطلح (العلاقات عبر الوطنية) قد أعطى وصفا أفضل لتفاعل متزايد الاتساع فيما بين القوميات والذي نشأ بين الدول، فقد اعتبر هذا التفاعل تحديا لسلطة الحكومات الوطنية واستقلاليتها والتي لم تعد قادرة على السيطرة على المخرجات أو تحقيق المصالح من خلال اتباع سياسات أحادية الأطراف، وفي الوقت الذي قامت فيه هذه القاعدة التعددية بإعطاء شكل لجوانب عدّة من الليبرالية الجديدة، اختلف في أن الليبرالية الجديدة تبنت افتراضات متمركزة حول الدولة، وذات جهة فاعلة وحيدة (unitary actor).

فقد شكلت الأدبيات الأولى الخاصة بالليبرالية الجديدة في ثمانينيات القرن العشرين مواجهة تحليلية متجددة مع الحجج الواقعية البنيوية وتحديدا مع تلك الخاصة بكينيث والتز. فقد سعى الباحثون الأكاديميون الليبراليون من خلال سلسلة من النصوص التأسيسية الليبرالية الجديدة، بدءا بكتاب روبرت كيوهاين وجوزيف ناي بعنوان (القوة والاعتمادية المتبادلة) (Power and Interdependence) إلى مهاجمة تشاؤمية الواقعية وفقا لشروطها الخاصة من خلال استخدام افتراضات واقعية، وفي خطوة تحليلية جريئة نسيا حاججت الليبرالية الجديدة بأن بيئة الفوضى، ذات الجهات الفاعلة المتمركزة حول ذاتها والتي تسعى إلى مصلحتها الذاتية، لم تفرض بالضرورة قيودا واقعية منهكة على التعاون[1].

وفي هذا السياق يرى كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي بأن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول، حتى يصبح هناك علاقات متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة بين الدول بشكل كثيف جدّا، فقد اتجهت الدول حديثا إلى السعي

[1] جينيفر سترلينغ فوكر، **الليبرالية الجديدة**، في : **نظرية العلاقات الدولية**، المجلد الأول، الفصل السادس، ص 299. على الرابط التالي:
نظرية العلاقات الدولية | مجلد 1 | صفحة 580 | الفصل السادس الليبرالية الجديدة | مقدمة | علوم أخرى | ج (ketabonline.com)

لتنظيم مكاسبها المطلقة من التفاعل فيما بينها[1]، حيث طوّر جوزيف ناي نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد وهو (الاعتماد المتبادل المركب) وذلك أن الأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة عقد العلاقات التجارية والاقتصادية وترابطها الشديد بين الدول ممّا يجعل حالة الانسحاب والتراجع غير ممكنة، وإلاّ ستؤدي إلى الخسارة وكذلك بخلق نوع من العمل المشترك ضد أي قوّة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصلحية مع باقي الدول الأخرى ما يردع الدول التي تجنح لحرب عوض العمل الدبلوماسي[2].

تعتبر الليبرالية الجديدة شكل من أشكال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، ينصب محور تركيزها على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في الحصول على مخرجات جماعية دولية، ولهذا السبب تسمى أحيانا بـــ (الليبرالية المؤسساتية الجديدة)، ومن أجل أن تتفحص الليبرالية الجديدة التعاون الدولي، فإنها تنطلق مع منظور يتمركز حول الدولة، وهذا المنظور هو الواقعية البنيوية من حيث إنه يرى الدول جهات فاعلة وحدوية، عقلانية، تعظم المنفعة وتسيطر على الشؤون العالمية. ومعنى ذلك أنه يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحدة ذات أهداف محددة خاصة، وليس تركيبات تتكون من جهات محلية عدّة فاعلة ومختلفة ومصالح متنافسة. ويفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، وأيضا وفقا للتحليل الاستراتيجي للتكلفة مقابل المنفعة للخيارات، ردود الأفعال والمخرجات المحتملة، وعندما تضع الليبرالية الجديدة هذه الافتراضات، فإنها تعكس صورة الواقعية البنيوية، وليس هذا فحسب، بل هي أيضا تدين بشكل كبير لدراسة العقلانية (Nationality) وتعظيم المنفعة في علم الاقتصاد[3].

---

[1]- وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42 ، العدد 01 ، الاردن ، جامعة اليرموك 2015 ، ص 110.

[2]- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة ،29-28 ، أفريل 2008، ص 277.

3 المرجع نفسه، ص 292.

تعتبر الليبرالية الجديدة أو (الليبرالية المؤسساتية الجديدة) أقوى النسخ النظرية التي قدمها الليبراليون في ثمانينات القرن العشرين لمجابهة الهيمنة النظرية التي مارسها الواقعيون على حقل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. اعتنق الليبراليون الجدد نظرية الاختيار العقلاني التي ترى بأن سلوك الدول يخضع لمنطق حسابات الكلفة والمنفعة المرجوة، فالدول تقدم على السلوكات التي تعظم من مصالحها الاقتصادية وتحجم عن تلك التي تقلل منها، كما أن الليبراليون الجدد ينطلقون من نفس مسلمات الواقعيين الجدد وهي التسليم بفوضوية النظام الدولي –أي عدم وجود سلطة عليا أو حكومة عالمية بإمكانها فرض النظام وإقرار السلام العالمي– واحتلال الدولة مكانة متميّزة ضمنه وأيضا بعقلانية السلوك الخارجي للدول حتى في ظل الفوضى ويراهنون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك.

يلخص تيم دان المبادئ الأساسية التي قامت عليها الليبرالية الجديدة على النحو التالي[1]:

1– الطرف الفاعل: الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وهناك أطراف أخرى على غاية من الأهمية ولكنها تخضع للدول.

2– البنية: النظام الدولي فوضوي لكن التعاون بين الدول أمر ممكن حتى في ظل هذه الفوضى.

3– العملية: التكامل على الصعيدين الاقليمي والعالمي في ازدياد.

4– الحافز: تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دول أخرى ستكسب وتستفيد من التفاعل، فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية.

يعترف الليبراليون الجدد بأن النظام الدولي يتميّز بالفوضى ما يجعل من التعاون بين الدول أمرا بالغ الصعوبة، ومرد ذلك إلى أن الفوضى تجعل سلوك الدول مشوبا دائما بالشك والريبة وعدم اليقين من نوايا وسلوكات الدول الأخرى نحوها. لذلك سعى الليبراليون

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 193.

الجدد إلى إيجاد آليات من شأنها خلق وسيلة لبناء الثقة بين الدول وأداة لقياس والتأكد من نوايا الدول، هذه الآليات تمثلت في المنظمات أو المؤسسات الدولية.

يجادل روبرت كيوهين في كتابه «بعد الهيمنة» الصادر عام 1984 بأن التعاون بين الدول ممكن حتى في ظل بيئة فوضوية، والمؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في تسهيل هذا التعاون على اعتبار أن الدول كيانات عقلانية سوف تسعى إلى تشكيل منظمات دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة. كما يشير كيوهين إلى سبب ثان لإنشاء المؤسسات الدولية يتعلق بالوجود المسبق للمصالح المشتركة بين الدول، هذه المصالح المشتركة تعجز الدول بمفردها عن تحقيقها ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة التعاون بينها. فالمؤسسات الدولية تلعب دور الوسيط في التفاعل والتواصل بين الدول إذ توفر فرص الالتقاء والتحاور والتفاهم بينها، كما أنها مكان مناسب ومحايد لطرح المشكلات الدولية المشتركة وحل النزاعات العالقة، وهي في الوقت نفسه إطار لرسم معالم المصالح المشتركة والأهداف المستقبلية للجماعة البشرية ككل.

يشير أنور محمد فرج إلى أن المؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في عمليتي التعاون وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال[1]:

1- توفير الاحساس بالاستمرارية، فهي تضمن ديمومة وديناميكية العمل التعاوني بين الدول.

2- توفر الفرصة لتبادل الامتيازات بين الدول.

3- تتيح فرصة لتبادل المعلومات وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء.

4- تتيح سبلا وأدوات لحل النزاعات بين الدول.

لكن وجود المؤسسات الدولية وانتشارها لا يعني بالضرورة نجاحها في مهامها، بل هناك عوامل وأسباب تعود إلى نجاحها أو فشلها لخّصها كيوهين فيما يلي:

1- مدى تمسك الدول الأعضاء بسياسات المنظمة من عدمه ومدى امتثالهم لقواعدها.

1 المرجع نفسه، ص ص 196- 197.

2- مدى التقارب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقيمي بين أعضائها.

3- مدى عمق المصالح المشتركة التي تجمع أعضائها.

4- الوظيفية:

الوظيفية في العلاقات الدولية هي أحد المداخل النظرية لما يعرف باتجاه التكامل الدولي وهي تستند في مفاهيمها كثيرا على النظرية النسقية ودور المؤسسات فوق القومية في تحويل الولاءات القومية لإطار جديد، وهي بخلاف الواقعية الكلاسيكية ترى أن هناك إمكانية لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول في إطار التكامل والاندماج. وترجع جذور الوظيفية إلى مساهمات علماء الاجتماع كإميل دوركايم وعلماء الانثروبولوجيا كروبرت ميلتون، ومن افتراضاتها العامة أن المجتمع والتفاعلات بين البشر تتخذ نظاما تفاعليا مشكلا من عناصر، بحيث أن كل عنصر يقوم بوظيفة في حدّها الأدنى تساهم في بقاء النظام وضمان ديمومته واستمراه، أمّا تطبيقاتها في العلاقات الدولية فتركز على عملية التفاعلات التي تؤدي إلى تشكيل وحدة سياسية جديدة[1].

إن الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه التكامل الدولي مرتبط بثلاثية مركبة (التطور، الحاجة والمصلحة) فالتطور السريع الذي شهدته المجتمعات الانسانية في مختلف جوانب الحياة نتج عنه مطالب متنوعة وحاجات متزايدة يفترض إشباعها والعمل على تأمينها، وأن تأمين هذه المطالب والحاجات يمثل مصلحة مشتركة. فبحسب دافيد ميتراني فإن الدولة القومية عاجزة من حيث الامكانيات على تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، لذا يقترح كبديل لهذا العجز الوظيفي الانشاء التدريجي

[1] زيغم جميلة، **محاضرات في نظريات العلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019، ص 76.

لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية، والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الدولي[1].

جادل دافيد ميتراني بأن (الفيدرالية) و(نظام الأمن الجماعي) اللذين دعا إليهما المثاليون عقب الحرب العالمية الأولى هما طرحين غير عملين ولا يمكن تجسيدهما على الواقع على اعتبار أنهما يتقاطعان مع مفهوم السيادة الذي لا يمكن للدول التنازل عنه أو تجزئته، وبالتالي حسب ميتراني لا يمكن الوصول إلى السلام الاّ من خلال التحرك العكسي، أي من الأسفل إلى الأعلى عبر تشجيع أشكال التعاون الدولي التي لا تثير ولا تمس بصورة مباشرة مبدأ السيادة ذي الحساسية العالية للدولة، إذ بدلا من التفكيك القسري لمبدأ السيادة عن طريق السياسة والقانون، طرح ميتراني فكرة التفكيك اللّين لمبدأ السيادة عن طريق الاقتصاد.

انطلق ميتراني في بناء نظريته على مبدأ الانتشار الذي يعني به أن التعاون في حقل تقني واحد سيساهم بدوره في خلق التعاون في الحقول التقنية الأخرى، ممّا ينتج عنه خلق حاجات جديدة تؤدي هي الأخرى إلى خلق بعض الفرص للتعاون في حقول أخرى. كما يعتقد ميتراني أن هذه النشاطات تكون حافزا قوّيا نحو تحقيق السلام العالمي، فهو يرى بإمكانية إنشاء مجتمع دولي سلمي خال من الحروب والصراعات عبر قنوات التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية، وليس عبر توقيع أو إبرام اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق بين الدول، وهنا تختلف الوظيفية عن الواقعية التي تركز على الصراع والمنافسة، وتلتقى بالمقابل مع المثالية في دعوتها نحو تحقيق السلام العالمي من خلال التعاون الدولي ونبذ الحروب والصراعات[2].

فوظيفية ميتراني تعمل على نقل بؤرة التركيز والاهتمام من المسائل السياسية (السياسة العليا) إلى المشكلات التقنية– الفنية (السياسة الدنيا)، لأنها تعتقد يقينا بأن أمور الرخاء

[1] جميس دورتي ، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 271.
[2] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 188.

والرفاهية والتطور تحدث في الحقل التقني– الفني وليس في الحقل السياسي الذي ترى فيه حقلا غير منتج وغير فعّال فيما يخص الظاهرة التكاملية، فلو ركزت الدولة مجهوداتها في الحقل السياسي، فإن عملية التطور ستنقص أو سوف لن يكون هناك أي تطور، كذلك فيما يتعلق بمسألة الربط بين الحقلين التقني السياسي، فوظيفية ميتراني تولي أهمية كبرى لدور العامل الاقتصادي في العملية التكاملية على المستوى الدولي، كما تركز على مبدأ الانتشار أو التعميم لكي يشمل التكامل بقية الحقول التقنية – الفنية الاخرى.

تعرضت وظيفية دافيد ميتراني لجملة من الانتقادات، يمكن ايجازها كالآتي:

- ان العلاقات الدولية الواقعية أثبتت بأن الدول لن تتنازل عن وظائفها السيادية لسلطات خارجية أعلى منها.
- أن التعميم في بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان ينطبق على المجال السياسي.
- ان التكامل بين الاطراف مرتبط أساسا بالإرادة السياسية أكثر من الارتباط بالوظائف الاجتماعية والاقتصادية.

5– الوظيفية الجديدة:

يمكن تلخيص أهم الافتراضات النظرية للوظيفية الجديدة على النحو التالي:

- **وضع بعض القطاعات المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة والإشراف والتسيير المشترك:** تعتبر أهم ركيزة للنظرية الوظيفية الجديدة، ومن خلالها نكون قد وضعنا الأسس الرئيسية لعملية ومسار التكامل بجلب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح داخل هذه الدول الوطنية المستقلة، على أن يكون لقطاع أو قطاعات التكامل أهمية بالغة بالنسب للدول الأعضاء إذ يجب البدء بالقطاع الحيوي الذي يحتل مكانة استراتيجية بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول، كما يجب أن

يتميز هذا القطاع بالطابع التنافسي، لكن لا يجب أن يؤدي هذا التنافس بين الدول الأعضاء إلى تناقض مصالحها، ممّا يؤدي إلى شعور هذه الأخيرة بتهديد مباشر أو غير مباشر لمصالحها ولمصالح نخبها السياسية والاقتصادية، وسوف يتولد عن هذا النشاط الوظيفي في هذا القطاع الحيوي مجموعة من المشاكل التي تستدعي التضحية من طرف الدول الأعضاء، لكنه سوف يؤدي إلى بروز مطالب جديدة تكون السبب الرئيسي لدفع عملية التكامل في هذا القطاع الحيوي إلى قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن القطاع الأول، ومع مرور الزمن سوف تمتد عملية التوسع التكاملي هذه إلى الأجهزة المركزية لاتخاذ القرار في الدول الأعضاء.

- **تأثير الأحزاب السياسية وجماعات الضغط على العملية التكاملية:** يعد تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية عاملا جديدا في السياسة الوطنية، فإذا كان لها في هذه العملية التكاملية مصالح حيوية، فإنها هي التي تطالب بضرورة إعطاء أهمية للمؤسسات الوظيفية الجديدة، وتمارس الضغط على الحكومات للعضوية في مثل هذه المؤسسات، ومع كون هذه الجماعات والأحزاب المدافع الرئيسي عن الأيديولوجيات الوطنية، فإن اجتماعها في المؤسسات الوظيفية المركزية يؤدي إلى القضاء على الأيديولوجيات، وبالتالي السماح لأيديولوجية فوق قومية بالظهور والانتشار، وهكذا تتحول هذه المؤسسات الوظيفية إلى مركز رئيسي لاتخاذ القرار داخل جماعة الدول المعنية بعملية التكامل والاندماج.
- **مفهوم التكامل الجهوي:** ترتكز الوظيفية الجديد على مفهوم التكامل الجهوي بدلا من مفهوم التكامل في إطاره الدولي، كما ترى الوظيفي الأصلية. فالوظيفيون الجدد يعتقدون أن محاولة الجمع بين مجموعة كبيرة من الدول تختلف في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هو ضرب من المثالية والخيال، بحيث لا يمكن تحقيق ذلك تحت أي أسلوب من الأساليب في الفترة الزمنية الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، ولهذه الأسباب يجب التركيز على التكامل الجهوي الذي يبدأ من مناطق جغرافية معينة، والتي تتوفر فيها بعض الشروط الأولية لعملية التكامل والاندماج، ولهذا يجمع جلّ منظري الوظيفية الجديدة على أساس

أن من بين أهم هذه الشروط الأولية للتكامل والاندماج الدولي هو التجانس الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المعنية[1].

منهج الوظيفية الجديدة:

منهج الوظيفية الجديدة هو منهج آلي ومرحلي في آن واحد، بحيث أن البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي، والتي سوف تؤدي آليا إذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها، ويعتبر الانتشار المحرك الرئيسي لعملية التكامل والاندماج حسب منهج الوظيفية الجديدة.

ففي نظر هاس أن الانتشار يحدث لأن السياسات المتخذة لتحقيق هدف معين لا يمكن أن تكون حقيقية وفعّالة إلاّ إذا تم توسيع هذا الهدف، أمّا ليندبيرغ فيرى أن الانتشار هو عبارة عن مسار بواسطته يمكن لنشاط في مجال معين أن يخلق وضعية وحالة تجعل من الهدف الأصلي مستحيل التحقيق، إذا لم يتم توسيع هذا النشاط إلى نشاطات مكملة والتي بدورها تخلق حالات وأوضاع تكون مصدر بروز حاجات جديدة، وهكذا يتم الانتشار، كما أن الانتشار يمكن أن ينتج عن المنافسة التي تتسبب فيها عملية التكامل وعن عدم التوازن في الاستفادة من نتائج هذه العملية، وعليه تجد المؤسسات التكاملية نفسها مضطرة لاتخاذ قرارات جديدة في نشاطات أخرى من أجل إعادة التكافؤ في ميزان الاستفادة.

كما يرى أن القطاعات التي لها إمكانية كبيرة للتوسيع والانتشار هي القطاعات الاقتصادية التي تلعب الدور القيادي في عملية الانتشار لارتباطها الوثيق بالاهتمامات المباشرة للمواطنين(الرفاه الاجتماعي)، وبالتالي فإن الانتشار هو المؤشر الرئيسي لأي تجربة تكاملية للوصول إلى مرحلة الإقلاع، وهي النقطة التي يصل فيها مسار التكامل إلى تحقيق الشروط الضرورية التي تسمح له بالمواصلة دون التدخل من البيئة الخارجية

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 165.

أرنست هاس:

يعرف بأبي الوظيفية الجديدة، حيث كان هاس متأثرا بدرجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشركة، ففي رأيه أن الوظيفية الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء، لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، فهذه الطبيعة التنافسية لهذه المصالح هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح، فهو يرى بأنه إذا كان الاجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يتحقق فإن الاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأية محاولة تكاملية. ويعرف هاس التكامل بأنه:" العملية التي تتضمن تحولات الولاء والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة". بل إنه يذهب إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل، ويمكن تلخيص أفكار هاس في العناصر التالية[1]:

- **نظرية الجماعات:** يعتمد هاس على هذه النظرية في تحليله للتكامل والاندماج والتي بمقتضاها يعتقد أن بداية أي تجربة وحدوية أو تكاملية يجب أن يقترن بموافقة ومساندة الجماعات والفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي، وهذه العملية التكاملية في رأيه لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع، ولا تتطلب كذلك تجانس أهداف الدول المشاركة، فالجماعة الأوروبية للحديد والفحم تم قبولها وتأييدها، لأنها حققت مصالح مختلف لجماعات مختلفة، فالتركيز هنا – على عكس الوظيفية الأصلية– يتم على أساس أن أهم الجماعات في المجتمعات الغربية التعددية تلعب الدور الرئيسي في عملية التكامل وهذه العملية لا تحتاج إلى تأييد شعبي.
- **المؤسسات التكاملية الرئيسية:** حسب رأي هاس فإن المؤسسات التكاملية الرئيسية يجب أن ينتقل إليها مركز اتخاذ القرار في مجموعة الدول المعنية بعملية التكامل

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 285.

كما يعتقد أن الوسيلة الرئيسية لتدعيم هذه المؤسسات في هذا المجال تكمن في الجماعات الرئيسية ذات المصالح داخل منطقة التكامل، وهذا الدعم من طرف جماعات المصالح يمكن هذه المؤسسات من وضع قوانين ومعايير تسيير وإدارة موحدة داخل قطاع أو مجال معين ممّا يؤدي إلى توحيد سلوك الدول المعنية في هذا المجال، لكن تدعيم ومساندة جماعات المصالح لهذه المؤسسات التكاملية يرتكز أساسا على حساب الفوائد التي يمكن أن يتحصل عليها هؤلاء من عملية التكامل، فهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى هذه المؤسسات الجديدة في حالة ما إذا تبين أن مسار التكامل سيعود عليها بفوائد لا يمكن تحقيقها في إطار آخر. وهنا يرى هاس بأنه من المتوقع أن تلعب جماعات المصالح الاقتصادية الدور القيادي لهذه العملية نظرا لان التكامل يسمح لهم بإيجاد أسواق جديدة والحصول على موارد مالية جديدة و توسع في مجال الاستثمارات التي لا يمكن تحقيقها في إطار النشاط القطري الضيق.

- **الجماعة السياسية:** يعتقد هاس أنها الهدف الاسمى والنهائي لأي تجربة تكاملية ويعرف الجماعة السياسية على أساس أنها الحالة أو المرحلة التي يظهر فيها الأفراد والجماعات ولاء أكبر للمؤسسات السياسية المركزية أكثر من ولائهم لأي سلطة أخرى، وهذه المرحلة هي التي يهدف التكامل إلى تحقيقها، ويرى هاس أن هياكل وأجهزة الجماعة السياسية الجديدة لا يجب أن تكون مختلفة من ناحية شكلها و تنظيمها عن الأجهزة والهياكل التي تتميز بها الوحدات السياسية المعنية بعملية التكامل و الاندماج، فالاختلاف الوحيد يكمن في المجال والأهمية بالنسبة لتحسين حياة الأفراد والجماعات داخل هذه الوحدات.

أميتاي اتزيوني:

يرى أميتاي ايتزيوني أن التكامل هو عملية امتلاك وسيطرة فعّالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، من خلال وجود مركز لاتخاذ القرار، هذا التعريف من ايتزيوني ينطلق من فرضية أن عملية التكامل الاقتصادي تسبق عملية التوحيد أو التكامل السياسي و يمكن تلخيص افكار اتزيوني في النقاط التالية:

- **مراحل عملية التكامل عند اتزيوني:** ركّز اتزيوني دراسته على الوحدة السياسية التي قامت بين عدّة دول وتوّصل إلى بناء نموذج تكاملي والذي يمر بأربعة مراحل وهي:

- مرحلة ما قبل الوحدة: يرى اتزيوني أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة، حيث يبدأ التبادل في هذه القطاعات يتسع بين الدول المشتركة في هذا القطاع، ولا يركز اتزيوني بشكل واضح على أثر العوامل المشتركة التي قد تكون موجودة في مرحلة ما قبل التوحيد، لأن هذه العوامل قد تؤثر على عملية التوحيد، كما أن الدول قد تكون في مرحلة ما قبل الوحدة لا تنتمي بالضرورة لنفس المنظمات الدولية أو تنتمي إلى نفس الكتلة السياسية.
- عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: وهي التي تبرز فيها قوى التوحيد والتي قد تكون لها طبيعة قسرية، والتي تتمثل في الجيش والشرطة، أو طبيعة نفعية وتتمثل في الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية، أو طبيعة مرتبطة بالهوية الاجتماعية والتي تتمثل في الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع، ويمكن استغلالها للتوحيد، وتخضع هذه القوة التوحيدية(بنماذجها الثلاثة) للنخبة داخل المجتمع، وهنا يشير اتزيوني الى أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد لا النخبة الخارجية.
- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها: ويبدأ ظهور هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع و الأفراد والاتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.
- نضوج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة لها: في هذه المرحلة يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية، أي تكون المراحل الثلاث السابقة قد أكملت مسيرتها وانتهت، ويشير إلى أن الاتحادات الناضجة، أي التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها، أي تختلف في مستوى النقطة التي توقفت فيها عن التوسع والانتشار.

ثانيا: المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

إن فشل المقاربة المثالية نتيجة إفراطها في التمني وربطها العلاقات الدولية بالأخلاق فلا هي استطاعت أن تشكل معالم الحكومة العالمية، ولا عصبة الأمم استطاعت أن تُلطف أجواء ما بعد الحرب العالمية الأولى، فللمفارقة التاريخية أن المثالية التي رفعت شعار إنهاء الحروب ومنع تكرراها دفعت دون قصد نحو حرب عالمية أخرى أشد تدميرا وفتكا على جميع الأصعدة نتيجة انطلاقها من أماني وتخيلات لا على حقائق الواقع، وهو ما جعلها قاصرة على فهم طبيعة العلاقات الدولية، وفي هذا الاطار يقول ادوارد هاليت كار E. H. Carr بأن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لا ينبغي أن تنطلق من أماني وأوهام، لكن يجب أن تستند إلى حقيقة الواقع، فإذا ما أردنا أن نفهم جيّدا ما يحدث في بيئة العلاقات الدولية وجب علينا أن ننظر إليها كما هي وليس كما يجب أن تكون.

كان لصدور كتاب (أزمة العشرين عامًا: 1919–1939) لإدوارد هاليت كار الأثر الواضح في ظهور الطرح الواقعي في القرن العشرين، ويُشير البعض إلى أن الواقعية يمكن إرجاع جذورها الفكرية إلى المؤرخ اليوناني ثيوسيددس Thucydides الذي قام بدراسة وتحليل الحرب البليبونزية التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرطة (431–404 ق.م)، كما أن عناصر الفكر الواقعي يُمكن إيجادها في كتابات السياسي الهندي كوتيليا Kautilya قبل أكثر من 2000 سنة، فالفكرة المركزية لدى كوتيليا تكمن في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتقوية الدولة داخليا وخارجيا، سواء عن طريق توسيع أراضيها أو عن طريق تدمير خصومها أو عن طريق التحالف مع غيرها. حيث توصل كوتيليا إلى نتيجة مفادها أن على أيّ دولة أن تعتبر كل الدول المحاذية لها جغرافيا كأعداء محتملين، وبالتالي يكون لزاما عليها أن تتسلح بالقوّة الكافية التي تمكنها من غزو جيرانها أو إضعاف خصومها المحتملين. فكوتيليا أراد أن يوضح الدور التذي تلعبه القوّة كمحرك أساسي للسلوكية الدولية وللعلاقات بين الدول بعضها البعض، لذلك يرى بضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوّة للدفاع عن نفسها أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدو محتمل.

دون أن نُغفل الدور الكبير للفلسفة الحديثة في صقل وبناء الأسس العلمية والفكرية للمدرسة الواقعية وعلى سبيل المثال لا الحصر، الفلسفة السياسية للإيطالي نيكولا ميكيافيلي Niccola Macchiavelli (1469– 1527) والمفكر الانجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes (1588– 1679) فقد أكّد كل من ميكيافيلي وهوبز في كتابيهما الشهيرين (الأمير) و(اللوثيان) على التوالي على أنّ التقدير أو الحساب السياسي مبني على أساس جعل المصلحة والتدبير والقوّة والنفعية فوق كل الاعتبارات الأخرى بما فيها الأخلاق[1]. فنظرية القوّة في العلاقات الدولية تجد أسسها في نظرية القوّة لميكيافيلي والتي تعد أحد المرجعيات الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية، وتتلخص هذه النظرية في أن الهدف الأول للعملية السياسية بشقّيها الداخلي والخارجي هو المحافظة على قوّة الدولة والعمل على زيادتها بأيّ وسيلة كانت حتّى لو كانت غير أخلاقية[2]، ففي خضم الفوضى السياسية المستمرة يكون المسار الحصيف الوحيد أمام الأمير هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوّة وإعمالها في المصلحة الوطنية لبلاده والسعي وراءها، ولهذا الغرض كانت القوّة العسكرية هي الأهم واعتبرت الثروة المُتكوِنة عن التجارة والصناعة وسيلة في المقام الأول لاكتساب القوّة العسكرية اللازمة[3].

فالتحليل الواقعي يتأسس على إدراك مفاده أن أيّ دولة ليس بمقدورها أن تحقق وتحفظ أمنها القومي دون أن تملك القوّة العسكرية القادرة على القيام بذلك الدور الخطير في صدّ المعتدي وردع التصرفات الاستفزازية حتى في وقت السلم، حيث تصبح العلاقات الدبلوماسية ضرورية، إذ لا يبدو أن بإمكان الدولة أن تمارس نفوذًا دبلوماسيا دوليا من دون أن تكون القدرة العسكرية ضرورية في إبراز قوّتها في المناطق البعيدة عن حدودها[4].

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** ، طرابلس (ليبيا)، دار الروّاد، 2002، ص ص 35-36.

[2] عبد الرحمن خليفة، **أيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1999، ص 55.

[3] بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًّا**، (تر: لبنى عماد تركي)، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص: 10.

[4] بروس بروث، **أنياب الكريملين**، لندن، د.د.ن، 1985، ص 47.

فالمدرسة الواقعية بنت مفاهيمها على أساس أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية ترتكزان على فكرة الصراع المستمر وبذلك نجد أن القوّة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الدول الأخرى[1].

1- الواقعية التقليدية:

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات كل من ادوارد هاليت كار وهانز مورغانثو Hans Morgenthau وغيرهم من المفكرين الواقعيين الذين حاولوا التكيّف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطراب واللاأمن وتفاقم حدّة الصراعات والحروب، فرؤية الواقعيين حسب مارتن وايت Martin White تتلخص في جملة واحدة كيف يسير العالم؟[2] ما يعني أن الواقعية تسعى لفهم القوانين والميكانيزمات الحقيقية التي تتحكم في صيرورة العلاقات الدولية ليس عبر التفكير والتأمل، وإنما عبر الدراسات العلمية المسلحة بأدوات وأساليب التفكير العلمي، فالعلاقات الدولية بالنسبة للواقعيين ثابتة لا تتغير في جوهرها، وإنما التغيّر يكمن في طبيعة اللاعبين والظروف المحيطة بها فمختلف النظريات المنسوبة للواقعية حسب بنجامين فرانكل Benjamin Franklin تدرك تماما بأن ظاهرة العلاقات الدولية ثابتة ومستقرة عبر التاريخ، فهي متمحورة حول فكرة الصراع الدائم والنزاع حول القوّة والأمن[3].

تنطلق الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية من عوامل ثابتة تلعب دورا حاسما في تشكيل السلوك الدولي، فبحسب الواقعية ترجع أسباب السلوك الصراعي بين الدول إلى الطبيعة الإنسانية الشرّيرة- السيّئة التي تحكمها غريزة القوّة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة نتيجة قدرة

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 19.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 221.

[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 205.

الأخيرة على تعبئة واستعمال امكانياتها المادية لإيذاء الآخرين، فسلوكيات الدول تُحركها حوافز الحصول على مزيد من القوّة والتسابق لزيادتها عبر اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة[1]. فجوهر السياسة الدولية يقوم على رُكنين أساسيين هما القوّة والمصلحة، وأن المصلحة تتحدد في إطار القوّة فالدول تبحث عن القوّة لتحقيق غاياتها –مصالحها– لأنها إن لم تفعل ذلك ستقوم به دول أخرى ما ينعكس عليها بالضرر والانهيار[2].

يمكن تلخيص أهم المرتكزات الفكرية للواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية:

1- العلاقات الدولية محكومة بقواعد موضوعية مغروسة بعمق في الطبيعة البشرية، والتي مفادها بأن الأخيرة هي في الأصل أنانية وشريرة لا تبحث سوى عن مصالحها الخاصة ولا تتوانى عن فعل أيّ شيء في سبيل تحقيقها، وبناء عليه فالدولة ليست سوى انعكاسا لطبيعة الأفراد غايتها الحقيقية تكمن في تضخيم مصالحها بغضّ النظر عن الآليات المتبعة في ذلك[3].

2- أن القوّة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية وهي بذلك تعد الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدول. وبغض النظر عن الجدال الواقعي حول اعتبار القوّة كهدف عند الواقعيين الكلاسيكيين، أو باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن كما هي عند الواقعيين الجدد، فإن القوّة تعتبر الموضوع الجوهري في الرؤية والتحليل الواقعي للعلاقات الدولية[4].

3- الدول تعمل وتتفاعل وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية، وبذلك تصبح المصلحة الوطنية هي جوهر العلاقات الدولية التي يمكن تعريفها على أنها صراع من أجل القوّة[5].

4- الدول في سعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية لا تحكمها نفس المبادئ الأخلاقية التي تحكم العلاقات الشخصية للأفراد، فالواقعية ترفض أي تبريرات أخلاقية للأفعال السياسية في مجال العلاقات الدولية[1].

---

[1] ناصيف يوسف حتّي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 116.
[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 93.
[3] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 42.
[4] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 214- 215.
[5] ناصيف يوسف حتّي، مرجع سابق، ص 26.

5- تؤكد الواقعية بأن الدولة هي الفاعل الأساسي إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية، وما عداها من منظمات دولية وشركات لا تلعب سوى دورا هامشيا وثانويا، وأن أي علاقات لا تدخل فيها الدولة كطرف لا يمكن بحثها ضمن العلاقات الدولية.

6- الأمن القومي يأتي على رأس أولويات القضايا الدولية وما عداه من قضايا فهي ثانوية وهامشية.

فالمنظور الواقعي يرى بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع من أجل القوّة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل مُنفرد، فهانز مورجانتو وراينولد نايبور Reinhold Neibuhr وغيرهم من الواقعيين الكلاسيكيين يعتقدون بأن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقود إلى الصراع والحرب. والمدرسة الواقعية هدفت في دراستها وفهمها لسلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقة بعضها ببعض إلى إبراز أن السياسات الدولية هي صراع حول القوّة، ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي الجغرافي الأمريكي نيكولا سبايكمان Nicolas Spaakman والذي يعتقد أن الصراع – وليس التعاون – هو السّمة الأساسية في العلاقات الدولية أكثر ممّا هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها[2].

أمّا ريمون آرون Raymond Aron والذي يعد أبرز منظري الواقعية في القرن العشرين، فقد تناول موضوع الحرب في العصر الحديث وأشار إلى أن عملية التوازن النووي (سمّاها بسياسة الردع) بين المعسكر السوفيتي والمعسكر الأمريكي، قد قوّضت رغبة الكثيرين في أن يُفكّروا في الحرب فالحرب جزء من الحياة اليومية وهي ضرورة للمجتمع تمامًا كالصناعة، لذلك يجب أخذها جدّيًا في الاعتبار عند صياغة السياسة حتى لو أدّت هذه السياسة إلى هلوكوست نووية تنتج عنها إبادة الجنس البشري، وعليه حسب

---

[1] علي بن حسين القحطاني، **النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 48، العدد 02، 2011، ص 313.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

ريمون آرون فإن إحجام الإنسان عن مثل هذا التفكير وتقبل نتائجه يكون قد تخلى عن العقل الإنساني وعن مقدرته في التحكم في مصيره[1].

ركّزت المدرسة الواقعية التقليدية على الدول القومية باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية في ظِلّ نظام دولي فوضوي يحكمه الصراع والتنافس بين وحداته، كما يرى أنصار المدرسة الواقعية أن غياب سلطة عليا تمارس ضغطًا على الدول لإرغامها على تبني سياسات بعينها، ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافسية النظام الدولي إلاّ بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق قوّة عسكرية تحميها من أيّ عدوان خارجي، فالقوّة العسكرية هي الأداة الوحيدة إذ من دون استخدامها بقدر ما تُمليه الظروف والتي تتفاوت في درجة الاستخدام من الهجوم المباشر إلى ردع الاستفزازات بالتهديد باستخدام هذه القوّات من دونها لا يُمكن تحقيق ذلك[2]. ومن هذا المنطلق كان تركيز الواقعيين على القوّة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن لذلك حصرت الواقعية مفهوم الأمن في بقاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها في ظل صراع لا تحكمه إلاّ قوّة الدولة وفي ظل غياب قوّة مركزية دولية تحمي الدول من عدوان إحداها على الأخرى[3].

يرى هانز مورجانثو أن صلب عالم السياسة الدولي هو القوّة وأن القوّة هي التي تحدد سلوك الدول، وقد نظر مورجانثو للقوّة من ثلاث زوايا[4]:

1- القوّة كسب: أي أنّها الدافع لسلوك معيّن.

2- القوّة كهدف: أي أنّها نتاج لسلوكيات الدول.

3- القوّة كوسيلة: أي أنّها أداة لبلوغ الغايات المرجوة.

---

[1] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الباب الثالث عشر، القاهرة، دار الشروق المصرية ، 1999، ص1088.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية** ، الكويت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص ص 136-137.

[3] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 33.

[4] خالد معمري جندلي، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص ص 82-83.

وعلى اعتبار أن القوّة كثيرًا ما تُستعمل للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية للدول، يُمكن التفريق بين ثلاث طرق لاستخدامها هي: الإقناع، الإغراء والإكراه، وبذلك انتهى مورجانثو إلى القول بأن هناك ثلاث نماذج من السياسات الدولية توضح كافة نماذج السلوك الدولي وهي[1]:

أوّلا: سياسة المحافظة على الوضع القائم على اعتبار أنّ القوّة وسيلة تستخدمها الدولة للمحافظة على ذاتها، حيث لا تسعى إلى إعادة هيكل القوّة في النسق الدولي القائم لتحقيق مصالحها الوطنية.

ثانيا: السياسة التوسعية وهي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوّة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعى الدولة هنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصلحتها، ويترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة المزيد من القوّة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

ثالثا: سياسة الحصول على المكانة الدولية وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوّتها بهدف السيطرة ومَدّ النفوذ.

وبالحديث عن سلوكيات الدول في النظام الدولي تبرز فكرة المصلحة الوطنية التي يعتبرها الواقعيون منطلق كافة فعاليات السياسة الدولية، بل أن هذه السياسة ليست في نظرهم سوى العملية التي تتم بمقتضاها الموائمة بين المصالح المتضاربة[2]، والمصلحة في هذا السياق تتحدد في إطار القوّة التي تتحد في إطار ما يُسميه مورجانتو بفكرة التأثير أو السيطرة[3] Control .

يرى مورجانثو أن الدولة لا تتجاهل مصلحتها القومية، إلاّ في حالة واحدة فقط وهي تعرض بقائها للخطر، وفي نظره تتشكل المصلحة القومية للدولة وفقا لحيثيات ثلاث هي:

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، القاهرة، الدار الجامعية، 2000، ص 297.

[2] ثامر ابراهيم كامل عبده هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة : آسيا الوسطى وبحر قزوين**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013، ص 16.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص ص 18-19.

1-الفترة التاريخية التي تمر بها.

2-طبيعة الارتباط بين الأوضاع السياسية والثقافية في الدولة.

3-القوّة النسبية التي تستحوذ عليها الدولة.

2- الواقعية الجديدة:

انطلقت الواقعية الجديدة من محاولة استيعاب النقد الشديد الموجه للواقعية التقليدية خصوصا في اعتمادها المفرط على مفهومي القوّة والمصلحة الوطنية، بالإضافة إلى اختزالها للعوامل المؤدية للصراع والحرب في الطبيعة الانسانية الشريرة والأنانية، لذلك تصور الواقعية الجديدة نفسها كمحاولة لتنظيم أفكار الواقعية التقليدية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وقوّي وهو ما يؤكده جوزيف ناي بقوله:" إن العمل المتميّز لوالتز ليس بوضع نظرية جديدة، وإنما بتنظيم وهيكلة الواقعية[1]".

فالواقعية الجديدة انتقدت سابقتها التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساس في تحليلها- في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام له بنيته وكيانه المتميّز وبالغت في تفسيرها لمفهومي المصلحة والقوّة، واغفلت سلوك المؤسسات الدولية وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[2] خاصة مع بداية سنوات الستينات والسبعينات حيث تنامت ظواهر عابرة للقوميات على غرار "الاعتماد المتبادل"، وتزايد فعالية الفواعل الأخرى من غير الدولة، من هنا بدأ التحليل الواقعي يتراجع نظرا لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، من هنا ظهر تيار الواقعية الجديدة من داخل المنظور الواقعي عمل على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية

---

[1] Joseph Nye. "**Neorealism and Neoliberalism**". World Politics. Vol 40. 1988. P 241.

[2] ميثاق مناحي دشر، **النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي المعاصر)**، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 20، ديسمبر 2016، ص 410.

وخاصة الجديدة منها. وفي هذا السياق يمكن تلخيص أهم مآخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية في النقاط التالية[1]:

- وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة ومتزعزعة، وبالتالي حاول الواقعيون الجدد تحديدها بدقة أكبر.
- عدم أخذ الواقعية التقليدية بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى، والتي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسات السياسية الدولية كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع مثلا.
- عدم الوضوح في التمييز بين الأمور الموضوعية والذاتانية في الحياة السياسية الدولية.
- الاهتمام فقط بالمجال الأمني– السياسي في تحليل السياسة الدولية.

في مقابل الواقعية التقليدية ظهرت ما يُعرف بالنظرية الواقعية الجديدة أو الهيكلية، والتي تزعمها كينث والتز Kenneth Waltz، والتي من افتراضاتها الجدلية أنّها لا تركّز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية التي ركّز عليها الواقعيون الكلاسيكيون من خلال الاعتماد على رؤية هوبز لحالة الطبيعة الأولى، والتي مفادها بأن المجتمع يكون مُتّصفًا بحالة الحرب وأنّ الصراع يكون حتميا، لذلك يسعى الجميع لكسب المزيد من القوّة لتحقيق رغباتهم وأهدافهم والحفاظ عليها وزيادتها من خلال القوّة[2]، بل إن الواقعية الجديدة تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية أي الاعتماد على المنهجية النظامية، وعليه فنقطة الانطلاق الرئيسية تتمثل في بنية النظام الدولي، أمّا التصور الأمني للواقعية الهيكلية فينطلق من مسلمتين هما:

1–ازدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية ألاّ حرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمرًا متوقعا على الدوام.

---

[1] ناصيف يوسف حتّي، مرجع سابق، ص 62.

[2] ستيفن م، دبليو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ج2، تر: فريال حسن خليفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008، ص ص 21-23.

2-قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوّة من طرف الدول.

من هذين التصورين تأسست المقاربة الواقعية في شكلها الجديد الذي أخذ نمط التفسير البنيوي استنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة، من خلال البحث في الظروف والمعطيات النسقية التي تتشكل على ضوئها المعضلة الأمنية[1]. وفي هذا السياق يقول والتز:" في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوّة[2]."

شكل كتاب (السياسة الدولية) لكينيث والتز الصادر عام 1979 نقطة تحول كبيرة في مسيرة النظرية الواقعية، إذ يعد نقطة البداية للتنظير لما عُرف بالواقعية الجديدة أو الهيكلية التي تميّزت عن الواقعية التقليدية من خلال التركيز على بنية النظام الدولي بوصفه الأهم في مستويات التحليل لدراسة العلاقات الدولية. فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفاعلين، والعوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الخارجية وفي هذا السياق يقول والتز:" نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي[3]." حيث انتقد والتز ما أسماها بالنظريات الاختزالية التي تعمل على تفسير السياسة الدولية انطلاقا من المستوى التحليلي الأول أي طبيعة الانسان وشخصية الحكام، أو المستوى التحليلي الثاني المتعلق بالدولة وموقعها الجغرافي وطبيعة نظامها السياسي، حيث يقول والتز بأن الأخذ بهاذين المستويين يكون ضروري في حالة ما إذا أردنا تحليل السياسة الخارجية للدول، وليس إذا ما أردنا تحليل السياسة الدولية وسلوكات الدول بطريقة مجردة من عاملي الزمان والمكان،

---

[1] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص 90.

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 20.

[3] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق، ص 411.

لذلك يعتمد والتز في بناء نظريته على المستوى التحليلي الثالث وهو النظام الدولي، والذي هو بحسب والتز يتضمن ثلاث مبادئ رئيسية هي[1]:

- **مبدأ التنظيم**: يتعلق بالحالة العامة للنظام، وهنا يقر والتز بالاختلاف الجوهري الراديكالي بين النظام السياسي الوطني الذي يتميّز بوجود سلطة مركزية تمتلك وتحتكر وسائل القهر المادي، وبين النظام الدولي الذي تنعدم فيه هذه السلطة، وبناء عليه فالنظام الدولي هو نظام غير مركزي فوضوي، في حين يتميّز النظام الوطني بالمركزية والعمودية، لذا فالمبادئ التنظيمية لكلا الهيكلين تختلفان وتتضادان.
- **مبدأ التمييز**: ضمن هذا المبدأ بالتحديد لا يمنح والتز أي اعتبار للنظام السياسي الداخلي في تحليل العلاقات الدولية، على اعتبار أن الهيكل الفوضوي للنظام الدولي يجعل من وحدات هذا النظام أي الدول تتصرف بطريقة متشابهة، فالفوضى تدفع كل الدول إلى البحث عن أمنها والحفاظ على بقائها قبل أن تنتقل إلى أي هدف آخر تضعه في سياستها الخارجية كالقوّة والرخاء الاقتصادي، وفي هذا السياق يقر والتز بأن على الدولة أن تعتمد على نفسها Self Help من أجل تحقيق أمنها، فلتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها لا يجب على أي دولة أن تعتمد إلاّ على نفسها، فهذا هو المبدأ العملي في نظام فوضوي.
- **مبدأ التوزيع**: ويقصد به توزيع القيم المادية بين الدول والذي بدوره يؤدي إلى تغيير النظام الدولي، وفي هذا الإطار يقول والتز بأن بنية النظام الدولي تتغير بحسب تغير كيفيات توزيع القيم بين وحداته، فالدول تتشابه عمليا في النظام الفوضوي ذلك أن كلاّ منها تهدف إلى تحقيق أمنها، بينما تختلف فيما بينها فيما يختص بقدرة كل منها على تحقيق هذه المهمة (الأمن) لذا تصبح بنية النظام الدولي مقتصرة على عدد القوى الكبرى التي تكونه (أحادي، ثنائي ومتعدد

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 367- 368.

الأقطاب) وفي هذه النقطة يفضل والتز النظام الدولي ثنائي الأقطاب – بشروط مشابهة لما كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء فترة الحرب الباردة– باعتباره يجسد الشرط الأساسي لنظام متوازن ومنظم، فنظرا لكونهما يمتلكان القدرة على إحداث العنف والتحكم فيه، فإن بقدرتهما فرض الاعتدال على استخدام وسائل العنف المسلح وامتصاص تلك التغيرات التي يسببها هذا الاستخدام في الحالات التي لا يستطيعان التحكم فيه. فقد جادل "والتز" بأن الشك وسوء التقدير يسببان الحرب وأن فائدة النظام الثنائي القطب تستقر في اعتماد الأطراف على نفسها، ووضوح الأخطار والتأكد من الذي سيوجهها فهذه هي صفات سياسة القوى الكبرى في عالم ثنائي القطب.

تؤكد الواقعية الجديدة أو البنيوية أن الدافع إلى البقاء يقود الدول للسعي إلى تحقيق هدف الأمن في منظومة فوضوية، من خلال تحقيق التوازن ضد قوّة متفوقة، وهذا البحث الدؤوب من قبل الدول عن الأمن في ظل ظروف الفوضى جعل والتز يذهب إلى الاعتقاد بأنّه في المنظومة الدولية تُعد الفوضى الظرف المتساهل عن التشكيلة المتكررة لتوازنات القوّة، ويمكن أن يكون التوازن إمّا داخليا (تكديس الأسلحة)، وإمّا خارجيا (إنشاء تحالفات أخرى) وهو ما يمثل السلوك النموذجي للدول الكبرى الطامحة أو القوى الكبرى التي تواجه منافسين أقوى[1].

وعلى الرغم من إبقاء الواقعية الجديدة على الدولة كفاعل محوري ورئيسي في بنية العلاقات الدولية، إلاّ أنّها اعترفت بالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات كفواعل دولية جديدة ومع ذلك بقي الأمر محصورًا في دائرة بقاء الدولة أي أنّ الذي يجب أن يُؤمن هو الدولة. لقد حاول والتز بناء نظرية أكثر علمية وصرامة للعلاقات الدولية تكون قابلة للتطبيق في كل السياقات بغض النظر عن الإطار الزماني، وفي هذا السياق يقول

[1] فيديا نادكارني، **الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**، دراسات مترجمة 64، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2014، ص 19.

والتز :" أنه على مرّ القرون تغيّرت الدول في أشكال كثيرة، لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها[1]." وتستند هذه النظرية إلى مقومات يمكن التحقق منها امبريقيا كمفهوم الفوضى بدلا من الطبيعة البشرية.

يمكن تلخيص أهم الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة في النقاط الآتية[2]:

- النظم السياسية تأخذ شكلين أساسيين هرمية أو فوضوية، والنظام الدولي يأخذ دائما الشكل الأخير.
- في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.
- جميع الدول تتميّز بخاصية الأنانية وتسعى على الأقل لضمان بقائها.
- في أي نظام للمساعدة الذاتية البقاء يقتضي الاستجابة للقوّة النسبية ولأفعال الآخرين.
- حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دائما نحو خلق نظام لتوازن القوى.

بالرغم من المساهمة الكبيرة لوالتز والواقعية الجديدة في حقل التنظير في العلاقات الدولية، إلاّ أن الجدل والاختلاف قد مسّ الواقعيين أنفسهم، حيث بدل الواقعية الجديدة الواحدة، أصبح هناك واقعيات معاصرة متعددة تنطلق كل منها من مسلمات والتز نفسها، لكن لكل منها رؤيتها الخاصة في تحليل العلاقات الدولية. بحسب الواقعية الجديدة يغدو مفهوما أن الضغوط المنهجية التي يفرضها شكل النظام، يمكن إمّا أن تؤدي بحسب أنصار الواقعية الدفاعية[3]* Défensive Réalistes إلى ترسيخ الوضع القائم من خلال

---

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 224.

[2] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق، ص ص 413- 114.

[3] ***الواقعية الدفاعية**: يتمحور هذا المذهب على أهمية العامل الأمني للدولة وكيفية تحقيقه، إذ تؤكد هذه النظرية على أهمية الجانب الدفاعي في تحقيق الأمن في الدولة والنظام الدولي ومن روّاد هذه النظرية "روبرت جيرفيس" والذي يؤكد على أن احتمال وقوع الحرب يكون أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن يكون أوفر وحوافز التوسع أقل واحتمالات التعاون أعلى.

الاستجابات التي يفرضها توازن القوى، أو إلى استثارة صراع لا يتوقف للفوز بالسيطرة والتسلط والتفوق بحسب أنصار الواقعية الهجومية[1]** Offensive Réalistes.

فالواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة تسعى إلى تفسير العلاقات الدولية على أساس الضغوط الهيكلية الناجمة عن الفوضى، ومع ذلك يختلف الواقعيون البنيويون في تقييمهم لمقدار القوة التي تطلبها الدول في ظل هذه الظروف، تزعم الواقعية الدفاعية أن الدول يجب أن تكتسب قدرا مناسبا من القوة اللازمة لتزدهر، ومع ذلك لا ينبغي لهم تعظيم قوتهم النسبية في سعيهم ليصبحوا مهيمنين، حيث يعتبر مثل هذا السلوك غير مثمر لأنه سيؤدي إلى تشكيل ائتلاف معارض من شأنه أن يقوض موقفهم. في المقابل تؤكد الواقعية الهجومية أن الدول يجب أن تزيد من قوتها النسبية لتصبح مهيمنة، إذا أتيحت لها الفرصة للقيام بذلك، ومن وجهة النظر هذه، فإن رجحان القوة هو أفضل ضمان لبقاء الدول.

أ- الواقعية الدفاعية: تتخذ من أعمال روبرت جيرفيس Robert Jervis حول المأزق الأمني 1978 نقطة انطلاق لها ومن أبرز روّادها: ستيفن والت، باري بوزان، جاك سنايدر وفان ايفرا وتتميّز الواقعية الدفاعية بنظرتها التفاؤلية للعالم من خلال ادراكها بأن تكاليف الحرب تتجاوز فوائدها بشكل جلي، كما أن استخدام القوّة العسكرية للتوسع على حساب الآخرين يشكل استراتيجية مرفوضة وغير مقبولة في عصر يتّسم بالعولمة والاعتماد المتبادل، لذلك يمكن إرجاع أسباب الحروب إلى القوى غير العقلانية في المجتمع كالنزعة العسكرية المفرطة. كما يؤمن مؤيدوا الواقعية الدفاعية أمثال روبرت جيرفيس بأن المنطق الذي ترتكز عليه العلاقات الدولية يميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن والتوازن من خلال المحافظة على توازن القوى وليس إلى امتلاك التفوق والسيادة نظرا إلى أن التكلفة المتوقعة للسيطرة والسيادة تفوق كثيرا ما يترتب عليها من مكاسب،

[1] ****الواقعية الهجومية**: تنسب الواقعية الهجومية "لجون ميرشايمر"، حيث تقوم الفكرة الأساسية لهذا المذهب على أساس أن جميع سياسات الدول بشكل عام تقوم على أساس تحقيق الهيمنة لا التوازن وهي بالتالي ذات طبيعة هجومية.

وأن التعاون ما بين القوى العظمى من شأنه أن يحد من مخاطر نشوب الفوضى والاضطرابات على المستوى الدولي، وأن يخفف إلى حد أدنى آثار المأزق والمعضلات الأمنية وعواقبها[1].

فالواقعية الدفاعية تؤكد بأن الدول تستهدف الحفاظ على الوضع الراهن بدلا من تعظيم سلطتها ونفوذها، وذلك بسبب:

- أن أي زيادة في قوّة الدولة تهدد الدول الأخرى، التي ستتوازن ضدّها لمنعها من اكتساب الهيمنة، وهو ما يجعل السعي إلى الهيمنة الدولية غير عقلاني وصعب للغاية.
- عادة ما تفوق تكاليف التوسع الفوائد، فالغزو والإمبريالية ليست مربحة في العصر الحديث.
- يعتقد الواقعيون الدفاعيون أن التوازن الدولي ممكن من خلال موازنة القوى، بحيث يمكن للدول أن تشعر بالأمان النسبي دون أن تحاول باستمرار تعظيم السلطة.
- الدول ليست عدوانية بطبيعتها أو تسعى لتعظم القوّة، بل إنها تسعى فقط لاكتساب القوّة الكافية لردع الهجمات وحماية سيادتها ومصالحها.

وبشكل عام يعتبر الواقعيون الدفاعيون الدول بأنها قوى معتدلة تركز على الأمن والبقاء وليس على تعظيم القدرات أو الفرص الهجومية، وعليه فهي تتنافس على السلطة بدافع الخوف وعدم الثقة، إلاّ أن القيود النظامية تجعل من الهيمنة الدولية مستحيلة.

كما يعتقد الواقعيون الدفاعيون بأن الدول تريد الأمن وتحقيقه قبل تحقيق القوّة، ولا يرسمون بذلك رابطة مباشرة بين مضاعفة القوّة والأمن، فمضاعفة القوّة أحيانا قد تؤدي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى الدول عادة باعتبار أن توجهاتها هي دوما للحفاظ على الوضع القائم، ومنه يجب عليها الدخول في اتفاقيات

[1] جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013، ص 23.

وعلاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى، وذلك لتحقيق أمنها وهكذا شيئا فشيئا يعوض ميزان القوّة بميزان الردع وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني، لكن هذا الفعل لا يؤدي إلى إنهاء النزاعات بصفة نهائية ومطلقة، بل فقط بصفة نسبية لأن هناك أزمة ثقة بين الدول، خاصة بين القوة العظمى وبقية الدول ممّا يؤدي دائما إلى حالة من عدم الثقة خاصة مع الدول الفاشلة، وبالتالي فإن الواقعية الدفاعية فضّلت الاستراتيجيات التعاونية لتقليص أخطاء إدراكات وحسابات الدول وصنّاع القرار على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح وكسب المزيد من القوّة، باستعمالها مصطلح "الأمن المشترك".

فالواقعية الدفاعية تفترض بأن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها لمدّ النفوذ، وبناء عليه فالدول تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد (انعدام الأمن) في مواجهة الدول القوّية ذات النوايا العدوانية، وبالتالي في ظل غياب مناخ التهديد لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة، لكن عندما ينبغي عليها ذلك أي عندما تشعر بالتهديد لأمنها وسيادتها. وبناء على ما سبق يمكن إجمال أهم مرتكزات الواقعية الدفاعية في النقاط التالية:

- الدفاع بالنسبة للدول أيسر من الهجوم وأقل تكلفة.
- إمكانية التعاون بين الدول تظل قائمة دائما.
- تستطيع الدول التقليص من حالة الفوضى الدولية وتهديد أمن الآخرين عن طريق انتاج الأسلحة الدفاعية فقط.
- تؤمن بأن الصراع أداة غير ضرورية في العلاقات الدولية.

وجهت للواقعية الدفاعية جملة من الانتقادات الحادة لجهة انطلاقها من افتراضات غير عملية لتفسير الواقع الدولي، يمكن اجمالها كالتالي:

- **هل يمكن للدول أن تكون آمنة بما فيه الكفاية؟** يؤكد الواقعيون الدفاعيون أن الدول لا ترغب إلاّ في الأمن والقوة الكافيين للحفاظ على الوضع الراهن، ومع ذلك

يجادل النقاد بأنه لا توجد لحظة محددة تشعر فيها الدول بالأمان التام أو الرضا عن القوّة التي تمتلكها، بناء عليه يمكن أن يكون الدافع إلى الأمن والسلطة غير محدود.

- أن المعضلة الأمنية هي ما يدفع الدول إلى تطوير قدراتها وسياساتها الدفاعية في محاولة لتحسين أمنها، إلاّ أن هذه التعزيزات والإجراءات قد تنظر إليها الدول الأخرى على أنها سلوك مهدد لأمنها وبقائها، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام سباقات التسلح والصراع، فالواقعية الدفاعية لا توفر حلا كافيا لهذه المعضلة.
- تفترض الواقعية الدفاعية أن موازين القوى تتشكل تلقائيا، لكن تاريخيا كان من الصعب تحقيق توازنات القوى، وعليه يمكن للمزايا الهجومية أو الحسابات الخاطئة أن تمنع التوازن في الوقت المناسب ضد القوى الصاعدة.

بشكل عام يجادل النقاد بأن الواقعية الدفاعية تعتمد بشكل كبير على فكرة أن الدول راضية بسهولة عن الأمن ونادرا ما تسعى إلى التوسع، ومع ذلك فإن تاريخ العلاقات الدولية يشير إلى المزيد من العدوان والصراع.

ب- الواقعية الهجومية:

ترسم صورة قاتمة عن العلاقات الدولية بشكل عام، ومن أبرز روّادها: جون ميرشايمر فريد زكريا وروبرت جيلبين، والواقعية الهجومية تؤمن بأن الفوضى (غياب حكومة أو سلطة عليا) يوفر حوافز قوّية للتوسع، وبأن كل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوّتها مقارنة بالدول الأخرى، على اعتبار أن الدول الأكثر قوّة هي فقط من بإمكانها المحافظة على بقائها، وبذلك فهي تنتهج سياسات توسعية متى وأين كانت مزاياه تتجاوز تكاليفه.

كما يعتقد أنصار الواقعية الهجومية بأن الدولة ملزمة بخوض الصراع من أجل السيادة والسيطرة (رفع مستوى قوّتها إلى أقصى حد لها بانتهاج أساليب التدخل التوسعي/الخارجي) وإلاّ فإنها قد تعجز عن المحافظة على وجودها، وعلى وجه الإجمال

فإن الهدف بالنسبة إلى أغلب الدول هو بسط السيطرة على المستوى الإقليمي نظرًا إلى أنّ فرضها عالميًا هدفٌ يصعب تحقيقه. ومن جانب آخر فإن التضارب في المصالح الدولية ينعكس بشكل يُعزز من الخاصية التنافسية بين الفواعل الدولية التي هي في حقيقة الأمر خاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى، فمفردات المنافسة الدولية والتضارب في المصالح والفوضى الدولية تُحتّم وجود الصراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي، مثل هذا الوضع سوف

يضع الدولة في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل الأطراف –الأعداء المحتملين– ومقاومة مساعي الدول التوسعية للسيطرة والهيمنة على النظام[1].

تشمل المبادئ الأساسية للواقعية الهجومية ما يلي:

- تبحث الدول باستمرار عن فرص لتعظيم قوّتها مقارنة بالدول الأخرى، فهدفهم النهائي هو تحقيق الهيمنة، والتي يعرفها ميرشايمر بأنها القوة العظمى الوحيدة في النظام.
- من المستحيل التأكد من نوايا الدول الأخرى، وبما أن أي دولة قد يكون لديها نوايا عدوانية في المستقبل، لا يمكن للدول أن تسمح للقوى المتنافسة باكتساب المزيد من القوّة، فهذا ما يجعل الاستقرار من خلال التوازن مستحيلا.
- وفقا للواقعيين الهجوميين، فإن الدول التي تبدأ الحروب ينتهي بها الأمر إلى الاستفادة مقابل تلك التي تظل في موقف دفاعي.
- جميع القوى العظمى رجعية، فهي تبحث عن فرص لتغيير ميزان القوى لصالحها في حين تميل قوى الوضع الراهن إلى عدم تحقيق مكانة القوّة العظمى في المقام الأول.

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2001، ص 93.

فالواقعية الهجومية تنطلق من مبدأ أساسي هو أن الدول تسعى لتعظيم القوة، وليس تعظيم الأمن، فلا حدود لعملية اكتساب القوّة التي فقط من خلالها تستطيع الدولة الانتصار على منافسيها المحتملين وتحقيق الهيمنة باعتبارها الهدف النهائي للدولة.

على شاكلة الواقعية الدفاعية وجهت انتقادات كذلك للواقعية الهجومية حيث انتقدت لأسباب أخلاقية وعملية، فالنقد الأخلاقي الأساسي تمثل في أن السعي وراء الهيمنة غالبا ما ينطوي على سياسات عدوانية يمكن أن تؤدي إلى الصراع والمعاناة والخسائر في الأرواح وعلى وجه التحديد، فإن الخيارات السياسية التي يقترحها الواقعيون الهجوميون، مثل الحرب والابتزاز هي غير أخلاقية بطبيعتها، ومن منظور إنساني تعطي هذه السياسات الأولوية لسلطة الدولة على حساب رفاه الإنسان. بالإضافة إلى إن الافتراض بأن الدول هي جهات فاعلة عقلانية بحتة تهتم فقط بتعظيم القوّة يتجاهل البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، حيث يتعين على القادة أن ينظروا ليس فقط في الفوائد الاستراتيجية، بل وأيضا في التكاليف الأخلاقية المترتبة على السياسات.

أمّا على المستوى العملي، فيجادل البعض بأن الهيمنة نادرا ما تتحقق وأن المحاولات غالبا ما تأتي بنتائج عكسية، فانتقال السلطة على المستوى الاقليمي أو الدولي معقد، حيث تواجه الدول قيودا محلية على ممارسة سلطة غير محدودة.

3- الواقعية التقليدية الجديدة:

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير ظواهر العلاقات الدولية عند الواقعيين الجدد، في مقابل عدم الأخذ بالعوامل الخارجية في التفسير عند الواقعية التقليدية جاءت الواقعية التقليدية الجديدة لتوافق بين الطرحين بحيث أخذت بكلا العاملين الداخلي والخارجي في تفسير العلاقات الدولية، فالواقعية التقليدية الجديدة ظهرت في إطار مراجعات الواقعيين للبناء النظري الواقعي وما يعتريه من نقائص، خاصة بعد الانتقادات الشديدة الموجهة للواقعية بعد فشلها في التنبؤ بانهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد

السوفيتي السابق، فبينما ركزّت الواقعية التقليدية على وحدة التحليل الداخلية المتمثلة في الدولة الوطنية (المستوى التحليلي الأول)، ركّز الواقعيون الجدد على هيكل النظام الدولي (المستوى التحليلي الثالث) وبنيته الفوضوية، جاءت المراجعات الواقعية في إطار الواقعية التقليدية الجديدة لتركز في تحليلها على هيكل النظام الدولي (متغير مستقل) نتيجة تأثيره على الهيكل الداخلي للدولة (متغير تابع)، والذي يؤثر بدوره على سلوك الدولة الخارجي[1].

ظهرت الارهاصات الأولى للواقعية التقليدية الجديدة مع نهاية تسعينات القرن العشرين من خلال توظيفها للمتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية لتفسير سلوك الدولة في تفاعلها مع الوحدات الأخرى في النظام الدولي، وفي هذا السياق يجادل منظرو الواقعية التقليدية الجديدة بأن سلوك الدولة وسياستها الخارجية تتأثر بشكل كبير وحاسم بموقعها داخل النظام الدولي، بعبارة أخرى أن هذا التأثر مرتبط بما تمتلكه من مقدرات مادية مقارنة بالوحدات الدولية الأخرى، إلاّ أن هذا التأثير لمقدرات القوّة المادية على السياسة الخارجية للدولة ليس تأثيرا مباشرا، بل هو تأثير مركب ويتميّز بالتعقيد، نظرا لوجود متغيرات وسيطة داخل الدولة لا يمكن إغفالها في عملية التحليل تتمتع بذات التأثير أو ربما أكثر[2].

في دراسته ضمن إطار الواقعية التقليدية الجديدة لمجموعة من الدول العظمى خلال 300 سنة الماضية، مثل الولايات المتحدة، اليابان، الصين وألمانيا، وجد جيفري تاليفيرو Jeffrey Taliaferro بأن هذه القوى العظمى واجهت تحديات خارجية هدّدت قوّتها ونفوذها في النظام الدولي، إلاّ أنه في المقابل كانت الاستجابة لهذه التحديات مختلفة ومتباينة من دولة لأخرى، بحيث نجحت بعضها في تجاوز هذه التحديات، في حين فشل البعض الآخر في تجاوزها. ولفهم هذا التفاوت في الاستجابة بين هذه القوى

[1] أشرف علام، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008، ص 107.
[2] علي بن حسين القحطاني، مرجع سابق، ص 333.

للتحديات المختلفة، نجد بأن الواقعية التقليدية المرتبطة بعوامل القوّة لا تعطي تحليلا واضحا ودقيقا لهذه المسألة، في حين أنه في المقابل نجد بأن الواقعية الجديدة المرتبطة ببنية النظام الدولي لا تقدم الكثير لفهم الاستجابات المختلفة لهذه القوى، لذا فإن الاعتماد على أحد هاذين النظريتين لا يقدم تحليلا دقيقا لفهم وتحليل السياسة الخارجية لهذه القوى بشكل دقيق وسليم[1].

يجادل تالييفيرو بأن الواقعية التقليدية الجديدة القائمة على أساس الربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة، قادرة على تقديم الاجابة العلمية الدقيقة لشرح التفاوت في الاستجابة الخارجية للقوى المختلفة، بناء عليه يطرح تالييفيرو مجموعة من المسلمات والافتراضات، يمكن تلخيصها كالتالي[2]:

- يمكن أن تتكون الجماعات البشرية لأيّ سبب، إلاّ أن السبب الرئيسي المكون لمثل هذه الجماعات السياسية هو وجود عدو لها، والخوف منه على بقاءها واستمرارها.
- التنافس بين الجماعات المختلفة داخل الدولة مهم في صياغة وتكوين النظام السياسي الداخلي بشكل يحقق التنافس وبقاء النظام.
- تؤثر المتغيرات في النظام الدولي، خاصة متغير القوّة بشكل كبير على التفاعلات السياسية داخل الدولة، وبالتالي تأثيرها على سياستها الخارجية.
- لا يوجد محول مثالي Transmission Belt ويقصد بالحزام المحول المتغيرات الداخلية للدولة، والتي تختلف باختلاف الدولة وقدراتها الداخلية على كافة المستويات.
- مصادر القوّة ومقوماتها تختلف من دولة لأخرى، والمقصود هنا هو القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة.

---

[1] المكان نفسه.

[2] عمار ياسر المجلاد، **النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة وتطبيقاتها على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (2001- 2008) الحرب على العراق نموذجا**، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 71، 2021، ص 224.

- أن المتغيرات الخارجية خاصة متغيّر توزيع القوّة يؤثر بشكل كبير على العملية السياسية الداخلية، ومن ثم ينعكس هذا التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة، أي أنه بعبارة أخرى تمثل المتغيرات الداخلية متغير تابع للمتغيرات المستقلة (الخارجية) الموجودة في بنية النظام الدولي.

وضع تالييفيرو نموذجه النظري الذي يسميه ب Resource Extraction Model يبين من خلاله قدرة الدولة على التعبئة واستخراج المصادر، حيث يقوم هذا النموذج النظري على أساس وجود ثلاث متغيرات هي:

- **المتغير النظامي**: يمثل نسبة التهديد الذي تتعرض له الدولة من الخارج، وهذا التهديد هو نتيجة لثلاث عوامل هي: التوزيع النسبي للقوّة داخل النظام الدولي ونسبة التوازن بين القدرات الدفاعية والهجومية للدولة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي.
- **المتغير الوسيط**: وهو الذي يمر به التهديد الخارجي قبل أن يدخل مجال الدولة لتتعامل معه – قوّة الدولة–، حيث تعتمد قوّة الدولة على عوامل مختلفة هي: مؤسسات الدولة، مستوى الوطنية لدى الشعب والنخبة ومستوى دعم أيديولوجية الدولة أو معارضتها.
- **المتغير التابع**: وهو الذي يتأثر بنتيجة التفاعل الحاصل بين المتغير النظامي والمتغير الوسيط، ويمثل المتغير التابع نوع الاستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل الحفاظ على بقائها واستمرارها، بناء عليه ستلجأ الدولة إلى ثلاث استراتيجيات من أجل الحفاظ على بقائها وهي:

- **التقليد أو المحاكاة**: وقد تأتي بمعنى المنافسة، أي أن ترد على التهديد وتواجهه باستراتيجية معينة غالبا ما تكون هجومية.
- **الابتكار أو الابداع**.

- **الاستمرار في الاستراتيجية الحالية.**

الشكل رقم: 01

النموذج النظري لتالييفيرو

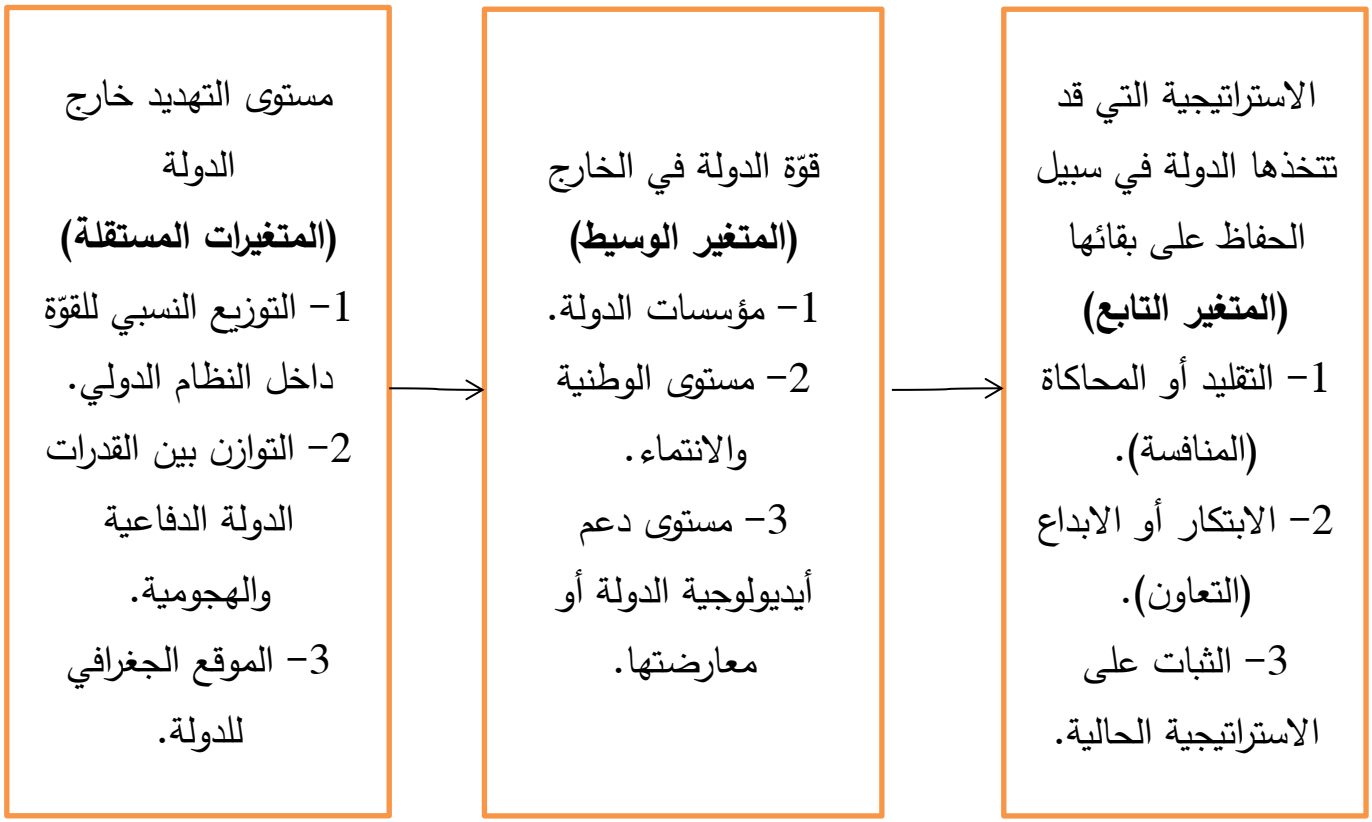

وفي الختام تبدو الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن لديها الكثير لتقدمه لطلاب السياسة الخارجية من الناحية النظرية، إلا أنها تحتفظ بقدر كبير من التجريد والشح مع توفير مبادئ توجيهية واضحة، ومن الناحية المنهجية فإنها تدعو إلى التركيز على السرديات التي تتعقب كيفية ترجمة القوّة المادية النسبية إلى سلوك سياسة خارجية، وقد

أظهر أتباعُها أن هذا النهج يمكن أن يساهم بفهم سلوك السياسة الخارجية للدول بفترات تاريخية مختلفة.

تُذَكر مساهمات نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن الدراسات المتواضعة التي تحركها المشكلات يمكن أن تكون لها أهمية وتأثير في العالم الواقعي، في حين أن البعض خاصة أولئك الذين يأتون من خلفية تحليل السياسة الخارجية، يعتبرون هذا أحد نقاط القوة لنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، ولكن البعض ينظر إليها بحذر وعلى الأخص فيما يتعلق بعدم الاتساق الفلسفي الذي تُظهره النظرية، فضلا عن التوافق غير المريح بين المدارس الفكرية الواقعية المختلفة التي تحاول الواقعية الكلاسيكية الجديدة دمجها معا، وهذا الأمر بالذات جعل البعض ينظر إليها كأنها مجموعة أدوات تحليلية وليس نظرية. وأيضا على المستوى الفلسفي، يشير النقاد إلى عدم الترابط الأنطولوجي والابستمولوجي الظاهر فيها، لأنها تنطلق من أرضية وسطية بين العقلانية والبنائية، في حين أنها تُقر بدور كل من المواد والأفكار، ولكن في الغالب تهتم بتقديم استنتاجات تجريبيًة أكثر من اهتمامها بالحقيقة الموضوعية.

لقد ولدت هذه الانتقائية الكثير من الانتقادات لها فعلى سبيل المثال، يجادل بعض الباحثين بأن النظريات الوضعية مثل الواقعية الكلاسيكية الجديدة، مظلة لأن الظواهر الاجتماعية هي في الواقع ذاتية عابرة (intersubjective) ، وهكذا يدَّعي النقاد أن هذه النظرية ترتكب خطيئة دمج الأفكار في نظريات مختلفة بدون تقديم التبريرات الفلسفية المسبقة اللازمة.

في حين يتعلق النقد الثاني برغبة الواقعية الكلاسيكية الجديدة في الحصول على كلا الاتجاهين في تحليلها: دمج التركيز البنيوي للواقعية الجديدة مع التركيز المحلي للواقعية الكلاسيكية، وأن هذه الرغبة ذات المستويين في قلب الواقعية الكلاسيكية الجديدة غير متوافقة، لأنه من خلال جعل العوامل النظمية (المتغير المستقل)، لا يقتصر الأمر على وضع كل عناصر التفكير الكلاسيكي بين قوسين على أنها (متغيرات وسيطة)

فحسب، ولكن باستخدام لغة النظرية السببية التي يمقتها الواقعيون الكلاسيكيون، وبالتالي هذا الأمر يزيد عدم التوافق بين الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية، وينتهي الأمر بمعظم أعمال الواقعية الكلاسيكية الجديدة، إمّا إلى الواقعية الجديدة أو الواقعية الكلاسيكية، كما أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة ليست واضحة بشأن المتغيرات الوسيطة التي يجب أخذها بالاعتبار، إذ يختار بعض الباحثين متغيرات فكرية وسيطة مثل الهوية أو الأيديولوجية، وينظر آخرون إلى المتغيرات المعرفية المتداخلة مثل التصورات أو الاهتمامات، بينما يميل آخرون إلى متغيرات أو العوامل الإجرائية أو المؤسسية مثل عملية صنع السياسة الخارجية أو دور البيروقراطيات، وبالتالي تزيد هذه الانتقائية بشكل طبيعي إلى بعض التناقضات الوجودية والمعرفية الأعمق في قلب الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

إضافة إلى ما سبق هناك مشكلتين إضافيتين لم تتمكن الواقعية التقليدية الجديدة من الاجابة عليهما:

أوّلا: لا يوضح جدعون روز كيف تترجم الضغوطات النظمية إلى سياسة خارجية، فمن الواضح أن السياسة الخارجية هي نتاج المؤسسات والقيادة المحلية، ولكن للقول إن لدينا نظرية مختلفة، علينا أن نوضح مسبقا كيف تترجم القوى النظمية، حيث أشار والتز بحق إلى أن النظرية ليست دمجا ميكانيكيا لمتغيرات مختلفة في مستويات مختلفة من التحليل بل يجب أن تُظهر النظرية كيف أن التغييرات في مجال ما تسبب تغييرات في مجال آخر، وتتم عملية تقييم التهديد وتقييم الحوافز من خلال تصرفات القائد ومعرفته. ففي النهج الواقعي الكلاسيكي الجديد لا يوجد دليل على أن التغييرات في البنية الدولية أو في متغير توزيع القدرات تُعلم تصورات القائد، إذا تأثرت هذه التصورات حول التغييرات في النظام الدولي بمتغيرات أخرى مثل المتغيرات المعرفية أو الأيديولوجية أو الثقافية والتي هي خارجية للنظرية، فإننا نتعامل مع تكامل نظرية الواقعية الجديدة مع بعض النظريات المساعدة المخصصة، هذه ليست الطريقة التي نبني بها نظرية جديدة.

ثانيا: على الرغم من أن تصورات صانع القرار للقوى الهيكلية هي المتغير الرئيسي المتدخل لمعظم الواقعيين الكلاسيكيين الجدد، فإن هذا النهج متعدد للغاية. بالنسبة لفريد زكريا مثلا فإن المتغير الوسيط الرئيسي هو نظرة الدولة لقوتها المادية، واستخدم علماء آخرون متغيرات وسطية مختلفة لتوضيح الظواهر المختلفة للسياسة الخارجية، لكن النظريات المساعدة تستخدم فقط عندما تفشل النظريات الهيكلية في تقديم تفسيرات مرضية للظواهر.

في الختام وفي ضوء المناقشات الشاملة، توفر الواقعية الكلاسيكية الجديدة تفسيرا مقنعًا إلى حد ما لمصادر السياسة الخارجية في حالات عدّة، على الرغم من أن العديد من العلماء يتهم الواقعية الكلاسيكية الجديدة بعمل استدعاءات اختزالية، يجب أن يكون مفهوما أن لها قيمة من خلال صيانتها للعديد من مسلمات الفكر الواقعي، وفي نفس الوقت استيعاب العديد من الرؤيا المفيدة للمناهج النظرية الأخرى.

ثالثا: المدرسة الماركسية في العلاقات الدولية.

تتميز الماركسية جوهريا عن النظامين الفكريين الليبرالي والواقعي، بحيث تركز الماركسية على العوامل الاقتصادية والمادية في فهم الظواهر الدولية، لذا تعد الماركسية من أهم مدارس العلاقات الدولية المفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية والصراع الدولي من الزاوية الاقتصادية، ويعد كل من كارل ماركس، فريدريك إنجلز وفلاديمير لينين من أبرز روّادها. بحسب بعض الأدبيات السياسية والاجتماعية تعني الماركسية الفكر الماركسي ككل وما يحتويه من مزيج من ديالكتيك مادي ومذاهب سياسية واقتصاد سياسي وفلسفة سياسية ومعتقدات ايديولوجية، وتسعى الماركسية إلى إحداث تغييرات جذرية من خلال نشر ايديولوجيتها في كافة أنحاء العالم، لذا تصنف ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية.

إن التصور الماركسي للتحليل قائم على أساس وجود صراع طبقي بين الطبقة المالكة لوسائل الانتاج والطبقة العاملة، إلا أنه لم يشكل نظرية عامة بعينها في العلاقات الدولية، غير أن هذا لا يعني وجود محاولات ماركسية للتنظير في العلاقات الدولية ويمكن إرجاع ذلك إلى[1]:

- تركيز الماركسيين اهتمامهم على البيئة الداخلية للمجتمع الواحد، اعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد.
- يهتم التنظير في العلاقات الدولية بجوانب أخرى إلى جانب العامل الاقتصادي الذي يعد محور تفسير الماركسيين للظواهر.
- عدم إلمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الامبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم.
- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول، إلا أن الماركسيين ينكرون دور الدولة، بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة، معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتارية وهو صراع ايديولوجي– اقتصادي.

مبادئ الماركسية

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 148- 149.

تعتمد الماركسية في تفسيرها لمختلف المراحل التي مر بها المجتمع البشري على مبدأين أساسيين:

1- المادية الجدلية: تمثل المادية الجدلية علاقة التأثير والتأثر بين الطبقات المتناقضة على مختلف مستويات تطورها داخل المجتمع الواحد، كما تمثل العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وفي هذا السياق يرى ماركس بأن البنية التحتية (الاقتصاد) تؤثر وتحدد البنية الفوقية (السلطة السياسية) وهذه الأخيرة تعود لتؤثر على البنية التحتية، فالمتغير الاقتصادي معيار أساسي في التحليل الماركسي لقياس مدى تقدم أو تحلف هذا المجتمع أو ذاك.

2- المادية التاريخية: هو المبدأ الذي اعتمده ماركس في تفسيره للتطور التاريخي لمختلف المراحل التي مرّت بها المجتمعات البشرية، فباستعمالها لأسلوب خاص في التحليل زودتنا الماركسية باتجاه فكري جديد في العلاقات الدولية، إذ زودتنا بمفهوم الطبقة كفاعل أساسي وبالمادية كأساس للمجتمع، وفي هذا الصدد يرى ماركس بأن المجتمع البشري الذي انطلق من المجتمع الشيوعي، سينتهي حتما إلى النظام الشيوعي، وهذا ما يسميه بالحتمية التاريخية أو المادية[1].

الشكل رقم: 02

التطور التاريخي للمجتمعات البشرية حسب المادية التاريخية.

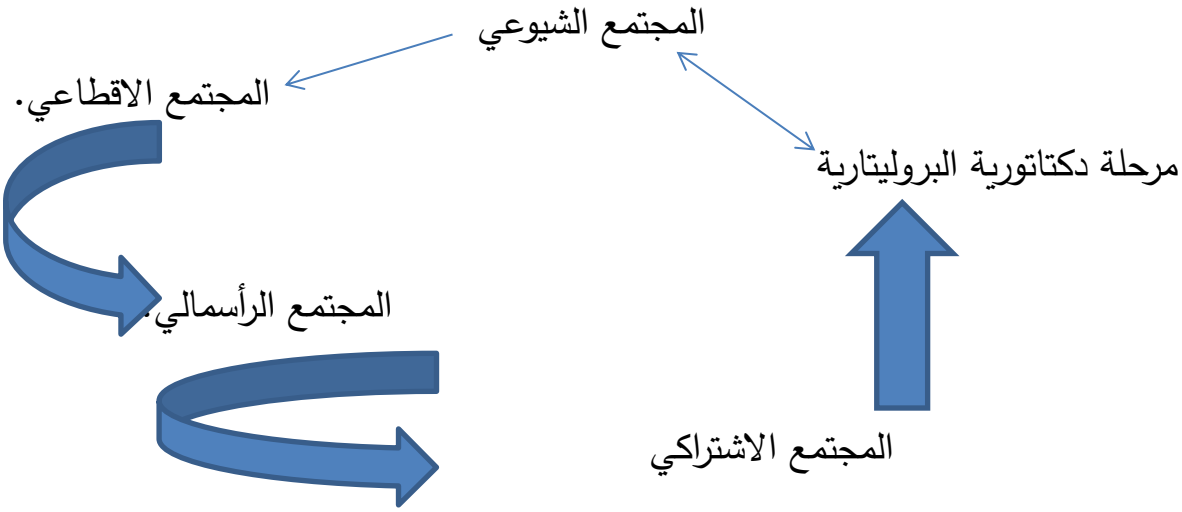

[1] المرجع نفسه، ص ص 153- 156.

المنهج الماركسي

تعد فكرة الديالكتيك الفكرة الأساسية التي يتميز بها المنهج الماركسي في التحليل إلى درجة أنه اقترن بها، ويمكن تعريف المنهج الجدلي بأنه تلك الطريقة العلمية الجدلية التي تعتمد على الواقع المادي الملموس أو المحسوس في تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية وفق خطوات بحث معينة من أجل الكشف عن المعرفة اليقينية أو الحقيقة العلمية بشأنها، وفي هذا الإطار يمكن حصر خطوات المنهج الماركسي على النحو التالي:

- تحديد الظاهرة موضوع الدراسة: فموضوع الدراسة والتحليل عند الماركسيين يتمثل في ظاهرتي الصراع الطبقي والامبريالية.
- إحداث تغييرات جذرية لها: فالتغيير الجذري بالنسبة لظاهرة الصراع الطبقي عند الماركسيين تتمثل في وصول طبقة البروليتارية إلى الحكم وإحكام قبضتها على السلطة.
- تحليل وتفسير ما ينتج عن التغيير الجذري: يقوم الباحث بتحليل نتائج التغيير الجذري لظاهرتي الصراع والامبريالية، ويتمثل ذلك في انتقال المجتمع البشري من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي عبر المرور على مرحلة دكتاتورية البروليتارية.
- الوصول إلى نتائج الدراسة: وهي الخطوة التي يصبوا إليها الماركسيون، وهي الوصول الحتمي للمجتمع البشري إلى المجتمع الشيوعي.

اتجاهات التنظير الماركسي في العلاقات الدولية

على غرار المدرستين السابقتين الليبرالية والواقعية، شهد التنظير الماركسي تنوعا في الرؤى المقدمة حول تحليل وتفسير العلاقات الدولية، بالرغم من الاتفاق حول المسلمات الأساسية التي قام عليها الفكر الماركسي، والتي يأتي في مقدمتها اعتبار الرأسمالية السبب الرئيسي والمصدر الأول للنزاعات والصراعات في العلاقات الدولية ويعزى هذا التنوع إلى عمليات النقد الذاتي لمنظري الماركسية بما يتماشى مع متطلبات العصر، وأيضا لجعلها أكثر قدرة على المنافسة النظرية مع بقية النظريات الأخرى.

أوّلا: الإمبريالية

خلال الحقبة المبكرة من القرن العشرين ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى برز جيل من المنظرين الماركسيين الذين تقترن أسمائهم بتيار الإمبريالية ومن أبرزهم جون هوبسون John Hobson وفلاديمير لينين Vladimir Lenin، حيث يحاجج هاذين المفكرين بأن العمليات المتقدمة في التراكمية الرأسمالية كانت تدفع البلدان الرأسمالية الرئيسية نحو التوسعية الاستعمارية (الكولونيالية)، وتعد الماركسية التقليدية من بين أهم التيارات المبكرة في العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين، والمفسّرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية والصراع الدولي من الزاوية الاقتصادية، ويعتبر التيار الماركسي التقليدي بمثابة النواة التي انطلقت منها محاولات التنظير الماركسية اللاحقة وإن لم ترتق الماركسية التقليدية لمستوى النظرية في العلاقات الدولية على غرار النظريات الأخرى كالواقعية والليبرالية، إلاّ أنها تعد منظورا ثوريا من حيث دعوتها لتغيير الوضع الراهن (نموذج الدولة) والسعي لاستبداله بآخر (نموذج الشيوعية العالمية).

وتبرز هذه الأفكار في محاولات كل من هوبسون ولينين في دراساتهما للإمبريالية والصراع الدولي، وتركيزهما على مبدأي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وترتكز هذه الأفكار على كتابات ماركس وإنجلز كمرجعية فكرية هائلة للماركسيين الذين جاءوا من بعدهما وفي مقدمتهم: فلاديمير لينين كرجل دولة ومفكر في آن واحد، والاقتصادي البريطاني جون هوبسون كمفكر، وقد حاول هذان المفكران نقل مجال الاهتمام من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية، وإضفاء البعد الدولي على أفكار ماركس وإنجلز، ويتضح ذلك في دراستيهما لظاهرتي الإمبريالية كظاهرة مشتركة فيما بينهما، والصراع الدولي كظاهرة انفرد بها لينين.

1- **جون هوبسون:** يرجع الفضل في بناء نظرية ماركسية للإمبريالية إلى عالم الاقتصاد الانجليزي جون هوبسون (1858- 1940) في إطار دراسته للظاهرة السياسية الاقتصادية الدولية المهيمنة على العلاقات الدولية في تلك الفترة، وهي الإمبريالية[1]. وفي هذا السياق ينطلق هوبسون في تفسيره لظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية من فكرة الاختلال وعدم التوازن داخل المجتمع الرأسمالي، بحيث تحتكر الطبقة البرجوازية على

[1] المرجع نفسه، ص 205.

كامل الثروة ومقومات الانتاج الصناعي على حساب بقية طبقات المجتمع الأخرى التي نظرا لوضعها المادي لا تستطيع استيعاب الفائض من الانتاج الصناعي، وبذلك يحدث الخلل بين العرض والطلب لحساب الأول، ما يجعل المجتمعات الرأسمالية تدخل في مأزق فيض الانتاج وغيض الاستهلاك، وبدلا من اقرار سياسات اقتصادية تستهدف الطبقات الهشة في المجتمع لدفعها نحو الاستهلاك أكثر لاستيعاب فائض الانتاج وتدوير الارباح الرأسمالية داخل الدولة، يسعى الرأسماليون إلى توظيف أرباحهم في الخارج بحيث تكون نتيجة ذلك هي قيام الامبريالية، التي عرفها بأنها سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات تدفق فائض ثروتهم بالبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يبتاعها أو يستخدمه على التوالي[1].

ويتطلب في مثل هذا الوضع من المجتمعات الرأسمالية انتهاج سياسة توسعية يعتبرها الماركسيون مظهرا من مظاهر الاستعمار والإمبريالية، ويترتب عن هذا التوسع الخارجي اندلاع الحروب وحدوث الصراعات والنزاعات بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها في حال رفض الأخيرة لذلك الفائض من الإنتاج.

كما قد يؤدي ذلك إلى حدوث الصراعات، ومن ثم تطورها لحروب بين الدول الصناعية أنفسها حول الهيمنة على المستعمرات وثرواتها بسبب تناقض المصالح بين تلك الدول، ووفقا لهذه الأفكار حول ظاهرة الإمبريالية يحاول هوبسون أن يوضح لنا بأن النظام الرأسمالي الاحتكاري هو المسبب الرئيسي لكل الأزمات والحروب والنزاعات التي تنشب في شتى أنحاء العالم ما بين القوى الاستعمارية ومستعمراتها وفقا لقوانين الجدلية والمادية التاريخية، أو بين المستعمرين أنفسهم وفقا لتناقض المصالح، وهذا التحليل يبين أن الأزمة الاقتصادية آنفة الذكر تقتصر فقط على النظام الرأسمالي دون غيره من الأنظمة الأخرى، وهي ذاتها الفكرة التي يؤكدها لينين في دراسته للإمبريالية وعلاقتها بالصراع الدولي.

2- فلاديمير لينين: استمد لينين جل أفكاره حول الإمبريالية من أطروحات كل من جون هوبسون ورودلف هلفرونغ، وفي تعريفه لها يقول:" إن الإمبريالية هي الرأسمالية

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 267.

في مرحلة من التطور تكون فيها الرأسمالية المالية واحتكارات القوى المهيمنة ويصبح فيها تصدير رأس المال في غاية من الأهمية، وتقسيم العالم بين التروستات (جمعيات الرأسماليين)، وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي العالم بين القوى الرأسمالية قد اكتمل.

وبحسب التعريف السابق، يرى لينين أن الرأسمالية الاحتكارية مرادفة للإمبريالية وأنها نتيجة لأربعة عوامل هي:

- تركيز الإنتاج في اتحادات أو نقابات أو تروستات كأدوات احتكارية.
- التنافس على المواد الأولية الخام واحتكارها.
- تطور الأولجياركيات المصرفية التي تحتكر التمويل الصناعي.
- تحول الاستعمار التقليدي إلى استعمار جديد من خلال تقسيم العالم المُستعمَر إلى مناطق نفوذ.

ويرى لينين أن الإمبريالية تنتج عن الحاجة المُلحة في تصدير رأس المال إلى الأسواق الخارجية، وهو الأمر الذي يصاحبه توسع في نفوذ النظام الرأسمالي وسيطرته عالمياً. أمّا في حالة حدوث حرب ما بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فحينها يُعزى تفسيرها لعدوانية الرأسمالية ومن ثم تكون نتيجتها انتصارا شاملا للاشتراكية. وبالعودة لتصورات لينين حول الإمبريالية، نجد بأنه يعتبر الإمبريالية خيارا حتميا للدول الرأسمالية وليست مجرد –خيار مفضل– كما كان يرى كارل كاوتسكي Karl Kautsky، وبالتالي لا يمكن تجنب حقيقة أن تطور الرأسمالية الاحتكارية سيفضي بها إلى هذا المآل أي الصراع بحسب تصوره.

بعد استعراض أطروحات كل من هوبسون ولينين نستنتج أنهما يتقاسمان العديد من الأفكار أهمها:

- أن الرأسمالية الاحتكارية تمثل المسبب الرئيسي لاندلاع الصراعات والحروب.
- ربط الاستثمارات الخارجية للقوى الاستعمارية بالمستعمرات.
- أن هناك علاقة تبعية واستغلال تمارسها الدول الرأسمالية الاحتكارية على مستعمراتها المختلفة، وهي علاقات متجذرة منذ ظهور النظام الرأسمالي العالمي[1].

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 161.

ثانيا: النيوماركسية (التبعية)

تعد من أهم اتجاهات التنظير الماركسي في العلاقات الدولية، وقد ظهرت في أمريكا اللاتينية بداية ستينات القرن العشرين، وعلى خلاف الاتجاهات النظرية الماركسية الأخرى فإن مجال تحليلها خاص ومحدد جدّاً، إذا أنها تبحث في أسباب تخلف دول العالم الثالث ومن أبرز روّادها دون سانتوس وأندريه غاندر فرانك وسمير أمين.

عكف أنصار التبعية في تفسير ظاهرة التخلف التي ميّزت دول العالم الثالث حيث كان افتراضهم أن حالة التخلف التي اتّسمت بها دول العالم الثالث تتعلق أسبابها بعوامل خارجية بحتة، ولا تتعلق بأسباب داخلية كما يفترض أنصار مدرسة التحديث الليبرالية، فنشأة ظاهرة التخلف تزامنت تماما مع ظاهرة تقدم الدول الغربية الرأسمالية على اعتبار أن هذه الأخيرة أقلعت اقتصاديا بفضل ما جنته من الاستعمار الذي يعد السبب الجوهري في بقاء الدول التي كانت مستعمَرة متخلفة، فالتقدم الاقتصادي والتخلف الاقتصادي ليسا سوى وجهين لعملة واحدة كما افترض غاندر فرانك.

يقصد بالتبعية الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية بالسلع المصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف وبحسب غندر فرانك يؤدي الاستثمار الأجنبي نوع من الشفط الخارجي، بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز، فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه الدول الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الضئيل فينتج عن ذلك تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة، لذلك فإن بلدان العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي[1].

يرى روبرت جيبلين أن أي تحليل يدّعي انتسابه إلى نظرية التبعية، يجب أن يعالج المسائل التالية[2]:

---

[1] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 117.
[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 272.

- طبيعة النظام الرأسمالي وقواه المحركة.
- العلاقة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة.
- الخصائص الداخلية للدول التابعة نفسها.

تتعدد تيارات التبعية وتتباين لاتجاهات تختلف فيما بينها حول الآلية المباشرة التي تسببت في التخلف وأدامت من وضعية التبعية وهي:

1- **نظرية الاستغلال:** تقوم هذه النظرية على فكرة أن فقر وتخلف دول العالم الثالث ترتبط بعملية النهب والاستغلال المنظم الذي خضعت له من طرف الدول الرأسمالية الكبرى عن طريق آلية التجارة والاستثمار التي تتيح تبادلا غير متكافئ يعمل على انتقال الثروة من المحيط (دول العالم الثالث) إلى المركز (الدول الرأسمالية الكبرى) وعليه فالدول المتخلفة في ظل هذا الوضع لن تحقق نموا اقتصاديا ولا تحررا من التبعية.

2- موقف الاهمال الامبراطوري: يجادل هذا الاتجاه بأن سبب تخلف دول العالم الثالث يرجع إلى إهمالها وتجاوزها عمدا من طرف الرأسمالية العالمية التي توسعت وتغللت بشكل كاف في بعض الدول مما أتاح لها تطوير وسائل الانتاج وعصرنتها وبالتالي إلى تقدم اقتصاداتها، بينما لم يكن تغلغلها كافيا في أغلبية الدول الأخرى كي تقضي على أساليب الانتاج القديمة، وبالتالي بقيت هذه الدول متخلفة.

3- مدرسة التنمية التابعة أو المرتبطة: تعتقد هذه المدرسة أنه على الرغم من إمكانية الدول المتخلفة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في ظل علاقات التبعية كالبرازيل واندونيسيا، إلاّ أن ذلك لا يؤدي إلى تنمية حقيقية وشاملة وبالتالي إلى استقلال وطني كامل، ممّا يبقي هذه الدول في حالة تبعية مستديمة.

4- **نظرية المركز- المحيط:** تعتقد هذه النظرية بأن العلاقات الدولية هي علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية المركز – المحيط الملازمة للنظام الرأسمالي العالمي ومن أبرز روّاها المفكر سمير أمين، الذي يؤمن بوجود طرفان تنمويان على طرفي نقيض، وذلك مرّده إلى التبادل غير المتكافئ الذي يدعم الإبقاء على الوضع الراهن فهناك مركز يمتلك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل، ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز

ثم يعيد استيرادها مصنعة أو نصف مصنعة بأثمان باهضة. أو بالتعبير الماركسي- اللينيني فإن المركز يملك بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على دول المحيط التي تتميز بهشاشة تشوه بنيتها التحتية الاقتصادية.

من المفكرين غير الماركسيين المساهمين في هذا التيار الفكري، نجد جون غالتينغ، فبالإضافة إلى مساهمته في تيار الإمبريالية، يدلي غالتينغ بآرائه وأفكاره بشأن تيار المركز- المحيط، فهو يصف العلاقة بين هذه الثنائية بالعلاقة الإمبريالية لأنها قائمة - في اعتقاده- على الهيمنة والاستغلال، نتيجة لتناقض المصالح بينهما معتمدا في ذلك على نموذج تطبيقي حول العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول العالم الثالث، وهذه المصالح تتفاوت درجات تناقضاتها سواء داخل دولة المركز في حد ذاتها أو داخل دولة المحيط.

5- **تيار النظام العالمي:** يعد إيمانويل والشتاين Immanuel Wallerstein من أبرز روّاد هذا التيار الذي يعتبر مكملا للتيارات الفكرية السابقة لأنه جاء في شكل تصور متطور لأطروحاتها، خاصة منها تيار المركز- المحيط، حيث يضيف إلى العلاقة بين المركز المحيط ما أسماه بشبه المحيط، كما حاول استيعاب ميكانيزمات وديناميكيات الاقتصاد العالمي المعاصر واعتقاده بوجود انتشار عالمي للتنمية اللامتكافئة، وهو الاعتقاد الذي أدى به إلى بلورة إطار فكري ممنهج أطلق عليه نظرية التنمية الشاملة Theory Development Global.

في دراسته وتفسيره لمسألتي التنمية التبعية لا يركز تيار النظام العالمي على منطقة بعينها كما فعل المنظرون الآخرون في تيار التخلف في تركيزهم على أمريكا اللاتينية، إنما يريد دراسة شاملة للاقتصاد العالمي في مختلف انحاء العالم المتناقضة في فترات زمنية متعاقبة، من أجل كشف النقاب عن الاسباب الحقيقية الناجمة عن التطور اللامتكافئ.

فهو يرى بأن الاقتصاد العالمي يمتد بأصوله التاريخية إلى القرن السادس عشر الميلادي، مع بروز التقسيم الدولي للعمل ومناطق المركز -شبه المحيط-، حيث ترجع طبيعة التصنيف لهذه المناطق على هذا النحو إلى وضعية بناها وقدراتها على هيكلة التقسيم الدولي للعمل بما يتماشى ومصالحها، فضلا عن قدرتها لمتابعة العمل

ومراقبته. فالدول التي تشكل المركز –في اعتقاد والشتاين– هي: هولندا، إنجلترا الولايات المتحدة الامريكية، أمّا دول شبه المحيط، فهي الدول الصناعية الجديدة أو دول الإمبريالية التابعة وهي الدول التي حققت قفزة نوعية في اقتصاداتها كالبرازيل والارجنتين والمكسيك ودول جنوب شرق آسيا باستثناء اليابان، أمّا دول المحيط فهي بقية العالم أي الدول الأكثر تخلفا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[1].

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية والشتاين، يمكن إجمالها كالتالي:

- لا يمكن اعتبار مسائل الاقتصاد هي الأساس الوحيد للعلاقات بين الدول، إنما هناك اعتبارات سياسية واستراتيجية تعلو على الاعتبارات الاقتصادية بل وتحددها.
- كما يؤثر النظام الاقتصادي العالمي على سياسات الدول القوّية، فإنه يتأثر بها بالقدر نفسه.
- أن قوّة ومكانتها الاقتصادية ضمن الاقتصاد العالمي تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاجتماعية والسياسة الداخلية للدول.
- تغير هيكل السوق الدولية على مدى القرون الماضية، من جرّاء التطور الدولي لتقسيم العمل، وتغير موقف الاقتصادات في النظام الاقتصادي العالمي.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 172- 173.

رابعا: النظريات التكوينية في العلاقات الدولية.

1- النظرية النسوية

ترافق مع نشوء علم العلاقات الدولية كحقل علمي أكاديمي مستقل ظهور نظريات واتجاهات مختلفة، حاولت فهم وتفسير الواقع الدولي واعطاء صورة واضحة عمّا يحدث داخل النظام الدولي من تفاعلات وتأثيرات، والبحث عن أدوات الاستقرار والسلم في العلاقات الدولية، ومن ضمن تلك النظريات النظرية النسوية التي تعد اتجاها فكريا جديدا على مستوى نظريات العلاقات الدولية، التي حاولت إعطاء تفسير لما يحدث في السياسة العالمية وفي العلاقات الدولية خاصة، فالقضية الأساسية التي اهتمت بها النظرية النسوية هي عدم تبعية المرأة للرجل أو هيمنته عليها بالنظر الى أن النساء والأمور المرتبطة بهن شكل مختلف ومتدني وذو قيمة أقل من الرجال، وخاصة تقليل دورها في صنع القرار.

ظهرت النسوية كحركة نضالية تسعى إلى نيل حقوق متساوية بين المرأة و الرجل وقد ظهرت بداية كتوجه فكري وفلسفي يسعى إلى تصحيح النظرة التي رسمت حول المرأة في معظم الكتابات التي تعرضت للنشاط الإنساني، بمختلف أشكاله ومن جميع جوانبه وفي هذا السياق ترى "ر. تونج" أن الكثير من النسويات يذهبن إلى أن اضطهاد المرأة هو أكثر أشكال الاضطهاد ظهورا وأصالة، وهو ما يمكن تفسيره كالآتي[1]:

- أن النساء عبر التاريخ هن أوّل جماعة تتعرض للاضطهاد.
- أن اضطهاد النساء هو أكثر أشكال الاضطهاد انتشارا في كل المجتمعات.
- أن اضطهاد النساء يمثل أكثر صور الاضطهاد عمقا وقسوة، ولا يمكن إزالته عبر تغييرات اجتماعية سطحية.
- أن اضطهاد النساء يجلب للضحايا أسوأ صور المعاناة كمّا ونوعا.

ومن جهة أخرى تشير "شيال روبتيا" في كتابها (الثورة وتحرر المرأة) الى أن أوّل حركة تمرد ضد الظلم الذي طال النساء حدثت في أوروبا في القرن الثالث عشر واستمرت حتى القرن التاسع عشر، ولكن في صورة تحركات فردية وجماعية غير منظمة ومتفرقة ومبعثرة. ظلّت المرأة تعاني حتى بداية القرن العشرين من الإقصاء والتهميش في الحياة السياسية، الأمر الذي جعل من تغيير هذا الواقع أمرا حتميا، لذلك اقتضى الأمر تحركا شاملا ومنظما، ولكن بصفة تدريجية مرحلية. فكانت المطالب السياسية في آخر

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 459.

الأجندة النسوية بعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية...إلخ. وكذلك الحال مع الاهتمام الفكري والدراسة العلمية والأكاديمية لمشاكل النساء، فقبل نشأة الحركة النسوية في منتصف الستينيات من القرن العشرين، أصدر المتخصصون في مجال العلوم السياسية عددا قليلا من الكتابات والمقالات المتعمقة بالنساء، أمّا فترة السبعينيات فشهدت تأسيس المجلة النسائية للعلوم السياسية التي حاولت تنشيط الدراسات النسوية، فقدمت العديد من الأوراقئ البحثية حول الجندر، كما أثمرت فترة السبعينيات بأول مجموعة من الكتب التي أولت الاهتمام بالنساء والسياسة[1].

أماّ فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فقد بدأت تتعزز فيها دراسات المرأة والحرب والسلام والتنمية، وتوجت بمبادرة مدرسة لندن للاقتصاد بتدريس ملتقى خاص حول الجندر والعلاقات الدولية سنة 1988، حيث أصدرت مجلتها الشهيرة Millenniumعددا خاصا حول المرأة والعلاقات الدولية، كما تم انشاء شعبة النظرية النسوية ودراسات الجندر في جمعية الدراسات الدولية، واتبعت بإنشاء شعبة مماثلة في الجمعية البريطانية للدراسات الدولية. حيث منحت هذه الهيئات وضوحا اجتماعيا وسياسيا للباحثين النسويين في كواليس العلاقات الدولية، وجرى تعميم الدراسات المتعمقة بالنساء والنظرية النسوية[2].

مفهوم النسوية:

يعزى ظهور النسوية كنظرية في العلاقات الدولية بعد إقحام مسائل الجنس/ النوع في ميدان العلاقات الدولية عبر النظرية النقدية وأبحاث السلام والدراسات الإنمائية في ثمانينات القرن العشرين، إذ أنها راهنت على تحرير عملية التنظير في الحقل ممّا يعرف بالهيمنة أو السطوة المركزية الذكورية لاتجاه السائد.

فالنظرية النسوية ليست فقط حول ما يحدث للإناث في مجتمع معين بذاته، أو عبر جميع المجتمعات، وإنما تحاول تحليل معنى تلك التجارب في حياة النساء، ما يعني التنظير حول طبيعة الاضطهاد وأسبابه وعلاقة اضطهاد النساء بتكوينهن الجسماني فمثال المطالبة بأن يسمع صوت المرأة كمحور للأساليب المنهجية النسوية تعكس نظرية

---

[1] فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة،** (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2008)، ص 105.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 326.

أخلاقية جديدة، وهي أن إسكات المرأة ظلم وتوجد طرق معينة لمعالجة هذا الظلم وهذا يكشف لنا نمطا منهجيا للنفوذ والسلطة، لذا كان هدف النظرية النسوية هو الدفاع عن حقوقهن، وأن أهم العقبات التي تواجه ذلك هو العرف الذي يمنع حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في كل المجتمعات ويعد المطالبة بحقوقهن بأنها من القضايا المحظورة.

تعود كلمة النسوية في أصولها اللغوية إلى المفردة الفرنسية Féminisme والتي تم استخدامها لأول مرّة من طرف رائد الاشتراكية المعيارية شارل فورييه سنة 1860، أمّا توظيفها اصطلاحا فقد كان في انجلترا سنة 1890 للإشارة إلى دعم مطالبة المرأة بحقوقها السياسية والقانونية مساواة مع الرجل. وقد عرف معجم أكسفورد النسوية بأنها:" الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص متساوية مع الرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية، بالنظر إلى إقصاء المرأة منها". في حين عرّفها معجم ويبستر بأنها:" النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة[1]".

ومن جانب آخر وصفت سارة غامبل Sara Gambel النسوية في كتابها (النسوية وما بعد النسوية) بأنها:" حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والمشاركة في السلطة السياسية والمدنية." في حين اعتبرتها كارفان. ج فوجال Karven J Vogel بأنها:" نظريات فلسفية ورؤى سياسية ومقاربات تحليلية، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإلى معاملة منصفة للمرأة، أو بمعنى آخر تهدف إلى فهم وتحدي وتغيير ارتباط أدوار المرأة بالرجل[2]."

من خلال ما سبق يمكن التمييز بين خمسة معاني رئيسية للنسوية:

- تفهم النسوية على أنها نظرية اجتماعية- سياسية تحلل عملية اضطهاد المرأة وسيادة الرجل في الماضي والحاضر، فضلا عن تحديد طرق التغلب على تفوق الرجال على النساء.

---

[1] علي جاسم محمد التميمي، **تطبيقات النظرية النسوية المعاصرة ودورها في العلاقات الدولية –سنغافورة أنموذجا-**، مجلة العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2022، ص 101.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 323.

- تشير إلى حركة اجتماعية- جماهيرية ترى أن هدفها تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.
- يُنظر إلى النسوية على أنها أيديولوجية موجهة ضد كل شيء معاد للنساء في النظرية والممارسة الاجتماعية.
- تعتبر النسوية مفهوما فلسفيا للتطور الاجتماعي والثقافي الذي يقدم بديلا للتقاليد الأوروبية السائدة، التي لا تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمرأة وتجربتها الاجتماعية.
- النسوية هي أيضا منهجية لدراسة العالم والمجتمع، تقوم على رؤية أنثوية بحتة للعالم ونظام قيم أنثوي[1].

الجندر:

يرى كل من مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان أنه حتى ثمانينات القرن الماضي وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها النسوية في المجالات الاجتماعية الأخرى، إلاّ أن دور الجندر في نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها بقي مجهولا تماما. حيث تمثل الزخم الأول من الانتقادات التي وجهها النسويون لحقل العلاقات الدولية موجها لتحدي التشوهات الأساسية في مادة العلاقات الدولية، مع إلقاء الضوء على الطرق التي تستبعد فيها النساء من التحليلات الخاصة بالدولة والاقتصاد السياسي الدولي والأمن الدولي.

استعمل النسويون التحليل الجندري لكشف التحيّز الموجود في المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية مثل القوّة والأمن، حيث اعتبروا أن هذا التحيّز لم يحدد فقط تطبيقاته النظرية، وإنما كانت له نتائج محددة على صعيد الممارسة في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق تقوم فلسفة الجندر على فكرة أن الأدوار والتقسيمات المنوطة بالرجل والمرأة وكذلك الفروق الموجودة بينهما، وحتى التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر، كل ذلك من صنع المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة، أي أن كل ذلك مصطنع، وبالتالي يمكن تغييره وإلغاؤه تماما. فتقليديا نظر للمرأة على أنها سلبية عاطفية وحنون، في حين نظر للرجل على أنه قوّي وعنيف بالإضافة إلى أنه عقلاني

[1] لمى مطير حسن، **النظرية النسوية في العلاقات الدولية**، مجلة جامعة دهوك، المجلد 26، العدد 01، 2023، ص 568.

لكن النسويين يعترضون على هذا التصنيف وعلى إلحاق الصفات كمعطى طبيعي لأنهم ينظرون إليهما (الذكورة والأنوثة) كبناءات اجتماعية.

إن إعادة بناء نظرية العلاقات الدولية انطلاقا من مفهوم الجندر يقتضي من النسويين الارتكاز على النقاط التالية:

- النظر إلى الجندر كوسيلة بنيوية وتحليلية ما يعني أن الادعاءات حول الأنوثة هي بالضرورة ادعاءات حول الذكورة، على اعتبار أنهما بنائين اجتماعين مترابطين فدراسة الرجال والنشاطات الذكورية تتطلب في الوقت نفسه دراسة النساء والنشاطات الأنثوية، وبهذا المعنى تصبح المقاربات النسوية للعلاقات الدولية مركزية لا هامشية بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية.
- النظر إلى الجندر كوسيلة بنيوية وتحليلية يعني أن الجندر يتخلل عالمنا التصوري والتواصلي، والذي له بالضرورة انعكاسات سياسية، على اعتبار أن الجندر يتميّز بالهيراركية والترابط، فالميل إلى تعزيز وتقوية الصفات الذكورية حتما سيكون على حساب الصفات الأنثوية.
- النظر إلى الجندر كوسيلة بنيوية وتحليلية يعني أن طرق التفكير وحتى بعض النظريات الخاصة يمكن أن توصف بالانحياز الذكوري على سبيل المثال (عقلاني موضوعي، واقعي، كمّي، صارم...) وعليه لتكون النظريات ذات فعالية ومصداقية في التفسير، يجب أن تأخذ بجد مسألة كيف عزّزت الطرق الذكورية في التفكير والمعرفة.

المقاربات النظرية للنسوية:

مع تعدد الاتجاهات الفكرية داخل النسوية، إلا أنها تشكل –إلى حد ما– رؤية أو تصورا متكاملا لدراسة العلاقات الدولية، فهي مقاربة أو مدخل يطرح أسئلة عديدة تغيب "أو مغيبة" عن دراسة العلاقات الدولية، فالمدخل النسوي أو الأنثوي يضع المرأة بتجربتها وحياتها، بأفكارها وعملها وإنتاجها والأفكار التي تدور حولها، ومحاولات الهيمنة عليها ومسألة القوّة والرجولة محور دراسة واهتمام لأتباع هذا التيار. في هذا الإطار تشكل دراسة القوة بمستوياتها المتعددة ومجالاتها المتنوعة نقطة البداية لأتباع النسوية. فالقوة في إطار (البيت، والمؤسسة، والمدرسة، والمجتمع، والدولة) هي نتاج رؤية أحادية الجانب

عمقتها الممارسات التاريخية وهيمنة الرجل في هذه المجالات، فضلا عن تسليط الضوء على آلية الهيمنة ضد المرأة المتمثلة بالقوة بجانبها المادي يشير أتباع النظرية النسوية إلى القوى الاجتماعية التي أسهمت في مثل هذه الهيمنة، وعلى الرغم من تنوع المفاهيم والمقاربات المشكلة للفكر النسوي، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تصنيفها أو عددها أو حتى تسمياتها.

ميّز جاكوي ترو Jackui True بين ثلاث أشكال أو أصناف للفكر النسوي في العلاقات الدولية، تمثلت في:

- النسوية التجريبية: حيث تركز على النساء واستغلال الجندر كبعد تجريبي في العلاقات الدولية.
- النسوية التحليلية: حيث تستخدم الجندر كنمط أو صنف نظري لكشف التحيّز الجنسي (الذكوري) الموجود في مفاهيم العلاقات الدولية، بالإضافة إلى توضيح وتفسير السمات الجوهرية للعلاقات الدولية.
- النسوية المعيارية: وهي انعكاس لعملية التنظير كجزء من الأجندة المعيارية للتغير السياسي والاجتماعي.

ومن جانبهما قسّم كل من ستيف سميث Steve Smith وباتريسيا أونيس Patricia Owens النسوية إلى خمسة مقاربات هي:

- النسوية الليبرالية.
- النسوية الماركسية/ الاشتراكية.
- وجهة النظر النسوية.
- النسوية ما بعد الحداثة.
- النسوية ما بعد الكولونيالية[1].

النسوية الليبرالية:

ظهرت أولى الاسهامات النظرية النسوية في حقل العلاقات الدولية في الثمانيات من القرن العشرين، وتعرف كذلك بالنسوية التجريبية. هي محاولة من جانب النسويين الليبراليين للمطالبة بصوت النساء المخفي حينما طرحن وبشكل قوّي السؤال التالي: أين

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 337- 338.

هي مكانة النساء في السياسة العالمية، وكذا عرض الأدوار المختلفة التي لعبنها في النشاط الاقتصادي للقوى الاقتصادية في العالم وفي التفاعلات بين الدول بصفة عامة؟ إنها ببساطة تُعنى بإبراز دور النساء واثبات قدراتهن وأهميتهن في مجالات متعددة[1].

يقدم أنصار هذا الاتجاه مفهوما ومعنى لليبرالية يختلف عن معناها العام في الفكر الفلسفي الغربي الليبرالي، فمضمونها في إطار النسوية ينطلق من مفهوم أن الوحدات الأساسية في المجتمع هي الأفراد، وهؤلاء الأفراد متمايزون بيولوجيا إلى رجال ونساء وبالتالي يمتلكون حقوقا متساوية، وعليه فالنسويين الليبراليين يسوقون واحدة من أقوى الحجج في وجوب أن تكون كل الحقوق مضمونة للنساء بدرجة متساوية مع الرجال، وهنا نستطيع رؤية كيف أن الدولة قد جندرت من خلال بعض المفاهيم مثل حقوق التصويت وحق الملكية الخاصة[2]... إلخ.

إن النسويون الليبراليون كذلك ينظرون إلى الطرق التي أبعدت بها المرأة وأقصيت من مظاهر القوّة ومن لعب دورها كاملا في النشاط السياسي، ويفحصون مسألة كيف قيّدت النساء بشكل كبير جدّا في عمل بعض الأشياء المهمة التي لها تأثير على الحياة السياسية ككل، وكيف تم تجاهل واهمال كل ذلك، في هذا السياق تقول "سينثيا" أنه اذا انطلقنا ببساطة من طرح السؤال: أين هن النساء؟ فإننا سنكوف قادرين على رؤية حضورهن وأهميتهن بالنسبة للسياسة العالمية، بالإضافة الى الطرق التي تم إقصاؤهن من مهامهن بذريعة اعتبار ذلك نتيجة حتمية لأدوارهن البيولوجية والطبيعية، ولئن لعبت النساء أدوارا مركزية سواء العمل بأجور زهيدة في المعامل، أو يعملن في القواعد العسكرية، أو كزوجات للدبلوماسيين فإن الصورة الاتفاقية التي طبعتها النظرية الدولية التقليدية قضت بتجاهل هذه المساهمات، وحتى وان اعترفت بها فإنها تشير اليها على أنها أقل أهمية من نشاطات وأفعال رجال الدولة.

من الناحية الإبستمولوجية والمنهجية لا يعارض النسويون الليبراليون توظيف مبادئ " العلم" الوضعية ومناهجه التجريبية في استكشاف والتحقق من النشاطات المختلفة

---

[1] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 422.

[2] Steve Smith and Patricia Owens. "**Alternative Approaches to International theory**" in John Baylis and Steve Smith (eds.) The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations .UK: Oxford University Press. 2nd ed, 2001. p182.

لكل من الرجال والنساء في ميدان العلاقات الدولية، كما أنهم يحاولون تحدي الدراسات والنظريات التقليدية باستخدام الأطر المعرفية والمنهجية ذاتها لإثبات قدرات النساء في تقديم فهم أفضل للسياسة الدولية.

في الحقيقة لقد تعرض هذا الاتجاه لكثير من الانتقاد داخل النسوية نفسها، فالعديد من التيارات النسوية الأخرى رفضت المفاهيم التي قدمتها النسوية الليبرالية القائمة على اعتبار السياسة كنشاط عام له علاقة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والبرلمانات واختزال أهدافها على تمكين المرأة من الحقوق السياسية والمدنية التي كافحت من أجلها الأجيال النسوية الأولى، وبالتالي فإن النسويين الليبراليين حصروا همّهم في كيفية زيادة أعداد النساء في مواقع السلطة العامة[1].

النسوية الماركسية/ الاشتراكية:

وتعد هي المنافس المباشر للنسوية الليبرالية، تركز على الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه القوى المادية خاصة الاقتصادية منها في تحديد شكل حياة النساء، هذه المقاربة تأخذ أيضا مسمى "النسوية المادية". بالنسبة للنسويين الماركسيين فإن سبب عدم المساواة بين النساء والرجال يوجد في طبيعة النظام الرأسمالي، ويشيرون إلى أن اضطهاد و ظلم المرأة قد حصل في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، واستمر حتى في المجتمعات الاشتراكية أيضا، وبذلل فإنهم لا يرجعون الوضع المأساوي الذي عاشته النساء إلى مساوئ النظام الرأسمالي فقط، بالرغم من تحمله نسبة كبيرة في ذلك، وإنما يضيفون سببا ماديا ساهم بشكل مؤثر في تحديد وضع اللاّمساواة الذي تعيشه المرأة، ألا وهو النظام الأبوي..

قدم النسويون الماركسيون والاشتراكيون معا نظرية معيارية للسياسة العالمية ركزت على استبدال النماذج التي يقود بواسطتها النظام الرأسمالي العالمي والنظام الأبوي النساء الى وضع تكن فيه غير متساويات مع الرجال، وهذا التوجه النظري في الحقيقة يتقاطع الى حد بعيد مع توجه النسوية ما بعد الكولونيالية، إذ يقدمان استبصارا خاصا ينطلق من طبيعة العالم الاقتصادي وتأثيراته المتباينة على وضع النساء، لكن النسوية ما بعد الكولونيالية تنتقد النسوية الماركسية في افتراضها أو تسليمها بتشابه النظام الأبوي في

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 339.

كافة أنحاء العالم وعبر مرور الزمن، بدلا من رؤية كيف أن النظام الأبوي نفسه يفترض بشكل خاطئ التجربة العالمية للهيمنة الذكورية وكيف أنه يحجب نقاط التقاطع للظلم والاضطهاد اللذين تعرض لهما الرجال والنساء على حد سواء بسبب اللون مثلا.

بالمقابل يرفض الكثير من النسويين الاشتراكيين النظريات الاجتماعية لما بعد الحداثة رفضا كاملا، لأنها في اعتقادهم تعمل ضد تحقيق الاشتراكية الذكورية ، بل أن بعضهم يجادل بأن ما بعد الحداثة تنكر علانية حتى امكانية تحميل الأسباب البنيوية للتفاوت الطبقي واللاّمساواة بين الجنسين، لذلك لا يمكن الأخذ بها لإنجاز المشروع النسوي الماركسي، إنها في حقيقة الحال تسعى الى تقويض أساس هذين المشروعين.

وجهة النظر النسوية:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من محاولة تفكيك النصوص الأساسية المحددة في دراسة العلاقات الدولية، وكشف الانحيازات الجندرية الموجودة في مجموع النقاشات التي سادت في الحقل منذ قيامه عام 1919. ويجادلون بأن خبرة النساء على هامش الحياة السياسية تمكنهن من انشاء منظورات خاصة بهن حول المساواة الاجتماعية، والتي تقدم إستبصارات مهمة لفهم السياسة العالمية، إذ يدعون إلى بناء المعرفة بالارتكاز على الظروف المادية لتجارب النساء التي تعطي صورة أكثر اكتمالا عن العالم، طالما أن من عانوا الاضطهاد والتمييز غالبا ما يفهمون بشكل أفضل من مضطهديهم، وعليه فالنساء بإمكانهن تقديم تصورات مختلفة ومتنوعة وأكثر دقة حول كيفية عمل وسير العالم والقواعد التي تحكمه، ومن ثم امكانية بناء نماذج تحليلية ونظرية قادرة على إعطاء تفسير أو فهم بديل لمسائل العلاقات الدولية.

إذا كانت الدراسات النسوية قد ركزت على استعراض دور النساء في العلاقات الدولية، فإن الدراسات والأبحاث المنطلقة من وجهة نظر النسوية تحاول لفت الانتباه إلى الطرق التي تكون فيها الدراسات الدولية التقليدية بحد ذاتها موجهة جندريا[1]. فوجهة النظر النسوية على خلاف الاتجاهات النسوية السابقة، لا تنطلق في رؤيتها وتحليليا من الوضع العام للمرأة وكيفيات تغييره، وإنما تربط تبعية النساء كطبقة خاصة أو كفئة من المجتمع بتأثير من جنسهن أكثر من مقامهن أو مرتبتهن الاقتصادية.

[1] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 423.

وعليه فإن وضعن العام المعروف بتبعيتهن بسبب الجنس هو ما يجعلهن يمتلكن وجهة نظر خاصة بهن في مجال السياسة الدولية، وهذا الاستبصار طوّر فيما بعد ليعتبر كذلك كيف أن المعرفة والمفاهيم وأنماط السياسة الدولية قد استندت على معيار السلوك الذكوري والخبرة الذكورية، ولذلك فهي لا تمثل معيارا عالميا أو شاملا بل معيارا أو موقفا عالي الخصوصية، لذا فهم يجادلون بأن النظر الى السياسة العالمية من خلال وجهة نظر النساء سيغير جذريا فهمنا للعالم.

النسوية ما بعد الحداثة:

فضل الكثير من الحداثيين المضامين التفسيرية على التجسيد الفني الممتع والتعقيد الشكلي الذي إعتاد الكثير من الناس تقديره في الفن الحداثي[1]. ويقول عنها روبرت كيوهن أنها مصطلح من الصعب تعريفه، كما أنها تغطي مجالا واسعا من الاتجاهات المنضوية تحتها، لكن بالنسبة لـ "سيلفست وهاردينغ، فإن جوهرها مشترك، ويدعوا الى مقاومة مفهوم أو تصور "الرواية" الصحيحة الوحيدة أو "المنظور العالمي" مثل الذي يقدمه الرجل الأبيض.

النسويون ما بعد الحداثيون استلهموا واستفادوا كثيرا من أعمال ما بعد البنيويين خاصة في تحليل مفهوم الجندر، حيث انتقدوا التمييز بين الجنس والجندر الذي وجدته النظريات السابقة مفيدا في التفكير حول أدوار حياة الرجال والنساء في السياسة العالمية وفي تحليل المفاهيم المجندرة للسياسة العالمية في حدّ ذاتها. إن رفضهم التقسيم (ذكر/أنثى) و (رجل/امرأة) استند إلى اعتقادهم بكونه مصطنعا ويهدف بشكل مقصود إلى تكريس علاقات غير متكافئة، وبالتالي الحفاظ على فهم أو تصور ذكوري للعالم، ورغم تسليمهم بأن الجندر هو بناء اجتماعي، والجنس هو معطى طبيعي، فإنهم يؤكدون بأن فهمنا للجنس وللفروقات البيولوجية يتأثر بشدة بفهمنا للجندر، وعليه فإن الجنس مبنى اجتماعي كذلك كما الجندر في هذا الشأن، تجادل هيلين كينسيلا بأن من الصعب جدّا الدفاع عن فرضية أسبقية الجنس عن الجندر، ففهم الجنس والاختلاف الجنسي مثلا يعتمد بصورة كبيرة على ما نعنيه بالاختلاف: كثنائي ، كتكامل، أو كمعطى في الطبيعة وعليه فإن تحديد ما نقصده بالاختلاف الجنسي يرتبط بعلاقات القوّة والسياسة التي تنتج

[1] كريستوفر باتر، **ما بعد الحداثة**، تر: عبد الرؤوف كيفن، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص 12.

التمايز، وتضبط هذه المفاهيم للجندر والجنس، إن هذا لا يعني أن أجسامنا البيولوجية أو محددات الجنس ليس لها أهمية، ولكن كما تقترح كينسيلا فإن فهم هذه العملية يقود إلى أسئلة متعمقة بكيفية اشتغال الجنس مع الجندر لخلق واقع تتحقق من خلاله عملية جنسانية الأشخاص كأهداف للمعرفة ومواضيع للقوّة، فالجندر ليس كشيء معطى أو متجندر في الجنس، بل يحدث وينتج عن العلاقات الاجتماعية.

من الناحية الإبستمولوجية والمنهجية يرفض النسويون ما بعد الحداثيون التوجه الوضعي–التجريبي لكل من النسوية الليبرالية والماركسية، ويتبنون بالمقابل توجها ضد الوضعية وضد التجريبية، يمكن الحديث هنا عن محاولة جيف إلشتاين من خلال إعادة تأويلها للحقل الفلسفي للفكرة القائلة بأن النساء مخلوقات غير عمومية، فكان سفرها عبر الفكر السياسي بداية من أفلاطون، أرسطو، مكيافيلي، روسو، ماركس... قد قادها إلى اكتشاف مكائد "الحدود" في المعرفة البشرية للموضوع السياسي ومن ثم رفضت إلشتاين جملة وتفصيلا فكرة التمييز والتقسيم والحدود التي رسمت لما هو سياسي[1].

النسوية ما بعد الكلونيالية:

ينطلق مفكرو هذا الاتجاه النسوي من نقد النسويين الليبراليين، الذين حصروا وقصروا مطالبتهم في أن يكون للرجال والنساء حقوق متساوية في الغرب ذي الأنظمة السياسية الديمقراطية، وتجاهلوا في المقابل وضع النساء المزري في العالم الجنوبي بسبب تبعات النظام الرأسمالي العالمي، نظام كان النسويون الليبراليون بطيؤون جدّا في تحديه بطريقة منظمة، بكلمات أخرى مخاوف ومصالح النسويين في الغرب ونظرائهم في باقي العالم ليست نفسها، وبالتالي لا يمكن تحقيق أهداف متباينة بطرق متماثلة .فهم يدعون الى ضرورة الانتباه الى أن مشكلة النساء في الدول التي خضعت للاستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها مجتمعات هذه الدول رجالا ونساء، وبالتالي فالهدف الأساسي هو التحرر من تبعات الاستعمار وفي نظرة شمولية تدمج النساء الى جنب الرجال في عملية التحرر هذه. ولا يتوانى النسويون ما بعد الكولونياليين في نقد المثقفين الأكاديميين الغربيين، ذوي الامتيازات سواء كانوا رجالا أو نساء، الذين يدعون أنهم قادرين على التكلم والدفاع عن المضطهدين، بينما هم في الحقيقة لا يفعلون ذلك، فهم يسهمون بشكل من

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 343.

الأشكالئ في الإمبريالية الثقافية، لتضاف إلى أشكال الإمبريالية الأخرى التي تعاني منها نساء الجنوب.

وتمثل في هذا الصدد غايرية سبيفاك أكثر علماء النسوية ما بعد الكولونيالية المؤثرين، حيث جمعت بين الماركسية والنسوية التفكيكية لتفسير الإمبريالية في الماضي والحاضر، والصراع المستمر من أجل التحرر من الاستعمار، يمكن القول إجمالا أن النسوية بمختلف توجهاتها قد قدمت أعمالا مختلفة ومتنوعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وبشكل خاص القضايا المتعلقة بالحرب والأمن الدولي.

2- النظرية البنائية

تعود جذور البنائية إلى القرن الثامن عشر إلى كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامبا فيكو، الذي جادل بأن العالم الطبيعي من خلق الله والعالم التاريخي من صنع الإنسان وأن التاريخ كعملية تطورية يخضع للتأثير الإنساني، كما اعتبر أن الدول بنى تاريخية ممّا يؤكد بأن البنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي. فالبنائية ولدت وتطورت في ظل العلوم الأخرى بعيدة عن علم السياسية، خاصة علم الاجتماع، الفلسفة والأنثربولوجية من خلال إنتاج وإعادة الإنتاج في الممارسات الاجتماعية في ظروف اقتصادية وتاريخية حيث كان لها وجود مؤثر في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، وتم تناوله في علم الاجتماع من خلال النظرية البنائية الوظيفية، والتي شغلت حيّزا كبيرا في أدبيات علماء الاجتماع خاصة في بدايات القرن العشرين على يد كل من إيميل دوركايم ،الذي اهتم أكثر بالبنائية الوظيفية، كما وضح أن المجتمع يتكون من القواعد الاجتماعية التي تضبط السلوك لتحقيق هدف المؤسسة الحقائق الاجتماعية، كما ركز على المعتقدات والوعي العام، كما اهتم بدور الأفكار في الحياة الاجتماعية وكيف تكون مسببا اجتماعيا، ويرى بأن الحقائق الاجتماعية تتكون بتجميع الحقائق الفردية عبر التفاعل الاجتماعي[1].

تنظر البنائية للعلاقات الدولية على أنها بناء اجتماعي، متخذة بذلك موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية كالمصلحة القومية، الأمن والهوية، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة من غير الدول كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

[1] حنان دريسي، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 240- 241.

فضلا عن تركيزهم على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

تعتقد كارين فيرك أن البنائية تعد شكلا من أشكال النقد للعقلانية، فهي تتضمن رفضا بالجملة للأسلوب العلمي، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين أو شبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدا عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في المحيط، كما ترفض البنائية أيضا افتراضات الوضعية بإمكانية تحقق الموضوعية في دراسة الظاهرة السياسية، أي فصل الذات عن الموضوع.

يقوم الافتراض الأساسي للبنائية على أن الانسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نكون أناسا دون الدخول في علاقات اجتماعية على اعتبار أنها هي من كوّنت الناس على ما هم عليه، ونحن نكون العالم بما نقوم به من أفعال، وفي هذا السياق يعد نيكولاس أونوف أوّل من أدخل البنائية إلى الحقل المعرفي للعلاقات الدولية عبر كتابه "عالم من صنعنا"، حيث اعتبر بأن الدول والمجتمعات من صنع الأفراد من خلال تفاعلاتهم البينية مع البناء، وعليه فإن جوهر البنائية يتمثل بأن الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع من جهته يصنع الأفراد[1].

نشأت البنائية كنظرية اجتماعية قبل أن يتم تطبيقها أو الاستعانة بها في حقل العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار تنص البنائية على أنّ العلاقات البشرية تتكوّن من أفكار وليس حصرا من شروط مادية أو عناصر قوّة، بالنسبة للبنائية فإنّ العالم الاجتماعي ليس مُعطى، أي ليس شيئا موجودا في مكان ما بشكلٍ مستقل عن الأفكار والآراء للأشخاص المشمولين به، هو ليس واقع خارجي حيث يمكن اكتشاف قوانينه من خلال البحث العلمي أو تفسيره عبر النظرية العلمية كما قال السلوكيون على سبيل المثال، كل شيء ضمن العالم الاجتماعي للرجال والنساء صنعوه هم بأنفسهم، وهو ما يجعله واضحا ومفهوماً لهم، فالعالم الاجتماعي هو عالم مُكوّن من الوعي الإنساني، من الأفكار والمعتقدات، من المبادئ واللغات، من الإشارات والمفاهيم السائدة بين البشر بخاصة بين الجماعات البشرية، مثل الأمم والدول، فالعالم الاجتماعي هو نطاق الذاتية

[1] أحمد قاسم حسين، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016، ص 130.

المشتركة، حيث يكون له معنى للأشخاص الذين صنعوه ويعيشون داخله، والذين يفهمونه بدقة كونهم هم أوجدوه ويشعرهم بالانتماء والأمان.

يرى اندرو برادلي فيليبس بأن ميلاد البنائية جاء في إطار الانقسام الكبير الذي حدث نهاية الثمانينات بين العقلانيين والتأمليين والذي هيمن على الحقل فيما بعد، حيث ولدت البنائية من رحمه وجاءت كمحاولة لرأب هذا الصدع أو الانقسام، وبذلك بدأ مشروع البنائيين للتنظير في العلاقات الدولية، حيث كانت خطوتهم الأولى في ذلك هي إبراز مكامن القصور والخلل الموجودة في افتراضات ونظريات العقلانيين، والعمل على تقديم بديل يتجاوزها ويحقق القدرة والأفضلية في فهم وتحليل العلاقات الدولية.

من الناحية الأنطولوجية يختلف البنائيين عن العقلانيين في ثلاث نقاط أساسية يمكن إجمالها كالتالي:

- يعد البنائيون فلسفيا مثاليون أكثر منهم ماديون، فهم لا يرفضون الجانب المادي لمختلف الظواهر المشكلة لعالم العلاقات الدولية، إلا أنهم في سبيل فهم سلوكيات واستجابات مختلف الفواعل، يقترحون العودة إلى البنى والمعاني المشتركة بينها والتي على أساسها تدرك وتفهم هذه السلوكيات، فإلى جانب المدلول المادي للظاهرة، هناك مدلولات معنوية وفكرية وقيمية تؤثر على إدراكها وفهمها وبدونها يكون الادراك المادي قاصرا.
- تركز البنائية في مجملها على أهمية كل البنى المعيارية والبنى المادية في بناء الهوية المحددة للأفعال السياسية، كما تهتم بدراسة العلاقة بين البنى Sractures والعملاء Agents فهي بذلك تجمع بين النموذجين العقلاني والنقدي في آن معا وتشابه في مهمتها المدرسة الانجليزية، لكن مع فارق التركيز على التقريب بين العقلانيين والنقديين، فالبنائيون ينظرون إلى العلاقة بين البنى والفواعل على أنها تبادلية التشكيل، بمعنى أن البنى يسهم في تكوين وتشكيل الفواعل، والفواعل بدورها تعمل على إعادة تشكيل البنى.
- يختلف البنائيون عن العقلانيين في تصورهم للمنطق المهيمن الذي يحكم سلوكيات ونشاطات الفواعل أو الوكلاء، فإذا كان العقلانيون يعرفون السلوك بالاعتبارات المادية البحتة، فإن البنائيين يرون بأن السلوك محكوم بالاعتبارات المثالية والقيمية

فالدول في سلوكياتها دائما ما تبحث عن التطابق بين سلوكها الخاص وبين مبررات شرعنته.

يجادل أحمد أبو زيد بأن البنائية قد أولت اهتماما بالبنى المثالية غير المادية التي تحكم العلاقات بين مختلف الفواعل في دراسة العلاقات الدولية، إذ أنها ركزت على تحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وكذلك دور أثر المتغيرات النفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح الدول جنبا إلى جنب مع المتغيرات المادية التي يعتمدها العقلانيون، وتركز البنائية في تصورها وتحليلها للعلاقات الدولية على جملة من الافتراضات الأساسية يمكن تلخيصها كالآتي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل بينذاتاني.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ممّا هي موجودة بشكل منعزل في النظام.

يرى الكسندر وينت بأن البناء الاجتماعي للسياسة الدولية يتضمن عنصرين أساسيين هما:

- البنى الأساسية للسياسة الدولية هي ذات طبيعة اجتماعية، بدل أن تكون ذات طبيعة مادية صرفة.
- هذه البنى تشكل مصالح وهويات الفاعلين، وليس فقط سلوكياتهم كما يدعي العقلانيين.

وفي تحديده لطبيعة ومكونات البنى الاجتماعية بصفة عامة يرى الكسندر وينت بأنها تتكون من ثلاث عناصر أساسية هي: المعرفة المشتركة، الموارد المادية والممارسات:

- تعرف البنى الاجتماعية عن طريق المفهوم والتوقعات والمعرفة المشتركة والتي تشكل وتحدد بدورها طبيعة ومواقف الفاعلين في علاقاتهم التعاونية أو الصراعية.
- تتضمن البنى الاجتماعية موارد أو كصادر مادية كالذهب والأسلحة، ولكن على عكس العقلانيين الذين ينظرون نظرة مادية بحتة إلى هذه الأشياء، فإن البنائيين يجادلون بأن هذه المصادر المادية لا يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة للنشاط الانساني، إلا من خلال بنية المعرفة المشتركة التي تتضمنها.

- البنى الاجتماعية لا يمكن أن توجد في رؤوس الفاعلين ولا في القدرات المادية ولكن من خلال الممارسات، فالبنية الاجتماعية توجد فقط في العملية، على سبيل المثال الحرب الباردة هي بنية من المعرفة المشتركة التي حكمت علاقات القوى الكبرى لأربعة عقود خلت، لكن عندما توقفت هذه القوى الكبرى عن التصرف على هذا الأساس انتهت الحرب الباردة كبنية.

يرى رينهارد مايرز بأن البنائية تركز إجمالا على:

- الاهتمام بالوعي أو الشعور الانساني.
- معالجة الأفكار كعوامل بنيوية في السلوك الدولي.
- الاهتمام بمسألة كيف أن الفواعل ينتجون البنيات وكيف أن البنى تنتج الفواعل.
- اعتبار العلاقة الديناميكية بين الأفكار والقوى المادية كنتيجة لإدراك أو تأويل الفاعلين لواقعهم المادي.
- المعرفة هي التي تشكل أو تحدد كيف يدرك ويبني الفاعلون واقعهم الاجتماعي والبنى المعيارية تشكل هوية ومصالح الفواعل مثل الدول.

وفي الختام على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها البنائيون في كسر الجمود الذي رافق الحقل النظري، بعد الانسداد الذي أحدثه النقاش بين العقلانيين والتأمليين، إلا أنه وفي المقابل وجهت العديد من الانتقادات للبنائيين، يمكن إيجازها كالتالي:

- ضعف الضبط المفاهيمي للمصطلحات التي يستخدمها البنائيون كالهوية مثلا التي لا يوجد اتفاق محدد اتجاهها، بل انها أصبحت حسب البعض مصطلحا مضللا، على اعتبار أنها تساعد على تفسير عدد كبير من الأفعال، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح لنا بالتوقع أو التنبؤ.
- من الناحية الامبريقية تعاني البنائية ضعفا واضحا، على اعتبار أنها تعتمد على ملاحظة ظواهر وأشياء لا يمكن ملاحظتها، لأنها ببساطة ليست من طبيعة مادية بل مثالية، وهو ما يؤثر على مصداقية النظرية البنائية من منظور وضعي، إذ لا يمكن التأكد والتحقق ميدانيا من صحة ما تطرحه من افتراضات وأفكار.

- ان افتراضات البنائية في فهم سلوك الدول لا تصمد أمام أحداث الواقع الدولي لأنها تعجز عن تفسير الحالة التي يمكن أن يثور النزاع فيما بين الدول والجماعات التي تشترك سويا في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة بينها.
- عدم الانسجام الابستمولوجي نظرا لتباين أجندات البنائيين وعدم قدرتهم على بناء برادايم شامل للعلاقات الدولية.

3- النظرية الاجتماعية النقدية

تعد النظرية الاجتماعية النقدية تطويرا للفكر الماركسي، بل بإمكانها أن توصف بماركسية جديدة. جاء إطارها النظري- المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية ثقافية ذات توجه ماركسي، هي نتاج لفريق من منظرين ألمان يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت School Frankfurt من أبرز ممثلي هذا الفريق الفكري نجد: جيرجن هابرماس Habermas Jürgen تيودور أدورنو Adorno Theodore ماكس هورخايمر Horkheimer Max هاربرت ماركيز Marcuse Herbert، ينضم إليهم من بريطانيا كل من: أندرو لينكلاتير Linklater Andrew ومارك هوفمان Hoffmann Mark وروبرت كوكس Cox Robert.

تطورت النظرية النقدية كفلسفة اجتماعية لنقد المجتمع وتعريته من خلال نقد النظام الاجتماعي القائم، وكشف جوانب الخلل فيه ورفضه إذا كان سلبيا، وبمعنى آخر تعرية المجتمع الصناعي وعقلانيته التكنولوجية وما يرتبط بها من أيديولوجية، لأن نقد المجتمع هو في الوقت ذاته نقد ذاتي للأفكار التي تصدر عنه. ومن جهة أخرى يشير مصطلح النظرية النقدية إلى ذلك الاتجاه الفكري الذي يرفض الفصل بين النظرية والممارسة في تحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية، وينظر إلى الإنسان باعتباره المنتج الحقيقي لسائر أنماط الحياة وأساس تفسير التحولات التاريخية في المجتمع، والسمة

البارزة لأنصار النظرية النقدية هي رفض التسلط الفكري للنظريات البورجوازية التي تقدس المشروع الثقافي الغربي باعتباره المشروع العقلاني الذي يجب أن يسود الفكر الإنساني[1].

تسعى النظرية الاجتماعية النقدية إلى تشكيل بناء مفهوماتي– نظري متماسك يعتمد على الأسس الابستمولوجية المنهجية لأدبيات العلاقات الدولية، منتقدة بذلك الأنساق والأطر النظرية والمفهوماتية والجوانب الابستمولوجية للاتجاهات النظرية التقليدية ابستمولوجيا تبني النظرية الاجتماعية النقدية افتراضات منهجية غير وضعية للعلاقات الدولية بصفة خاصة وللعلوم الاجتماعية بصفة عامة، مخالفة بذلك ادعاءات الواقعية لبناء نظرية موضوعية علميا وحيادية معياريا. أمّا منهجيا فإن النظرية الاجتماعية النقدية هي من ناحية مزيج من الماركسية، بل تطوير لها من حيث تبنيها للمادية التاريخية وفق منهجية ديالكتيكية، من ناحية أخرى تمثل تهجما على المنهجية الوضعية التجريبية القائمة على المقاربة المنهجية الاستقرائية–الاستنباطية التي تتميز بها واقعية والتز الجديدة على وجه التحديد.

مفهوماتيا فإن النظرية الاجتماعية النقدية، ترفض علانية مفاهيم الواقعية الجديدة على وجه التحديد مثل: مفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم المأزق الأمني...الخ، معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية والأطروحات الفكرية بشان الطبيعة السياسية للفاعلين علاقتهم بالسيادة فقط. وهي بذلك تكون قد رسمت لنفسها إطارا نظريا للعلاقات الدولية تسعى من خلاله النظرية النقدية إلى إقامة نظام دولي على أنقاض النظام الدولي القائم على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية المنبثقة من الطرح الواقعي للسياسة الدولية. ممّا يعني أن النظرية النقدية هي ثورة فكرية في مجال التنظير في العلاقات الدولية من خلال سعيها إلى التغيير الجذري للنظام السياسي– الاقتصادي العالمي القائم[2].

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 446- 447.
[2] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص 440- 441.

ما يرفضه النقديون من الاتجاهات النظرية الوضعية التقليدية، ثلاثة عناصر تتمثل في:

- التسليم بوجود واقع خارجي موضوعي معطى reality external objective Given.
- التمييز بين الموضوعي/الذاتي وهو الفصل بين عالم الحقائق والميول الذاتية للباحث الذي لم يعد أي أحد يؤمن به.
- العلوم الاجتماعية المجردة من القيم Science Social free-Value أي ادعاء التجرد والحياد في دراسات العلاقات الدولية بصفة خاصة، والعلوم الاجتماعية بصفة عامة. وتكون بذلك المابعدية قد أسقطت قناع الانبهار بالاتجاه الوضعي التجريبي.

إن النظرية الاجتماعية النقدية في سعيها للمعرفة تهدف إلى تحرير البشرية من البنى الجائرة للسياسة الدولية، التي تهيمن عليها القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بذلك تسعى لكشف القناع عن الهيمنة الشاملة للشمال الغني على الجنوب الفقير، مستندة في تحليلها لأفكار وأطروحات وفرضيات المنظور النيو–ماركسي للعلاقات الدولية المتمثل على وجه التحديد في نظرية التبعية.

بما أن المنظرين النقديين يهتمون أكثر بالمسائل السياسية، فإنهم يعتقدون بأن المحاورات في مجال التنظير للعلاقات الدولية هي أساسا محاورات سياسية. من هذا المنطلق تعتبر النظرية الاجتماعية النقدية بديلا عن المنظور العقلاني، لأنها مقاربة منهجية مسيسة هدفها دمقرطة السلوكيات والممارسات للحركات الاجتماعية تحولات العلاقات الاقتصادية الطبقية.

4- نظرية ما بعد الحداثة

ما بعد الحداثة هي نظرية اجتماعية تجد أصولها عند مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا فلسفة الوجودية التي كانت مهيمنة في فرنسا في أواخر

الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين، لكن ولوج ما بعد الحداثة عالم العلاقات الدولية لم يتم إلا مع أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في المحاورة الثالثة، بل ويطلق رونالد بلايكر صفة التحول الجميل.

مفهوم ما بعد الحداثة:

إن مفهوم ما بعد الحداثة يفهم من خلال تحليلات أنصار هذه النظرية، حيث يرون أن المرحلة المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الحديثة تتصف بمرحلة ما بعد الحداثة، وخاصة إن هذه المرحلة الحالية تتميز بأعلى درجات التقدم التكنولوجي والصناعي في المجتمع الذي نعيش فيه وساعدت على إنتاج وإعادة إنتاج وتغير جميع المظاهر الحياتية التي يطلق عليها مجتمع ما بعد الحداثة الجديد، تلك المرحلة التي تحتاج إلى الكثير من التحليلات حول ما تم إنتاجه سواء من الناحية التاريخية أو السوسيو ثقافية والذي نتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الحاسبات الالكترونية ووسائل الاتصال والاعلام والاشكال الحديثة من المعرفة، والتغيرات التي حدثت على البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فجميعها شكلت ما بعد الحداثة.

إن تحليل أو مفهوم ما بعد الحداثة في مجال النظرية السوسيولوجية يعد دورا أساسا في تشكيل النظرية الثقافية والجمالية، حيث توجد تحليلات أخرى تميز بين الحداثة وما بعد الحداثة في مجال الفنون والآداب، فمن المؤكد أن الجميع يختلف فيما يقصد باللفظة ما بعد الحداثة ماعدا احتمال أن يكون المقصود بها كونها تجسيدا لرد فعل ضد الحداثة، أو انزياح عنها وطالما استغلق علينا معنى الحداثة والتبس، فإن رد الفعل هذا والمعروف باسم ما بعد الحداثة يظل هو الآخر مستغلقا وبكيفية مضاعفة.

تعريف نظرية ما بعد الحداثة:

يرى الكثير من المحللين لهذه النظرية أنها نظرية معاصرة جاءت لتقييم وانتقاد النظريات السوسيولوجية الاخرى، فهي بمثابة نظرية سوسيولوجية ذات طابع نقدي، كما

تحاول أن تعيد تفسير الواقع الاجتماعي وأنساق الفكر الانساني الذي تركته مجموعة النظريات السوسيولوجية الكبرى وروادها البارزين من أمثال ماركس وفيبر ودوركايم، علاوة على تحليل النظريات المعاصرة ومحاولة انتقادها من خلال معالجة أطرها التصورية والفكرية والقضايا الاساسية التي قامت عليها.

كما تهدف نظرية ما بعد الحداثة إلى البحث عن أسس لتفسر المعرفة الانسانية وإلى حد ما أصبحت هذه المعرفة ذات طابع عالمي، وقد رفضت هذه النظرية الكثير من الافتراضات والمقولات العامة التي قامت عليها النظريات السسوسيولوجية التقليدية والمعاصرة، خاصة تلك التي أيدت فكرة التماسك والتضامن والتوازن الاجتماعي، وأيدت عموما النظريات التي تؤيد أفكار حديثة ومتطورة، كما تقوم هذه النظرية أيضا على نقد النظريات التي تعتمد على توحيد الموضوعات ومجالاتها الخاصة، والتي تعتمد على التصورات المركزية أو الشاملة، لأنها تحرص على تجزئة الموضوعات وجعلها أفكار لا مركزية وتفسيرها في إطارها الاجتماعي واللغوي.

كما يزعم أنصار التصورات ما بعد الحداثية أن المفكرين الاجتماعيين الكلاسيكيين اعتقدوا أن للتاريخ ثمة شكلا محددا ومسارا مستمرا وسيرورة هادفة، وأن هذه الافكار الكبرى قد انهارت وآلت إلى الانقراض في التاريخ المعاصر وأصبحت عديمة المعنى ولم يقتصر الأمر على أن فكرة التقدم في التاريخ قد غدت عديمة المغزى ولا يمكن الدفاع عنها، بل أن ما بعد الحداثيين يرون أنه ليس من المحتم على المجتمع البشري أن يسلك المسار الاشتراكي كما كان يرى ماركس ،أو أن ينهج النهج العقلاني والبيروقراطي كما توهم فيبر. ويرى بعض المنظرين الحداثيين وما بعد الحداثيين أن ما يتحكم في عالم اليوم هو وسائل الاعلام والاتصال الحديثة.

وفي سياق ذي صلة يضيف هؤلاء أن مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع، ومن هنا فإن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاعلام والاتصال الحديثة مثل التلفاز والمواقع الالكترونية زاخر بالأفكار والقيم المطروحة للتداول، ولا صلة

له بتاريخ المنطقة التي نعيش فيها، كما يقول مجموعة من هؤلاء المنظرين إننا نعيش في عالم تشكل ويعاد تشكيله باستمرار ... ويعتبر جان بودريار من أبرز المنظرين في اتجاه ما بعد الحداثة، حيث يرى أن وسائل الاتصال الالكترونية قد دمرت العلاقة التي تربطنا بماضينا، وخلقت حولنا عالما من الخواء والفوضى، وكان قد تأثر بالماركسية في مرحلة مبكرة من حياته الفكرية، غير أن ثورة الاتصالات وانتشارها قد قلبت في رأيه المقولة الماركسية حول تأثير القوى الاقتصادية على شكل المجتمع رأسا على عقب.

ومن جانبه يرى بودريار أن ما يؤثر في حياتنا الاجتماعية أبلغ التأثير هو الاشارات والصور، ويستمد بودريار جانبا من أفكاره في هذا المجال من المدرسة البنيوية، وبخاصة الافكار التي طرحها ساسور بأن المعاني والدلالات تشتق من الروابط بين الكلمات، لا من الواقع الخارج وفي هاته الايام التي تهيمن فيها وسائل الاعلام .

تماشيا مع إسهاماتهم الأنطولوجية والإبستيمولوجية في التنظير للعلاقات الدولية، وتوافقا مع بنائهم الفكري المتبنى، قدم ما بعد الحداثيون الدوليون إسهاما منهجيا مميزا جدّا، وذلك من خلال استخدامهم لمناهج بحث متنوعة وبديلة لمناهج البحث الوضعية، مستمدة في أغلبها من حقول معرفية أخرى غير حقل العلاقات الدولية وذلك في إطار مطالبتهم الشديدة بانفتاح الحقل على التعددية النظرية، الفلسفية والإبستيمولوجية والمنهجية، ومن أهم هذه المقاربات المنهجية: التفكيكية، القراءة المزدوجة، الجينالوجيا والتناص.

لقيت نظرية ما بعد الحداثة ممانعة شديدة من طرف النظريات التفسيرية، وفي مقدمتها الواقعية، ولكن أبرز الانتقادات الموجهة إليها كانت من قبل النقديين الاجتماعيين وفي مقدمتهم هابرماس وتوينبي، ومن أهم هذه الإنتقادات:

- إفراط ما بعد الحداثة في التقويض والهدم للأطر المعرفية التقليدية دونما تقديم بديل علمي وقابل للتطبيق عمليا، . فعوضا عن تقديم نظريات قدمت وعودا حول ما قد تبدوا عليه نظرية ما بعد الحداثة عندما تأتي فعلا.

- أفرطت ما بعد الحداثة في الجانب النظري ولم تهتم بدرجة كافية بالعالم الحقيقي وذلك على الرغم من تأكيد أنصارها على أنه لا يوجد في العالم الإجتماعي ما يسمى بالعالم الحقيقي.
- افتقرت ما بعد الحداثة إلى مرجعية موحدة وسقطت في فخ التعددية المفرطة، مما يجعل العالم الذي يأمله ما بعد الحداثيون مفكك، يفتقد للمنظومات المعرفية والأخلاقية، وتغيب عنه المقاصد والغايات.
- هناك من شكك في عدم جدية الفكر ما بعد الحداثي في التحرر من قيود الحداثة ويراها ذات مركزية غربية أوروبية، وتستند إلى فلسفات غربية وترافع لصالح حتمية وعالمية قيمها، رغم أنها كانت تعيب ذلك على الحداثة[1].

[1] بوقريطة بدر الدين، **نظرية ما بعد الحداثة ومساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 02، العدد 01، 2017، ص 243.

الخاتمة

ترجع الأصول التاريخية للتنظير للعلاقات الدولية إلى معاهدة واستفاليا لعام 1648 التي كرّست مبادئ القانون الدولي، ومن ثم بروز بوادر التنظير للعلاقات الدولية من خلال المنهج القانوني أو المدرسة القانونية. لقد كان ما يزال التنظير للعلاقات الدولية يعاني من عدّة أزمات، ناتجة عن عدم إمكانية توصل المنظرين – غم محاولاتهم الجدّية في هذا المجال– إلى صياغة نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، حيث كان مرد تلك المعاناة إلى بقاء التنظير حكرا على المدرسة الأنجلو –سكسونية، وإلى طبيعة الظاهرة الدولية التي تتميز في كونها متعددة الجوانب والمتغيرات، وبالتالي لا يمكن الاقتصار على متغير واحد لمعالجة الظاهرة الدولية بمختلف حيثياتها جوانبها، ناهيك عن تشعب المواضيع التي تهتم بدراستها العلاقات الدولية، من خلال ما سبق يمكن القول بأن تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية على الرغم من الصعوبات السابقة، كان له إسهام كبير في فهم واقع السياسة الدولية، حيث أنه كان لا بد للنظرية أن تجاري هذا الواقع المعقد وتسايره حتى تكون قادرة على وصفه وتمثيله بكل صدق.

قائمة المصادر والمراجع.

المصادر

1- صليبا جميل، **المعجم الفلسفي**، ج1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.

2- لالند اندريه، **موسوعة لالند الفلسفية**، نقلا عن محمود الصاوي، الفكر الليبرالي تحت المجهر، سلسلة تيارات فكرية معاصرة، القاهرة، جامعة الأزهر، 2011.

3- **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الوثائق، 1983.

المراجع

أولا: الكتب

1- باتر كريستوفر، **ما بعد الحداثة**، تر: عبد الرؤوف كيفن، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

2- برلين إيزيا، **الحرية: خمس مقالات عن الحرية**، تر: يزن الحاج، القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر، 2015.

3- بروث بروس، **أنياب الكريملين**، لندن، د.د.ن، 1985.

4- بوعزّة الطيب، **نقد الليبرالية**، بيروت، دار المعارف الحكمية، 2007..

5- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010.

6- حتّي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

7- خليفة عبد الرحمن، **أيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

8- دبليو ستيفن م، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ج2، تر: فريال حسن خليفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008.

9- دورتي جميس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر:

10- وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

11- سبيلا محمد والهرموزي نوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، منشورات المتوسط، بغداد، 2017.

12- الطعان عبد الرضا حسين، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، ج2، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، د ت ن.

13- عبد الحفيظ عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، القاهرة، الدار الجامعية، 2000.

14- عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

15- عبده هاشم ثامر ابراهيم كامل، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة : آسيا الوسطى وبحر قزوين**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013.

16- علام أشرف، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008.

17- غريفيش مارتن، أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

18- فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

19- كامل عبد العزيز بن مصطفى، **معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية**، القاهرة، دار الكتب، 1996.

20- المسيري عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الباب الثالث عشر، القاهرة، دار الشروق المصرية ، 1999.

21- مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** ، طرابلس (ليبيا)، دار الروّاد، 2002.

22- مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2001.

23- مطر أميرة حلمي، **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1995.

24- مقلد إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسة الدولية** ، الكويت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

25- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

26- نادكارني فيديا، **الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**، دراسات مترجمة 64، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2014.

27- هيرد جرايمي، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

28- هيرد جيريمي، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

29- ويلكينسن بول، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًّا**، (تر: لبنى عماد تركي)، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

ثانيا: المجلات والدوريات

1- بدر الدين بوقريطة، **نظرية ما بعد الحداثة ومساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 02، العدد 01، 2017.

2- التميمي علي جاسم محمد، **تطبيقات النظرية النسوية المعاصرة ودورها في العلاقات الدولية –سنغافورة أنموذجا–**، مجلة العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2022.

3- الحربي سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد119 ، صيف 2008.

4- حسن لمى مطير، **النظرية النسوية في العلاقات الدولية**، مجلة جامعة دهوك، المجلد 26، العدد 01، 2023.

5- حسين أحمد قاسم، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016.

6- حنان دريسي، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية،** مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

7- دشر ميثاق مناحي، **النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي المعاصر)،** مجلة أهل البيت، العدد 20، ديسمبر 2016.

8- صالح رعد قاسم، **الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية: رؤية تحليلية مستقبلية،** المجلة السياسية والدولية، ع 37، يونيو 2018.

9- عقيل وصفي محمد، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،** مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42 ، العدد 01 ، الاردن ، جامعة اليرموك 2015.

10- القحطاني علي بن حسين، **النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية،** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م 48، ع 02، 2011.

11- المجلاد عمار ياسر، **النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة وتطبيقاتها على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (2001- 2008) الحرب على العراق نموذجا،** المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 71، 2021.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1- جندلي خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر،** (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008).

2- جندلي عبد الناصر الدين، **انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية،** (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005/2004).

3- حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2008).

4- حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ، قسم العلوم السياسية، 2011)،

5- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

6- عديلة محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، (رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

رابعا: الملتقيات

1- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة ،29-28 ، أفريل 2008.

خامسا: المحاضرات

1- أمينة ايجر، **مطبوعة في مقياس نظرية العلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، د س ن.

2- جميلة زيغم، **محاضرات في نظريات العلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019.

3- الحسناوي لحسن، **محاضرات مادة المدخل للعلاقات الدولية**، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، شعبة الدراسات القانونية، 2022/2021.

سادسا: روابط الانترنت

1- زقاع عادل، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن. برنامج إعادة البحث في الأمن المجتمعي**"، على الرابط التالي:

www.geocities.com/adalzeggagh/recont.htm?20079
تاريخ الاطلاع: 06-11-2014
2- المركز الديمقراطي العربي، **الأمن الجماعي في الواقع الدولي**، أكتوبر 2016، على الرابط التالي:
الأمن الجماعي في الواقع الدولي – المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de)
تاريخ الاطلاع: 16-11-2022

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1- L. Claude Inis. Jn. **The Tension Between Principle and Pragmatisme International Relations**. Review of Intrnational Staduies. Vol 19. N 03. Jul 1993.
2- Nye Joseph. "**Neorealism and Neoliberalism**". World Politics. Vol 40. 1988. P 241.
3- Smith Steve and Owens Patricia. "**Alternative Approaches to International theory**" in John Baylis and Steve Smith (eds.) The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations .UK: Oxford University Press. 2nd ed, 2001.